**A**



**A/59/14**

**الأصل:** **بالإنكليزية**

**التاريخ:** **13 ديسمبر 2019**

# جمعيات الدول الأعضاء في الويبو

سلسلة الاجتماعات التاسعة والخمسون

**جنيف، من 30 سبتمبر إلى 9 أكتوبر 2019**

التقرير العام

*الذي اعتمدته الجمعيات*

المحتويات

 الفقرات

مقدمة 1 إلى 5

بنود جدول الأعمال الموحّد

افتتاح الدورات

البند 1: افتتاح الدورات 6 إلى 7

البند 2: اعتماد جدول الأعمال 8 إلى 9

البند 3: انتخاب أعضاء المكاتب 10 إلى 29

البند 4: تقرير المدير العام إلى جمعيات الويبو 30 إلى 31

البند 5: البيانات العامة 32 إلى 33

الهيئات الرئاسية والمسائل المؤسسية

البند 6: قبول المراقبين 34 إلى 37

البند 7: الموافقة على اتفاقات 38

البند 8: تعيين المدير العام في عام 2020 39 إلى 42

البند 9: تكوين لجنة الويبو للتنسيق، واللجنتين التنفيذيتين لاتحادي باريس وبرن 43 إلى 100

البند 10: تكوين لجنة البرنامج والميزانية 101

مسائل البرنامج والميزانية والرقابة

البند 11: تقارير عن التدقيق والرقابة 102 إلى 111

البند 12: فتح مكاتب خارجية جديدة للويبو 112

البند 13: تقرير عن لجنة البرنامج والميزانية 113 إلى 155

البند 14: محاضر اجتماعات الويبو 156 إلى 174

لجان الويبو وإطار التقنين الدولي

البند 15: تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة 175

البند 16: تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات 176

البند 17: تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية
والمؤشرات الجغرافية 177

البند 18: مسائل تتعلق بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن قانون التصاميم 178

البند 19: تقرير عن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واستعراض تنفيذ توصيات أجندة التنمية 179

البند 20: تقرير عن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف
التقليدية والفولكلور 180

البند 21: تقرير عن اللجنة المعنية بمعايير الويبو 181

البند 22: تقرير عن اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ 182

خدمات الملكية الفكرية العالمية

البند 23: نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات 183

البند 24: نظام مدريد 184

البند 25: نظام لشبونة 185

البند 26: مركز الويبو للتحكيم والوساطة، بما في ذلك أسماء الحقول على الإنترنت 186

جمعيات ومعاهدات أخرى

البند 27: معاهدة قانون البراءات 187

البند 28: معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية 188

البند 29: معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي
البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات 189

شؤون الموظفين

البند 30: تقارير عن شؤون الموظفين 190

البند 31: تعديلات على نظام الموظفين ولائحته 191

اختتام الدورات

البند 32: اعتماد التقرير الموجز 192 إلى 193

البند 33: اختتام الدورات 194 إلى 205

مقدمة

1. يسجل مشروع التقرير العام هذا مداولات وقرارات الجمعيات وسائر الهيئات الحادية والعشرين التالية للدول الأعضاء في الويبو ("الجمعيات"):

(1) الجمعية العامة للويبو، الدورة الحادية والخمسون (الدورة العادية الرابعة والعشرون)

(2) ومؤتمر الويبو، الدورة الأربعون (الدورة العادية الرابعة والعشرون)

(3) ولجنة الويبو للتنسيق، الدورة السادسة والسبعون (الدورة العادية الخمسون)

(4) وجمعية اتحاد باريس، الدورة الرابعة والخمسون (الدورة العادية الرابعة والعشرون)

(5) واللجنة التنفيذية لاتحاد باريس، الدورة التاسعة والخمسون (الدورة العادية الخامسة والخمسون)

(6) وجمعية اتحاد برن، الدورة الثامنة والأربعون (الدورة العادية الرابعة والعشرون)

(7) واللجنة التنفيذية لاتحاد برن، الدورة الخامسة والستون (الدورة العادية الخمسون)

(8) وجمعية اتحاد مدريد، الدورة الثالثة والخمسون (الدورة العادية الثالثة والعشرون)

(9) وجمعية اتحاد لاهاي، الدورة التاسعة والثلاثون (الدورة العادية الثانية والعشرون)

(10) وجمعية اتحاد نيس، الدورة التاسعة والثلاثون (الدورة العادية الرابعة والعشرون)

(11) وجمعية اتحاد لشبونة، الدورة السادسة والثلاثون (الدورة العادية الثالثة والعشرون)

(12) وجمعية اتحاد لوكارنو، الدورة التاسعة والثلاثون (الدورة العادية الثالثة والعشرون)

(13) وجمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات، الدورة الأربعون (الدورة العادية الثانية والعشرون)

(14) وجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات، الدورة الحادية والخمسون (الدورة العادية الثانية والعشرون)

(15) وجمعية اتحاد بودابست، الدورة السادسة والثلاثون (الدورة العادية العشرون)

(16) وجمعية اتحاد فيينا، الدورة الثانية والثلاثون (الدورة العادية العشرون)

(17) وجمعية معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، الدورة التاسعة عشرة (الدورة العادية التاسعة)

(18) وجمعية معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، الدورة التاسعة عشرة (الدورة العادية التاسعة)

(19) وجمعية معاهدة قانون البراءات، الدورة الثامنة عشرة (الدورة العادية الثامنة)

(20) وجمعية معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات، الدورة الثانية عشرة (الدورة العادية السادسة)

(21) وجمعية معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات، الدورة الرابعة (الدورة العادية الرابعة).

واجتمعت تلك الجمعيات والهيئات في جنيف في الفترة من 30 سبتمبر إلى 9 أكتوبر 2019 وأجرت مداولاتها واتخذت قراراتها في اجتماعات مشتركة لاثنتين أو أكثر من الجمعيات وسائر الهيئات المذكورة والمدعوة إلى الانعقاد (والمشار إليها فيما يلي بعبارة "الاجتماعات المشتركة" وعبارة "جمعيات الدول الأعضاء"، على التوالي).

1. وبالإضافة إلى مشروع التقرير العام هذا، أعدّت الأمانة مشروعات تقارير منفصلة لدورات الجمعية العامة (WO/GA/51/18) ولجنة الويبو للتنسيق (WO/CC/76/4) وجمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات (PCT/A/51/4) وجمعية اتحاد مدريد (MM/A/53/3) وجمعية اتحاد لشبونة (LI/A/36/2) وجمعية معاهدة سنغافورة (STLT/A/12/2) وجمعية معاهدة مراكش (MVT/A/4/2). وعلاوة على ذلك، أعِدّت مشروعات تقارير موحّدة لدورات الهيئات الأخرى، كما يلي: مؤتمر الويبو (WO/CF/40/1) وجمعية اتحاد باريس (P/A/54/1) واللجنة التنفيذية لاتحاد باريس (P/EC/59/1) وجمعية اتحاد برن (B/A/48/1) واللجنة التنفيذية لاتحاد برن (B/EC/65/1) وجمعية اتحاد لاهاي (H/A/39/1) وجمعية اتحاد نيس (N/A/39/1) وجمعية اتحاد لوكارنو (LO/A/39/1) وجمعية اتحاد التصنيف الدولي للبراءات (IPC/A/40/1) وجمعية اتحاد بودابست (BP/A/36/1) وجمعية اتحاد فيينا (VA/A/32/1) وجمعية معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف (WCT/A/19/1) وجمعية معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي (WPPT/A/19/1) وجمعية معاهدة قانون البراءات (PLT/A/18/1).
2. وترد في الوثيقة A/59/INF/1 Rev. قائمة بالأعضاء في الجمعيات والمراقبين المقبولين في دوراتها حتى 9 أكتوبر 2019.
3. وترأس الأشخاص التالي ذكرهم الاجتماعات التي تناولت البنود التالية من جدول الأعمال (الوثيقة A/59/1):

|  |  |
| --- | --- |
| البنود 1 و2 و3 و4 و5 و6 و8 و10 و11 و12 و13 و14 و15 و16 و17 و18 و19 و20 و21 و22 و26 و27 و32 و33 | السفير دونغ-شي دونغ (السيد) (فييت نام)رئيس الجمعية العامة |
| البنود 7 و30 و31 | السفير فرانسوا ريفاسو (السيد) (فرنسا)رئيس لجنة الويبو للتنسيق |
| البند 9 | فيفيين كاتجيونغا (السيدة) (ناميبيا)رئيسة مؤتمر الويبو |
| البند 23 | سندرس لغنوفسكي (السيد) (لاتفيا)رئيس جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات |
| البند 24 | دينيس بوهوسو (السيد) (المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية)رئيس جمعية اتحاد مدريد |
| البند 25 | رضا دهقاني (السيد) (إيران (جمهورية – الإسلامية))رئيس جمعية اتحاد لشبونة |
| البند 28 | راي ميلوني غارسيا (السيد) (بيرو)رئيس جمعية معاهدة سنغافورة |
| البند 29 | سانتياغو سيفالوس (السيد) (إكوادور)رئيس جمعية معاهدة مراكش |

1. ويرد جدول الأعمال، بالصيغة المعتمدة، وقائمة المشاركين في الوثيقتين A/59/1 وA/59/INF/7، على التوالي.

البند 1 من جدول الأعمال الموحّد

افتتاح الدورات

1. دعا المدير العام للويبو، السيد فرانسس غري (المشار إليه فيما يلي باسم "المدير العام")، سلسلة الاجتماعات التاسعة والخمسين لجمعيات الويبو إلى الانعقاد.
2. وافتتح الدورات في اجتماع مشترك لكل الجمعيات والهيئات المعنية الأخرى الحادية والعشرين السفير دونغ-شي دونغ (السيد) (فييت نام)، رئيس الجمعية العامة للويبو.

البند 2 من جدول الأعمال الموحّد

اعتماد جدول الأعمال

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة A/59/1 Prov.3.
2. إن جمعيات الويبو، كل فيما يعنيه، اعتمدت جدول الأعمال على النحو المقترح في الوثيقة A/59/1 Prov.3 (المشار إليه في هذه الوثيقة وفي الوثائق المذكورة في الفقرة 2 أعلاه بعبارة "جدول الأعمال الموحّد").

البند 3 من جدول الأعمال الموحّد

انتخاب أعضاء المكاتب

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة A/59/INF/1 Rev..
2. وذكّر المستشار القانوني بأنه يتعيّن على جمعيات الدول الأعضاء للويبو هذا العام، انتخاب أعضاء المكاتب، أي رئيس ونائبي رئيس لكل جمعية من الجمعيات وسائر الهيئات الواحدة والعشرين للدول الأعضاء في الويبو وفي الاتحادات. وصرّح أنّه في انتظار إجراء مزيد من المشاورات بين منسقي المجموعات، اقتُرح أن يتم حينها انتخاب أعضاء المكاتب بالنسبة إلى المناصب التي تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. وأعلن أنه تحقق اتفاق بشأن تعيين أعضاء المكاتب في لجنة الويبو للتنسيق، وتلا أسماء الأشخاص المقترح انتخابهم لتلك المناصب. وذكّر المستشار القانوني بأن ولاية رئيس لجنة الويبو للتنسيق ونائبيه مدتها سنة واحدة، اعتباراً من تاريخ انتخابهم. ونظراً لبقاء مناصب شاغرة، دعا المستشار القانون الوفود إلى مواصلة المشاورات بشأن الترشيحات الإضافية، وإبلاغ الأمانة بنتيجة مشاوراتها.
3. وأدلى الرئيس بملاحظات عن البند، وأوعز إلى اتفاق منسقي المجموعات بانتخاب رئيس ونائبي رئيس لجنة الويبو للتنسيق، كما أشار إليه المستشار القانوني، في انتظار تقديم مزيد من الترشيحات وإجراء المشاورات اللازمة لشغل المناصب الشاغرة المتبقية.
4. وبما أن الرئيس لم يلحظ أي اعتراض على ذلك، فقد اعتمد قرار انتخاب أعضاء المكاتب، وأعلن أن الاجتماع سيتناول هذا البند من جديد في وقت لاحق.
5. وعاد الرئيس لتناول البند في اليوم الثالث للجمعيات، ودعا المستشار القانوني إلى تقديم معلومات محدّثة للمشاركين في الاجتماع بشأن الترشيحات لمناصب أعضاء المكاتب الشاغرة المتبقية.
6. وأعلن المستشار القانوني عن اتفاق الدول الأعضاء بشأن الترشيحات الإضافية، وتلا أسماء أولئك المرشحين، وكذلك مناصب كل منهم في الهيئات المعنية. ونظراً لبقاء مناصب شاغرة، حثّ المستشار القانوني مرّة أخرى الدول الأعضاء على مواصلة المشاورات بشأن الترشيحات الإضافية، وإبلاغ الأمانة بنتيجة مشاوراتها.
7. واقترح الرئيس أن تعتمد جمعيات الدول الأعضاء الترشيحات التي ذكرها المستشار القانوني، والتي تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. ثمّ أعلن إعادة فتح بند جدول الأعمال في مرحلة لاحقة خلال ذلك الأسبوع لاستكمال انتخاب أعضاء المكاتب في المناصب المتبقية. وفي انتظار ذلك، شجّع الرئيس الوفود على تقديم الترشيحات المتبقية، وإبلاغ الأمانة بها. وحثّ الدول الأعضاء أيضا على زيادة عدد الإناث في الترشيحات لمناصب أعضاء المكاتب المتبقية، ثم مضى لاعتماد القرار.
8. وعاد المستشار القانوني إلى هذا البند في اليوم التالي، وأعلن أن الدول الأعضاء قد أبلغت الأمانة بتوصلها إلى اتفاق فيما يخص بعض المناصب الشاغرة، ثم مضى يتلو تلك المناصب التي حظيت بترشيحات. وذكّر من جديد ببقاء مناصب شاغرة، وجدّد دعوته إلى الوفود لمواصلة المشاورات وإبلاغ الأمانة بنتيجة مشاوراتها.
9. وشكر الرئيس المستشار القانوني على المعلومات التي قدمها، واقترح أن تعتمد جمعيات الدول الأعضاء حينها الترشيحات التي تلاها المستشار القانوني، والتي تم التوصل بالفعل إلى توافق في الآراء بشأنها، ثمّ أعلن إعادة فتح هذا البند من جدول الأعمال في مرحلة لاحقة خلال ذلك الأسبوع لاستكمال انتخاب أعضاء المكاتب في المناصب المتبقية.
10. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء والتمس إرجاء النظر في هذا البند إلى صبيحة اليوم التالي، كي تتمكن المجموعة باء من استعراض قائمة المرشحين التي تلاها المستشار القانوني.
11. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمه للبيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء، والذي التمس فيه العودة إلى هذا البند في صبيحة اليوم التالي كي تتمكن المجموعة من إمعان النظر في الترشيحات المقترحة لثلاثة مناصب نواب رئيس، وتقييمها.
12. وأحاط الرئيس علما بما طلبه الوفدان، واقترح ترك البند مفتوحاً والعودة إليه في اليوم التالي.
13. وعاد الرئيس إلى البند ودعا المستشار القانوني إلى تقديم معلومات محدّثة للمشاركين في الاجتماع بشأن الترشيحات للمناصب الشاغرة المتبقية لأعضاء المكاتب.
14. وأعلن المستشار القانوني أن الدول الأعضاء قد أبلغت الأمانة بتوصلها إلى اتفاق فيما يخص الترشيحات لبعض المناصب الشاغرة المتبقية، ثم تلا تلك الترشيحات. وذكّر من جديد ببقاء مناصب شاغرة، ودعا الوفود لمواصلة المشاورات بشأن الترشيحات الإضافية وإبلاغ الأمانة بنتيجة مشاوراتها.
15. واقترح الرئيس أن تعتمد الدول الأعضاء الترشيحات التي ذكرها المستشار القانوني، والتي تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. ثمّ أعلن إعادة فتح بند جدول الأعمال في مرحلة لاحقة لاستكمال انتخاب أعضاء المكاتب في المناصب الشاغرة المتبقية. وبما أن الرئيس لم يلحظ أي اعتراض على ذلك، فقد اعتمد القرار.
16. وعاد المستشار القانوني إلى تناول هذا البند في الجلسة الأخيرة للاجتماعات، وتلا أسماء المرشحين للمناصب الشاغرة المتبقية.
17. واقترح الرئيس اعتماد باقي الترشيحات المُقدمة من الدول الأعضاء، كما تلاها المستشار القانوني. واتُفق على ذلك.
18. وأخذ وفد الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة ليبدي اعتراضه على انتخاب ممثل إيران (جمهورية – الإسلامية) لشغل منصب نائب رئيس الجمعية العامة تحديداً، وأعرب عن قلقه حيال تولي مسؤولين إيرانيين أدوارا قيادية في المنظمات الدولية عموماً. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء شغل ممثلين عن إيران (جمهورية – الإسلامية) مناصب نفوذ. وأشار كذلك إلى أن بعض البلدان استفادت، على ما يبدو، من عدد مفرط من الفرص لشغل مناصب في هيئات المنظمة الرئاسية، بما في ذلك الجمعية العامة ولجنة التنسيق.
19. وأخذ وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) الكلمة للإعراب عن تفاجئه من البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وذكّر بأن بلده عضو كامل في الويبو ويتمتع بالحق السيادي الكامل لاقتراح ترشيح لأي منصب يعتبره ضرورياً بالنسبة له وبالنسبة لمجموعته الإقليمية. وقال الوفد إنه استفاد من دعم مجموعته الإقليمية في كل المناصب التي تم ترشيحه لها. وأعرب عن نبذه لما صرّح به وفد الولايات المتحدة الأمريكية وقال إنه يرفض الخوض في قضايا سياسية وحذّر من مغبة تسييس الأمور في الويبو، التي ينبغي له وللوفود الأخرى عدم الخروج فيها عن الحيّز التقني.
20. انتخبت جمعيات الويبو، كل فيما يعنيه، أعضاء مكاتبها كما هو وارد في الوثيقة A/59/INF/2.

البند 4 من جدول الأعمال الموحّد

تقرير المدير العام إلى جمعيات الويبو

1. فيما يلي النص الكامل لخطاب المدير العام:

سعادة السفير دونغ-شي دونغ، رئيس الجمعية العامة للويبو،

معالي الوزراء،

سعادة الممثلين الدائمين والسفراء،

المندوبون الموقرون،

"يسرني عظيم السرور أن أضمّ صوتي إلى صوت رئيس الجمعية العامة للويبو، لأرحب أحر الترحيب بجميع الوفود في جمعيات 2019. وأرسل شكري لجميع الوفود على حضورها، وتقديري لمشاركتها المستمرة في المنظمة ودعمها المتواصل لها. ولا شكّ في أنّ جدول أعمال الاجتماع مكتنز ومليء، سواء ببنود جدول الأعمال الرسمي أو الأحداث المهنية والاجتماعية التي تتفضل بتنظيمها الدول الأعضاء والأطراف المهتمة الأخرى، على هامش الاجتماعات الرسمية.

"واسمحوا لي أن أقدّم كلّ الشكر إلى رئيس الجمعية العامة للويبو، السفير دونغ، على ما شهدناه منه من تفانٍ وجهد جهيد على مدار العامين الماضيين، وأن أثني على جهوده في العبور بعدد من البنود المدرجة في جدول الأعمال إلى برّ النجاح.

"ولن أفوّت هذه الفرصة دون أن اغتنمها فأشكر الرئيس السابق للجنة الويبو للتنسيق، السفير إسماعيل باغاي هامانيه، ممثل جمهورية إيران الإسلامية، ومنه موصولاً إلى عديد رؤساء هيئات المنظمة ولجانها وأفرقة العمل التابعة لها، على جهودهم الجبارة وتفانيهم بغية المضي قدما في أعمال المنظمة.

"وتغمرني السعادة بأن أبلغكم بإيجاز شديد عن حالة الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، وعن أعمال المنظمة في هذا السياق خلال الأشهر الاثني عشر الفائتة.

"ولا شك أنكم تلحظون كما ألحظ مستوى الاهتمام بالملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم وبصورة لم نعهدها قبلاً. وهذا التطور ليس وليد الصدفة، بل هو تطور أتى بإيقاع متصاعد خلال السنوات الماضية، وخاصة في العقد الماضي نتيجة للتغيرات التكنولوجية العميقة سريعة الوتيرة، والتي أعطت للأصول غير الملموسة ورأس المال الفكري أهمية أعظم في الاقتصاد.

"وهذه الأهمية المطّردة للملكية الفكرية جلبت معها تحديات جديدة للملكية الفكرية وللمنظمة أيضاً. وأحد هذه التحديات، التي تؤثّر على جميع مكاتب الملكية الفكرية الوطنية منها والإقليمية، وعلى الويبو كذلك، هو كيفية إدارة الطلب المتزايد على سندات الملكية الفكرية بما يضمن إدارة طلبات الملكية الفكرية بأسرع وقت وأعلى جودة. وفي عام 2017، أودع ما عدده 3.2 مليون طلب براءة في جميع أنحاء العالم، و12.4 مليون طلب علامة تجارية و1.2 مليون طلب تصميم. وسأطلعكم بعد قليل كيف أن عدد الطلبات الوطنية والإقليمية المترجمة إلى طلبات دولية بفضل أنظمة الملكية الفكرية العالمية التي تديرها الويبو في ارتفاع متسارع. ومن الجلّي أن إدارة هذا العدد من الطلبات مستحيلة دون عون من مجموعة أدوات جديدة. وفي هذا الموقف يسرع الذكاء الاصطناعي خطاه ليسعفنا. فأعمال مركز التطبيقات التكنولوجية المتقدمة (ATAC) نقلت المنظمة إلى ريادة الطليعة في تطوير تطبيقات ذكاء اصطناعي جديدة ونشرها لهذا الغرض. وتشمل هذه التطبيقات أداة WIPO Translate، التي رخصناها مجانًا لتستخدمها 11 هيئة من هيئات الأمم المتحدة، وأتيحت للدول الأعضاء أيضاً؛ ونذكر كذلك أول نظام في العالم للبحث عن الصور في العلامات التجارية؛ ولا ننسى أدوات التصنيف. وهناك تطبيقات أخرى قيد التطوير. ولقد طورنا أيضاً نظاماً جديداً ومحسَّناً لإدارة سجلات الاجتماعات الواردة في جدول أعمال هذه الجمعيات. وسيقدّم هذا النظام خدمة محسّنة بتكلفة أدنى بكثير، وقد أعربت مجموعة واسعة من هيئات الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى عن اهتمامها الشديد باعتماده. وقد تشاركنا، أو سنتشارك مستقبلا، جميع هذه التطبيقات مع الدول الأعضاء. ويحذوني كبير الأمل أن نعمل، كمجتمع دولي، يداً بيد على تطوير هذه التطبيقات المفيدة ونشرها، ونتجنّب أيّ ازدواجية في العمل.

"وقد ولّد تنامي أهميّة موقع الملكية الفكرية تحديات جديدة برزت أمام جوهر سياسة الملكية الفكرية. إذ تثير التقنيات الحديثة، كالذكاء الاصطناعي، أسئلة جديدة عن تطبيق سياسة الملكية الفكرية الحالية، وسؤالاً أساسياً عن مدى ضرورة إدخال تعديلات على نظام الملكية الفكرية التقليدي بغية سدّ الفجوات الظاهرة وكي يظلّ نظام الملكية الفكرية خادماً كفؤاً لنظام الابتكار. ويثلج صدري أن أخبركم، في معرض هذا الحديث، أنّ المنظمة بدأت محادثة بشأن الذكاء الاصطناعي وشرعت في إعداد قائمة بأسئلة قد تتبيّن حاجة الإجابة عنها.

"وتتزامن المحادثة بشأن الذكاء الاصطناعي مع تعرّض النظام المتعدد الأطراف لكمّ هائل من الضغوط التي تضعف قدرته على طرح ثمار تأتي في موسمها في المجال المعياري، وليس أقلها الإرادة السياسية المتعثرة لاعتماد نهج متعدد الأطراف ووضع حلول متعددة الأطراف. ولا يعقل أن ننسى عواقب الفشل أو تداعيات إهمال النهج متعدد الأطراف، ومنها غياب الاتساق في الإطار التنظيمي المطبّق على تقنيات ذات طبيعة تقتضي انتشارها دوليّاً عبر الإنترنت وشبكات أخرى، قوّتها في تزايد وتطبيقاتها في اتساع لن يكبح جماحه بعد نشر شبكات الجيل الخامس (5G). وأقول إنّ السباق لصياغة قاعدة دولية أو إيجاد حلّ عالمي عن طريق التنافس التنظيمي الوطني أو الإقليمي، عوضاً عن اعتماد نهج متعدد الأطراف، سيودي إلى تآكل قيمة التكنولوجيات نفسها ويحدّ من انتشارها الاقتصادي والاجتماعي المفيد. والسبب هو أنّ قابلية التشغيل البيني التقني تعتمد على قابلية التشغيل البيني التنظيمي.

"وعند هذه النقطة، اسمحوا لي أن أعرض عليكم موجزاً لبعض نتائج المنظمة على مدار العام الفائت. وفيه نرى أنّ المنظمة استفادت من بروز ملكية فكرية جديدة بعدد من الطرق.

"وبادئ ذي بدء، أزفّ إليكم أنّ الحالة المالية للمنظمة سليمة ومستقرة، بفضل استخدام السوق لأنظمة الملكية الفكرية العالمية. فقد أنهينا عام 2018 بفائض قدره 42.5 مليون فرنك سويسري. وفي مرحلتنا هذه من عامنا هذا، نتوّقع أن يطرح عام 2019 وفرة في الفائض أيضاً. ولهذه الفوائض أهمية جسيمة في تمويل النفقات الرأسمالية اللازمة في إطار الخطة الرأسمالية الرئيسية التي اعتمدتها الدول الأعضاء، وكذلك في تمويل الالتزامات الطويلة الأجل للمنظمة، مثل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ولها أيضاً دور في الحفاظ على مستوى ملائم من السيولة الاحتياطية لتكون ضماناً في حال التراجع المفاجئ وغير المتوقع في السوق، وهو احتمال دائم للأسف في عالم اليوم المتقلب.

"ولم تتوقف أنظمتنا العالمية للملكية الفكرية عن التطور بصورة إيجابية جليّة. إذ تستخدمها كلّ الشركات الكبرى في العالم، وكذلك الجامعات والمؤسسات البحثية والشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد أودع في معاهدة التعاون بشأن البراءات 253,000 طلب براءة دولية عام 2018، أي بمعدل نمو بلغ 3.9% مقارنة بالعام السابق. وتسلّم نظام مدريد 61،200 طلب لعلامة تجارية دولية، أي بمعدل نمو بلغ 6.4% عن عام 2017. وتلقّى نظام لاهاي 5429 طلباً دولياً، أي بمعدل نمو بلغ 3.3% عن العام الفائت. وتتابع كل الأنظمة توسيع رقعة تغطيتها الجغرافية بفضل حالات الانضمام الجديدة. وهنا يجدر بي أن أخص بالذكر خمسة أعضاء جدد انضمّوا إلى نظام مدريد، وهم أفغانستان والبرازيل وكندا وملاوي وساموا. ومع انضمام البرازيل يصبح أكبر اقتصادين في أمريكا اللاتينية عضوين في نظام مدريد، وكلّي أمل بأن تحذو حذوهما بلدان أخرى من منطقة أمريكا اللاتينية تأخرت مشاركتها في النظام.

"وأمّا مركز الويبو للتحكيم والوساطة فقد شهد نمواً كبيراً. فارتفع عدد قضايا أسماء الحقول التي أحيلت للمركز إلى 3,447 قضية عام 2018، أي بزيادة قدرها 12% عن العام السابق. ويتلّقى المركز بانتظام عدداً هائلاً من قضايا التحكيم العام في مجال الملكية الفكرية، وقضايا الوساطة وقرارات الخبراء، ويتعاون مع أكثر من 20 مكتباً للملكية الفكرية وحق المؤلف في جميع أنحاء العالم، على إدارة التحكيم والوساطة في المنازعات المتعلقة بطلبات الملكية الفكرية وسنداتها.

"وتجدر الإشارة إلى تطورين مهمين جاريين في المركز. أولهما هو اعتماد المركز، من قبل إدارة الفضاء السيبراني في الصين، كمزود لخدمات تسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت في المجالين (.CN) و(.中国)، أحد أكبر الحقول القطريّة في العالم. وبعد إضافة المجالين المذكورين إلى محفظة المركز، أصبح المركز مسؤولا عن إدارة منازعات ما يفوق 75 من الحقول العليا المكوَّنة من رموز البلدان (ccTLDs). وثاني التطوّرين هو الدعم الإيجابي الذي تلقّاه المركز بأن أصبح مزودا لخدمات تسوية المنازعات في منطقة التجارة الحرة التجريبية في الصين (شنغهاي)، والتي تستضيف أكثر من 10,000 مؤسسة استثمارات أجنبية. وبذلك سيصبح المركز أول كيان غير صيني يقدم خدمات بديلة لتسوية المنازعات في المنطقة. وهذان التطوران سيوفّران للشركات الأجنبية الناشطة في السوق الصينية خياراً إضافياً وخدمةً مستقلةً ومحايدة لتسوية المنازعات. وعليه، دعوني أعرّب عن ثمين التقدير للسلطات الصينية المختصّة، على ما أبدته من ثقتها في المركز والتزامها بالتعاون الدولي.

"وقد أطلقنا بوابة عالمية جديدة للملكية الفكرية، نسعى من خلالها إلى دمج أنظمة تكنولوجيا المعلومات المختلفة التي ترتكز إليها مختلف خدمات الملكية الفكرية العالمية التي تقدمها المنظمة. وتطوير هذه البوابة أتى نتيجة ملاحظة وقائعية بأن العديد من مستخدمي خدمات الملكية الفكرية العالمية للويبو يستعملون أكثر من واحدة من تلك الخدمات. ولذلك سنسعى إلى توفير تجربة أكثر اتساقاً للعميل، وتقديم المجموعة الكاملة لخدمات المنظمة في واجهة واحدة، وبشريط تصفّح موحّد، وميزات قياسية في جميع التطبيقات، وأنظمة حديثة مظهراً وطريقة عرض، وأنظمة دفع مبسطة، ونظام رسائل واحد.

"ولن نبالغ إن وصفنا العام الماضي بالعام القياسي من حيث الانضمام إلى المعاهدات التي تديرها الويبو، فقد تسلّمنا 59 صك انضمام جديد عام 2018. وهي نقطة مضيئة جديدة لتعددية الأطراف. ونتوّقع أنّ حالات انضمام مهمّة أخرى ستجري هذا الأسبوع. ويُفرحُ قلبي أن أبلغكم بأننا قاب قوسين من عدد الانضمامات المطلوبة لتدخل كلّ من وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة بشأن تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية ومعاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري حيّز النفاذ. وكلّ الأمل أن يصل عدد الصكوك إلى الرقم اللازم قبل نهاية عام 2019.

"وإلى كلّ ما سبق، يضاف عدد من التطورات الإيجابية الأخرى في المنظمة، تعرض تفاصيلها في تقريري. ولكن تحذوني الرغبة في أن أذكر لكم ثلّة منها وبإيجاز.

"وأمّا قواعد البيانات ومنصات تكنولوجيا المعلومات وأنظمة الويبو وخدماتها، فقد واصلت حصد نقاط القوّة واجتذاب مشاركة متزايدة من الدول الأعضاء والجماهير المهتمة. وقد أصبحت أساساً لمساعدة تقنية عالية الأهميّة. وتفخر الويبو بأنّ نظامها لتكنولوجيا المعلومات لإدارة الملكية الفكرية (IPAS) يستخدم الآن في 84 بلدا. وأودّ أن أشير إلى إنشاء أكثر من 750 مركزا لدعم التكنولوجيا والابتكار في 79 بلدا، وتوفّر هذه المراكز لآلاف المستخدمين من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً النفاذ إلى المنشورات العلمية والطبية والتقنية مجاناً أو بكلفة زهيدة، وذلك بفضل تعاون الناشرين العلميين والفنيين ومزوّدي خدمات قواعد البيانات التجارية. وأكاديمية الويبو في ازدهار مستمر، فقد التحق أكثر من 90,000 مشارك في برامجها المخصصة للتعليم عن بعد. وشراكاتنا بين القطاعين العام والخاص، ولا سيما منصة ويبو ريسيرتش واتحاد الكتب الميسّرة، لم تزل تنمو وتزهر. وخير دليل على ذلك، أنّ ذخيرة اتحاد الكتب الميسّرة من العناوين فاقت 500,000 مصنّف في 76 لغة، في أنساق ميسّرة ومتاحة للتبادل الدولي لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات. ونبشّر بقاعدة بيانات جديدة للتعاون في مجال إنفاذ الملكية الفكرية ستطلق قريبا، وستعرض في حدث جانبي هذا الأسبوع. وتقاريرنا الرئيسية في الاقتصاد والإحصاءات والاتجاهات التكنولوجية، ومنها مؤشر الابتكار العالمي، تجذب الجماهير من كل أرجاء المعمورة. وقد نفذ عدد من المشاريع الناجحة في مجال التكنولوجيا الملائمة لصالح البلدان نمواً. وأوجد معهد الويبو القضائي حالة تناغم ملائمة التوقيت في مجال تعزيز تبادل الخبرات وتكوين الكفاءات، بفضل مشاركة جدّ نشطة من جهات قضائية من أرجاء العالم.

"كلّ هذه البرامج أمثلةٌ على تعميم التنمية في المنظمة، والدعم النشط لأهداف التنمية المستدامة بعديد الطرق.

"واسمحوا لي أن أنتقل إلى جدول أعمال الجمعيات لهذا الأسبوع، وأن أذكر أربعة بنود محددة. أولها هو مشروع البرنامج والميزانية. وأبدي امتناني للجنة البرنامج والميزانية على توصياتها الإيجابية بالموافقة على مشروع البرنامج والميزانية. ولا يزال عنصر واحد فقط عالقاً، وهو تخصيص النفقات المشتركة بين الاتحادات. وهناك اقتراحان على الطاولة لحل هذا البند. وأذكّركم بأنّ المبلغ الماليّ موضوع المسألة هو مبلغ لا يذكر. ولذا، أناشد الدول الأعضاء التوصل إلى حل عملي لهذا الخلاف القديم، والموافقة على مشروع البرنامج والميزانية بغية ضمان استقرار المنظمة في هذه الفترة الانتقالية.

"والبند الثاني هو معاهدة قانون التصاميم المقترحة. ولست أرى سبباً يمنع عرضها على مؤتمر دبلوماسي لإبرام معاهدة. لأنّ التأجيل المستمر لاستكمال هذه العملية إشارة سيئة لعدم قدرة المنظمة على المضي قدماً في جدول الأعمال المعياري، وبالأخص في وقت يستدعي فيه التطور التكنولوجي إظهار تلك القدرة، كما سبق وذكرت من قبل.

"والبند الثالث هو اقتراحنا، الذي أشرت إليه قبلاً، بشأن اعتماد نظام جديد ومحسّن وأقل تكلفة لإدارة سجلات الاجتماعات. وقد لاقى الاقتراح في مشاوراتنا السابقة قبولا جيدا، وأحثّ الدول الأعضاء على التحرّك نحو اعتماده، كدليل على قدرة المنظمة على مواصلة الابتكار بكل ما للابتكار من معنى.

"والبند الأخير هو اقتراح إدراج خدمة الختم الزمني الرقمي الجديدة. وأنتهز الفرصة لأشكر الدول الأعضاء على ردودها الإيجابية في لجنة البرنامج والميزانية. وإدراج هذه الخدمة هو خطوة صغيرة على درب توفير خدمات ملكية فكرية مناسبة للعصر الرقمي.

"وأوجّه كلمة شكر وثناء لموظفي المنظمة على احترافهم وتفانيهم. فالإنتاجية لا تنفكّ تتحسن والزيادة في التكاليف لا تزال ضمن الحدود. وبشكل عام، تسير المنظمة على الدرب الصحيح في تحولها الرقمي، سواء من حيث أنظمة العمل والإدارة، أو من حيث الخدمات المقدمة للجمهور. ولقد سألنا الموظفين بذل جهد جهيد في عملية التحول الرقمي، فما "رأينا منهم إلا خير استجابة. ولا يسعني سوى أن أعرب عن خالص تقديري من تفاعلهم الإيجابي مع التغيير المستمر الذي يفرضه عالمنا المعاصر.

"ولا ننسى أولوياتنا في التنوع الجغرافي وتحقيق المساواة بين الجنسين. وفي التنوع الجغرافي، وهو عمل طويل الأمد، فقد أحرزنا تقدّما نظرا لانخفاض معدل تناقص الموظفين. ونفخر بأن موظّفينا يمثلون مائة وثلاثة وعشرين (123) جنسية. وأمّا مسألة المساواة بين الجنسين، فنحتاج أن نحرز مزيدا من التقدّم بشأنها في صفوف الرتب العليا للمنظمة، وأعدكم أننا نركز اهتمامنا على تحقيق ذلك.

"وختاماً، أجدد شكري لكافّة الدول الأعضاء على مشاركتها الطيّبة في المنظمة ودعمها لها، وأتمنّى للجميع مداولات ناجحة ونتائج مثمرة."

1. و[تقرير](https://www.wipo.int/publications/ar/details.jsp?id=4461) المدير العام متاح على موقع الويبو الإلكتروني.

البند 5 من جدول الأعمال الموحّد

البيانات العامة

1. أدلى الوفود والممثلون عن 123 دولة وأربع منظمات حكومية دولية وسبع منظمات غير حكومية، يلي ذكرها ببيانات شفهية أو كتابية في إطار هذا البند من جدول الأعمال:

أفغانستان، الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، كمبوديا، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، إسواتيني، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، الكرسي الرسولي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، العراق، إيطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليسوتو، ليبريا، ليتوانيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالي، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فييت نام، زامبيا، زمبابوي، المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO)، المنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات (EAPO)، مركز الجنوب (SC)، جمعية وكلاء البراءات لعموم الصين (ACPAA)، جمعية الأمريكيتين للملكية الصناعية (ASIPI)، المنظمة الأوروبية للقانون العام (EPLO)، اتحاد غرف التجارة والصناعة الهندية (FICCI)، الجمعية اليابانية للملكية الفكرية (JIPA)، المؤسسة الدولية للإيكولوجيا المعرفية (KEI)، شبكة العالم الثالث (TWN).

1. وترد البيانات بشأن هذا البند من جدول الأعمال في المرفق.

البند 6 من جدول الأعمال الموحّد

قبول المراقبين

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة A/59/3 Rev..
2. وقدم المستشار القانوني بند جدول الأعمال واسترعى انتباه الوفود إلى الوثيقة A/59/3 Rev.، وذكّر بأن جمعيات الدول الأعضاء في الويبو مدعوة إلى النظر في طلبات قدمتها ثلاث منظمة دولية غير حكومية وست منظمات وطنية غير حكومية، كما يرد سردها في الفقرة 4 من الوثيقة المذكورة، للحصول على صفة مراقب في اجتماعات جمعيات الدول الأعضاء في الويبو.
3. وأشار المستشار القانوني إلى أنه فيما يخص المنظمات غير الحكومية الست، وطبقا للمبادئ التي اعتمدتها الدول الأعضاء بشأن المنظمات الوطنية غير الحكومية، تشاورت الأمانة مع الدول الأعضاء التي تنتمي إليها تلك المنظمات غير الحكومية قبل تقديم الطلبات إلى هذه الجمعيات. وفي هذا الصدد، أكّد المستشار القانوني أنه تم الحصول على الموافقة اللازمة فيما يخص جميع الطلبات الستة المعنية.
4. إن جمعيات الويبو، كل فيما يعنيه، قرّرت أن تمنح صفة المراقب للهيئات التالية:
	* 1. المنظمات الدولية غير الحكومية: "1" اتحاد أسماء الأغذية الشائعة (CCFN)؛ "2" والجمعية الدولية للأدوية الجنيسة والبيولوجية المثيلة (IGBA)؛ "3" والمعهد الأوروبي للدراسات متعددة التخصصات بشأن حقوق الإنسان والعلوم (معهد Knowmad).
		2. المنظمات الوطنية غير الحكومية: "1" جمعية التراخيص وجمع الإتاوات للمؤلفين (ALCS)؛ "2" وجمعية حماية المنتجات والعلامات التجارية – لبنان (BPG)؛ "3" وجمعية أصدقاء الإبداع الفني (FCF)؛ "4" وجمعية أصحاب حقوق الملكية الفكرية في ميانمار (MIPPA)؛ "5" وصندوق حقوق الأمريكيين الأصليين (NARF)؛ "6" والاتحاد المهني لهيئات البث (RATEM).

البند 7 من جدول الأعمال الموحّد

الموافقة على اتفاقات

1. انظر تقرير دورة لجنة الويبو للتنسيق (الوثيقة WO/CC/76/4).

البند 8 من جدول الأعمال الموحّد

تعيين المدير العام في عام 2020

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة A/59/4.
2. وقدَّم المستشار القانوني البند 8 من جدول الأعمال "تعيين المدير العام في عام 2020" لافتاً انتباه الوفود إلى الوثيقة A/59/4. فذكَّر بأن مدة ولاية المدير العام ستنقضي في 30 سبتمبر 2020. وذكر أن وثيقة العمل المذكورة آنفاً بيَّنت بإيجاز الأحكام الدستورية المتعلقة بترشيح المدير العام للويبو وتعيينه و"إجراءات ترشيح المدير العام للويبو وتعيينه" التي اعتمدتها الجمعية العامة للويبو في عام 1998 (إجراءات 1998). وأشار إلى الجدول الزمني المحدّد للخطوات الإجرائية في إطار إجراءات 1998، واقترح اعتماد تعديلين لازمين لضمان استمرار تلك الإجراءات في توفير الهامش الكافي من المرونة لتطبيقها على حالات انتخاب المدير العام في المستقبل. وكان التعديل الأول يخص موعد عقد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للويبو؛ في حين كان التعديل الثاني يخص موعد عقد الدورة الاستثنائية للجنة الويبو للتنسيق. وأشار المستشار القانوني إلى أن الإجراءات المقترحة الجديدة لعام 2019 ستنظِّم، رهن موافقة الجمعية العامة للويبو ولجنة الويبو للتنسيق عليها، بقية العملية الخاصة بترشيح المدير العام وتعيينه في عام 2020 وعمليات الانتخاب في المستقبل. وفضلاً عن ذلك، تقترح الوثيقة المذكورة، في ضوء الجدول الزمني المطبَّق على عملية الانتخاب الجارية، تطبيق استثناء غير متكرّر على إجراءات 1998. ويرتبط ذلك الاستثناء بالمهلة الدنيا المسموح بها بين إرسال التعميم الذي يدعو إلى تقديم مرشحين لمنصب المدير العام وبين عقد الدورة الاستثنائية للجنة الويبو للتنسيق التي ستقترح مرشحاً لتعيينه في منصب المدير العام. فذكَّر المستشار القانوني بأن المهلة الدنيا المعمول بها هي ستة أشهر. وإذ تعدّ تلك المهلة معقولة وسليمة بوجه عام، فلم يُقترح إدخال أي تعديل دائم على البند المنظِّم لها. ولكن للتمكّن من تنفيذ الجدول الزمني الحالي طبقاً للإجراءات الجديدة المقترحة، يُقترح تطبيق استثناء غير متكرّر على الإجراءات فيما يخص تلك المهلة الدنيا المسموح بها، بجعلها خمسة أشهر عوضاً عن الأشهر الستة المعمول بها. وذكَّر أيضاً بأن وثيقة العمل المذكورة آنفاً تحتوي على الأسباب والمعلومات الأساسية التي تبرّر ذلك الاقتراح. ويرد في ختام الوثيقة الجدول الزمني لتنفيذ الخطوات الإجرائية كما يلي: 30 ديسمبر 2019 – آخر أجل لتقديم الترشيحات؛ 5 و6 مارس 2020 – دورة استثنائية تعقدها لجنة الويبو للتنسيق لاقتراح مرشح لتعيينه في منصب المدير العام؛ 7 و8 مايو 2020 - دورات استثنائية تعقدها الجمعية العامة للويبو وجمعيتا اتحاد باريس واتحاد برن لتعيين المدير العام.
3. وتحدَّث وفد سنغافورة باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ معرباً عن تقدير مجموعته للمدير العام، الدكتور فرانسس غري، وفريقه على تفانيهم عملاً ومساهمةً لخدمة مصالح الويبو. وقال إن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ لا تعارض ما ورد في الوثيقة A/59/4 فيما يخص التغييرات المقترح إدخالها على إجراءات ترشيح المدير العام للويبو وتعيينه لعام 1998؛ والاستثناء غير المتكرّر المقترح تطبيقه على إجراءات 1998؛ وعقد الجمعية العامة للويبو وجمعيتَي اتحاد باريس واتحاد برن؛ والجدول الزمني للخطوات الإجرائية.
4. إن الجمعية العامة للويبو ولجنة الويبو للتنسيق وجمعيتي اتحاد باريس واتحاد برن، كل فيما يعنيه:
	1. أحاطت علما بإرسال التعميم الوارد نصه في المرفق الثاني من الوثيقة A/59/4؛
	2. وعدّلت "إجراءات ترشيح المدير العام للويبو وتعيينه" لعام 1998، على النحو الوارد في الفقرتين 10 و11 من الوثيقة نفسها بغرض إعداد صيغة عام 2019 الجديدة من "إجراءات ترشيح المدير العام للويبو وتعيينه"، كما هي واردة في المرفق الثالث من الوثيقة المذكورة؛
	3. واعتمدت استثناءً غير متكرّر لتطبيقه على "إجراءات ترشيح المدير العام للويبو وتعيينه" لعام 1998، على النحو الوارد في الفقرة 12 من الوثيقة نفسها بغرض عقد دورة للجنة الويبو للتنسيق يومي 5 و6 مارس 2020؛
	4. ووافقت على عقد دورات للجمعية العامة للويبو وجمعية اتحاد باريس وجمعية اتحاد برن يومي 7 و8 مايو 2020؛
	5. ووافقت على الجدول الزمني للخطوات الإجرائية الوارد في الفقرة 13 من الوثيقة نفسها.

البند 9 من جدول الأعمال الموحّد

تكوين لجنة الويبو للتنسيق، واللجنتين التنفيذيتين لاتحادي باريس وبرن

1. استندت المناقشات إلى الوثيقتين A/59/5 وA/59/12.
2. وذكّر الرئيس بأن مشاورات غير رسمية جارية عل قدم وساق بشأن شتى بنود جدول الأعمال، بما في ذلك البند 9 الذي يتناول تكوين لجنة الويبو للتنسيق. ونظراً إلى غياب توافق في الآراء بشأن هذا البند من جدول الأعمال، اقترح الرئيس على الوفود مواصلة المشاورات قبل العودة إليها في جلسة عامة.
3. وأشار وفد سويسرا إلى تأخر الوقت في اليوم الأخير من اجتماعات جمعيات الدول الأعضاء في الويبو. ومن ثمّ، أعرب عن قلقه إزاء بقاء العديد من البنود المهمة في جدول الأعمال عالقة. ولاحظ أن الدول الأعضاء دأبت منذ فترة على اختتام الجمعيات في الوقت المحدّد، واعتبر ذلك ممارسة حميدة، وأضاف أنه لا يحبذ إجراء مناقشات طويلة أو عقد جلسات ليلية. ورأى الوفد أنه يمكن اختتام المناقشات في نهاية اليوم.
4. وأبدى وفد موناكو تأييده للبيان الذي أدلى به وفد سويسرا. وقال إن تأخر الدول الأعضاء في اختتام الجمعيات في الوقت المحدّد، وفشلها في البت في مسائل كانت تعي منذ البداية أنّها مثيرة للجدل، هو أمر يدعو للأسف، ويؤثر سلباً في المنظمة.
5. وصرّح الرئيس بأن جميع الوفود على دراية بالمسائل العالقة، وأنّها تبذل قصارى جهدها لضمان اختتام المناقشات في الوقت المحدّد. وتعهّد بطلاع الوفود بكل مستجدات عن التقدم المحرز في المناقشات غير الرسمية.
6. وأيّد وفد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما وفدا سويسرا وموناكو، وأضاف أنّه يريد التأكّد من عدم إجراء مشاورات غير رسمية موازية، لأنّه تغيّب عن بعض المشاورات غير الرسمية في السابق بسبب تزامنها مع اجتماعات أخرى.
7. وردّ الرئيس على سؤال الوفد مشيراً إلى البرنامج المفصل الذي قدّمته الأمانة لتوّها، والذي يظهر فيه الجدول الزمني للمشاورات غير الرسمية وتسلسلها.
8. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء وأعرب عن تأييده للبيانات التي أدلت بها وفود سويسرا وموناكو وإندونيسيا. وقال إن بالغ القلق يعتري المجموعة لأن الوقت يشير إلى الساعة الرابعة مساءً، دون التوصل إلى اتفاق بشأن عضوية لجنة التنسيق، ورأى أنّه يجب تسوية هذه المسألة قبل اختتام أعمال الجمعيات.
9. وتعقيباً على مداخلة المجموعة باء، توجّه الرئيس بالشكر إلى المجموعة، وأكّد أن جميع الأطراف آخذة في إجراء مناقشات فعّالة بشأن تلك المسألة. وأعطى الرئيس بعدها الكلمة إلى المدير العام، السيد فرانسس غري.
10. وأشار المدير العام إلى أنّه يودّ تقديم معلومات والإدلاء ببعض الأفكار بشأن مسألة انتخاب أعضاء لجنة الويبو للتنسيق. وقال إنّه سيتحدّث تحت إشراف المستشار القانوني الذي سيصحّح كلامه إن اقتضى الأمر ذلك، نظراً إلى الطابع التفصيلي للمسائل المعنية. وأكّد أنه لا يوجد خيار آخر بموجب اتفاقية الويبو سوى تكوين لجنة التنسيق، وأنّ ذلك أمر يكتسي أهمية كبيرة نظراً لأن لجنة التنسيق هي المسؤولة عن تعيين المدير العام الجديد للمنظمة. وذكّر بأن انتخاب أعضاء لجنة الويبو للتنسيق يخضع لأحكام معقّدة في الوثائق المُنشئة للمنظمة، وبالتالي جرت العادة أن اتباع ممارسة غير رسمية. إذ اتّفقت الدول الأعضاء على تخصيص عدد معيّن من المقاعد لكل مجموعة، ثمّ تعيّن كل مجموعة البلدان التي ستشغل المناصب المخصّصة لها من بين أعضائها. وأضاف أن الدول الأعضاء وجدت نفسها هذه السنة في موقف حرج، إذ لم تتمكن إحدى المجموعات من تحديد الأعضاء التي ستشغل المقاعد المخصصة لها في لجنة التنسيق. وفي تلك المرحلة، ونظراً لضيق الوقت المتبقي، ارتأى المدير العام ثلاث طرق لتسوية هذه المسألة. ويقضي الخيار الأول بإتاحة مهلة زمنية قصيرة أمام المجموعة المعنية للنظر في إمكانية التوصل إلى اتفاق. أمّا الخيار الثاني، فيكون بالاستناد إلى إجراء عفا عليه الزمن، وهو الإجراء الذي ينص عليه النظام الداخلي الخاص لجمعيتي اتحاد باريس واتحاد برن على التوالي. وقال إنّ هذا الخيار متاح أمام الوفود، ولكنّه أشار إلى أنه إجراء لم يُطبق إطلاقا من قبل، ورأى أنه إجراء اعتباطي. واستطرد قائلاً إن ذلك الخيار يقضي أساساً بسحب اسم دولة عضو بالقرعة، فيُفتح أمام الأعضاء باب التصويت على تلك الدولة، ثمّ يتم التصويت على الدولة التي تليها باتباع الترتيب الأبجدي، إلى أن تُشغل جميع المناصب في اللجنتين التنفيذيتين اللتان تشكلان لجنة التنسيق. وقال إن ذلك سيفضي إلى تكوين لجنة التنسيق بما لا يتوافق مع الممارسة غير الرسمية والاتفاق الذي توصّلت إليه الدول الأعضاء بشأن عدد المقاعد المخصصة لكل مجموعة إقليمية. واستطرد قائلاً إن هذه العملية ستكون معقّدة ومن الصعب تنفيذها. أماّ الخيار الثالث في حال أخفقت الدول الأعضاء في التوصل إلى توافق في الآراء خلال تلك الليلة، فسيكون عقد دورة استثنائية للهيئات المعنية، أي جمعيتي اتحاد باريس واتحاد برن، لأنّهما ترشّحان أعضاء لجنتيهما التنفيذيتين اللتين تشكلان معاً لجنة الويبو للتنسيق، ومؤتمر الويبو الذي يمثّل الهيئة التي تعيّن الأعضاء المؤقتة في لجنة التنسيق. وقال إن ذلك ممكن تماماً، وأن الأمانة ترى ضرورة عقد اجتماع بهذا الشأن في منتصف شهر ديسمبر كأقصى أجل. ولكنّ المدير العام ذكّر أن عقد دورة عادية أو استثنائية لتلك الهيئات يقتضي في العادة تقديم إشعار قبل شهرين. ومن ثمّ، وجب أن يدعو المدير العام تلك الهيئات إلى عقد دورتها بطلب من ربع الأعضاء في جمعية اتحاد باريس، وربع الأعضاء في جمعية اتحاد برن، وغالبية الأعضاء في مؤتمر الويبو. وأوضح، بعبارة أخرى، أن اقتراح الأمانة يتمثل في أن تتخذ الدول الأعضاء في تلك الليلة قرار عقد دورة استثنائية، أو أن تلتمس من المدير العام عقد تلك الدورة الاستثنائية. وأضاف المدير العام أن هذا الخيار سيُفسح المجال أمام الرئيس الجديد للجمعية العامة للويبو لإجراء مشاورات اعتباراً من ذلك الوقت، وإلى غاية عقد اجتماع الدورة الاستثنائية لتلك الهيئات، من أجل تسوية هذه المسألة، حتّى يتسنى للدول الأعضاء التوصل إلى قرار خلال المهلة المقترحة في منتصف شهر ديسمبر. واختتم قائلاً إن الدول الأعضاء بحاجة إلى عقد تلك الدورة الاستثنائية قبل غلق باب الترشيحات لمنصب المدير العام الجديد، كي لا تتشابك هذه المسألة مع عملية الانتخاب، فيُستعصى حلّها.
11. وشكر الرئيس المدير العام على ما قدّمه من معلومات ووجهات نظر. وبما أن رئيس مؤتمر الويبو هو الذي يشرف على المناقشات في إطار البند 9 من جدول الأعمال، دعا الرئيس رئيسة مؤتمر الويبو، السيدة فيفيين كاتجيونغا (ناميبيا)، إلى تولي رئاسة الاجتماع.
12. وشكرت الرئيسة الدول الأعضاء على انتخابها لرئاسة مؤتمر الويبو، وانتهزت الفرصة لتتوجه بالشكر أيضا إلى المدير العام على ملاحظاته التوضيحية. وذكّرت بأن رئيس الجمعية العامة الويبو عقد مشاورات غير رسمية بشأن هذه المسألة، ودعته إلى أخذ الكلمة.
13. وأحاط رئيس الجمعية العامة للويبو الوفود علماً بإجرائه العديد من المشاورات غير الرسمية حول مقترح مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ بشأن تكوين لجنة الويبو للتنسيق. وأشار إلى أن المناقشات كانت مستفيضة، وأنه اتُفق على بعض الاقتراحات الملموسة، وأن المنسقين أجروا مشاورات بشأن تلك الاقتراحات، كلّ مع المجموعة التي ينتمي إليها. واتّضح حينئذٍ بأنه لم يتم التوصل إلى أي توافق في الآراء. وأشار إلى أن بعض المندوبين شدّدوا على مبدأ التمثيل الجغرافي العادل في لجنة الويبو للتنسيق، في حين أن آخرين أصرّوا على أن التجمعات في الويبو ليست إقليمية فقط. ونظرا لهذا الاختلاف في الآراء، تعذّر حينها التوصل إلى اتفاق.
14. وشكرت رئيسة مؤتمر الويبو رئيس الجمعية العامة، واستنتجت من بيانه أن ثمّة حاجة لإجراء مزيد من المشاورات بشأن هذه المسألة. وعليه، طلبت من الرئيس إجراء مزيد من المشاورات بشأن هذه المسألة بغية التوصل إلى توافق في الآراء. ورفعت بعدها الجلسة كي يتسنى للرئيس إجراء مزيد من المشاورات في هذا الشأن.
15. وعادت رئيسة مؤتمر الويبو إلى هذا البند من جدول الأعمال ودعت المستشار القانوني إلى تقديم معلومات موجزة إلى الجمعية عن مسألة تكوين لجنة التنسيق. وأكّد المستشار القانوني أن المشاورات غير الرسمية لم تتمخض عن أي اتفاق بخصوص تكوين اللجان، وأنه تم إعداد مشروع فقرة قرار ينص على عقد دورة استثنائية لجمعيتي اتحادي باريس وبرن في النصف الأول من شهر ديسمبر 2019. وأوضح أنه سيكون على كل من الهيئتين المذكورتين انتخاب أعضاء في لجنته التنفيذية، بغرض تشكيل لجنة التنسيق.
16. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن موافقته المبدئية على مشروع القرار، ولكنه التمس توضيحاً بخصوص مدة الدورة الاستثنائية المقترحة. وأشار المستشار القانوني إلى أن المدير العام سيخصّص يومين للدورة الاستثنائية، ولو أنه يمكن عقدها في مدة أقصر.
17. واستفسر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تكاليف الاجتماع، وعن إمكانية تضمين فقرة القرار نصاً يؤكّد على أن الاجتماع سيكون قصيراً.
18. ورداً على استفسار وفد الولايات المتحدة الأمريكية، أشار المدير العام إلى أن المنظمة ستنظر فيما إذا كان يمكن قصر الاجتماع على المندوبين المقيمين في جنيف، وبالتالي سيكون على كل دولة عضو، جزئيا، تحديد تكاليف الاجتماع. وأوضح أن التكاليف من منظور الأمانة ستتمثّل في تكاليف الترجمة الفورية وتكاليف الفرص البديلة المرتبطة بمشاركة أي مسؤولين في الدورة الاستثنائية.
19. وسأل وفد البرازيل عن الأساس القانوني الذي يرتكز إليه ذلك القرار، وعن أي عائق قانوني محتمل يحول دون تشكيل لجنة التنسيق دون أعضاء من مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وذكّر الوفد بأن المجموعات الأخرى قدمت قوائمها في الوقت المحدّد، بالرغم من أن المفاوضات كانت مطولة وصعبة. وأعرب عن قلقه من احتمال إنشاء سابقة بذلك القرار الداعي إلى عقد دورة استثنائية. والتمس أن تُعرض كل القواعد والإجراءات بشأن جميع الخيارات الممكنة فيما يخص تشكيل لجنة التنسيق. وقال إن تشكيل لجنة تنسيق أثناء دورة استثنائية لن يكون، في نظره، عملية قصيرة، بالنظر إلى الوقت الذي كُرّس فعلا للمسألة في هذا اليوم. وأبدى موقفه المبدئ المعارض لذلك النوع من القرارات مضيفاً أن كل الدول الأعضاء التي ستشكّل لجنة التنسيق حاضرة في الاجتماع الآن.
20. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية رئيسة مؤتمر الويبو على ردّها على أسئلته السابقة. وضم كذلك صوته إلى صوت وفد البرازيل للاستفسار عن سبب تعذّر انتخاب الأعضاء المقترحة فعلا. وتساءل عما إذا كان يمكن صوغ قرار يشمل على الأقل أسماء البلدان المقترحة فعلاً من قبل المجموعات الأخرى. وأعرب عن أمله في الحصول على معلومات بما يكفل النجاح في الدورة الاستثنائية، في حال عقدها.
21. وأقرّ المدير العام بالإحباط الذي تبديه الوفود حيال هذا القرار الضروري لتشكيل لجنة التنسيق. وقال إن القرار يعود كلياً إلى الدول الأعضاء، مشيراً كذلك إلى الدور المهم للجنة التنسيق في انتخاب المدير العام القادم. والتمس من الدول الأعضاء مساعدة الأمانة على إيجاد حل معقول للمضي قدماً.
22. وأشار المستشار القانوني، فيما يخص استفسار البرازيل، إلى المادة 4.7(ب) من اتفاقية الويبو بشأن الدعوة إلى عقد دورة استثنائية لمؤتمر الويبو، وإلى وجود أحكام مماثلة في اتفاقيتي باريس وبرن. وأوضح أن الواقع القانوني يفرض تشكيل لجنة التنسيق. ورداً على استفسار وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول إمكانية انتخاب الجمعيات الدول الأعضاء التي اقتُرحت فعلاً من قبل مجموعاتها، قال المستشار القانوني إلى أن ذلك الأمر يعود إلى الدول الأعضاء. وأوضح أن الدول الأعضاء لم تتمكّن، في الماضي، من انتخاب أكثر من 83 عضواً من أصل مجموع عدد أعضاء لجنة التنسيق البالغ 88 عضواً. وقال إن ذلك سيكون أمراً استثنائياً، لأن الهدف هو الالتزام بالقواعد.
23. ووافق وفد الولايات المتحدة على أن الوضع كارثي واستثنائي. وطلب بعض الدقائق للتشاور وبحث إمكانية انتخاب البدان المقترحة فعلاً من قبل مجموعاتها.
24. وأعرب وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) عن أسفه حيال الوضع. وقال إنه طرح العديد من الأفكار لتسوية المشكلة ضمن مجموعته. وطلب مزيداً من الوقت للتشاور بغرض إيجاد حل لهذا البند.
25. وتحدث وفد المكسيك باسم مجموعة بدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وقال إنه تمكّن من التوصل إلى تفاهم ضمن مجموعته. وأعرب عن رغبته في أن تُنتخب في لجنة التنسيق الدول الأعضاء المنتمية إلى مجموعته والمقترحة سابقاً.
26. والتمس وفد هنغاريا توضيحاً حول عدد المقاعد الشاغرة حالياً، واستفسر عما إذا كانت 88 أو 83.
27. وأشار المستشار القانوني إلى الوثيقة A/59/5 التي تبيّن تكوين لجنة التنسيق واللجنتين التنفيذيتين لاتحادي باريس وبرن، وشرح بالتفصيل كيفية تشكيل عضوية لجنة التنسيق للوصول إلى عدد إجمالي من المقاعد في لجنة التنسيق يبلغ 88 مقعداً. وأقرّ بأن الدول الأعضاء عمدت، قبل سنتين عندما كان العدد الإجمالي للمقاعد 87 مقعداً ولم تتمكّن من انتخاب 87 عضواً، إلى انتهاج حل استثنائي يكمن في انتخاب 83 عضواً. وأكّد المستشار القانوني مجدّداً أن هناك 88 مقعداً شاغراً في لجنة التنسيق.
28. وسأل وفد الولايات المتحدة الأمريكية المستشار القانوني عما إذا كان على الأعضاء انتخاب 83 عضواً أو أقلّ من ذلك. وأشار الوفد إلى أنه تم فعلاً ترشيح 68 عضواً، مما يمثّل 83 في المائة من لجنة التنسيق، إذا ما كان عدد المقاعد الشاغرة 83.
29. وأكّد المستشار القانوني من جديد أن هناك 88 مقعداً شاغراً في لجنة التنسيق طبقاً لأحكام الاتفاقية، وأن الدول الأعضاء لم تتمكّن في الماضي من شغل كل المقاعد الشاغرة، إذ انتخبت 83 عضواً (من أصل العدد الإجمالي السابق البالغ 87 عضواً) في لجنة التنسيق بعد إجراء مشاورات غير رسمية. وأوضح أن انتخاب ذلك العدد من الأعضاء كان في مجمله نتيجة المشاورات غير الرسمية التي أجريت على مدى سنوات، وليس قائماً على أحكام الاتفاقية.
30. وإذ لم يُسجّل أي طلب آخر لأخذ الكلمة، رفعت رئيسة مؤتمر الويبو الجلسة لإجراء المزيد من المشاورات، واقترحت استئناف الجلسة بعد ساعة.
31. وعادت الرئيسة إلى هذا البند من جدول الأعمال، وشكرت الوفود على رحابة صدرها، ثمّ أعطت الكلمة إلى وفد الولايات المتحدة الأمريكية.
32. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الرئيسة على إتاحة متسع من الوقت أمام الوفود للتشاور والعمل من أجل التوصل إلى حلول إيجابية. وأضاف أن الجميع ينتظر نتيجة المشاورات غير الرسمية لمجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ بشأن الأعضاء الذين سترشحهم لشغل المقاعد المخصصة لها في لجنة الويبو للتنسيق، واللجنتين التنفيذيتين لجمعيتي اتحاد باريس واتحاد برن.
33. وتحدث وفد سنغافورة باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وقال إنّه قام، نظراً لتأخر الوقت، بتقديم قائمة بأسماء المرشحين لعضوية لجنة التنسيق إلى المستشار القانوني.
34. وقال وفد باكستان إن قائمة البلدان التي قدّمها منسق مجموعة آسيا والمحيط الهادئ على أنّها تحمل أسماء ممثلي المجموعة في لجنة الويبو للتنسيق لا تجسد القرار الذي خلصت إليه المجموعة. وأضاف أن النتيجة كانت مفروضة، لا ثمرة اتفاق، وأنّها تثير من الأسئلة أكثر مما تجيب. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء الطبيعة الاعتباطية التي أُجري بها تصويت هزلي، لم تُستخدم فيه بطاقات اقتراع قانونية، بل قصاصات ورقية مقطّعة، وتساءل عمّا إذا تم الاحتفاظ بتلك القصاصات أم لا. وقال الوفد إنّ العملية قد شابتها عيوب لا تعدّ ولا تحصى، ولكنّه حبّذ ألا يخوض في التفاصيل. وشدّد الوفد على أن قائمة المرشحين لا يمكن اعتبارها قراراً منبثقاً عن المجموعة، لا من الناحية القانونية ولا العقلانية، بل هي تآمر مجموعة فرعية على مجموعة فرعية أخرى كانت للأسف مجزّأة.
35. وتحدث وفد سنغافورة باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، وشدد على أن قائمة المرشحين للجنة الويبو للتنسيق التي قدمها كانت نتاج قرار جماعي اتخذته مجموعته. ونظراً إلى عدم توافق الآراء، قررت المجموعة إخضاع المسألة للتصويت؛ ونظراً إلى الظروف الاستثنائية التي شهدتها المجموعة، اتفقت على إجراء تصويت وقدَّمت نتائج ذلك التصويت إلى المستشار القانوني.
36. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن دعمه الكامل للبيان الذي قدَّمه وفد سنغافورة باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، مؤكداً أن قائمة المرشحين إلى لجنة الويبو للتنسيق المقدَّمة هي القائمة التي وافقت عليها مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ.
37. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ على إيجادها حلاً لتلك المسألة، نظراً إلى الصعوبة البالغة التي تتسم بها المداولات الداخلية. وأبدى الوفد سروره للتمكن أخيراً من تكوين لجنة الويبو للتنسيق.
38. وشكر وفد الصين الرئيسة وكل الوفود على مساعيهم، مؤكداً أنه ينبغي للويبو أن تتخذ قراراتها بناء على قواعد محدّدة وأن تُحترم تلك القرارات.
39. وأعرب وفد الإمارات العربية المتحدة عن تأييده للبيان الدقيق الذي قدمه وفد جمهورية كوريا، وللبيان الذي أدله به منسق المجموعة، وللقائمة التي قدِّمت إلى المستشار القانوني.
40. وأشار وفد باكستان إلى أنه أبدى ملاحظاته على العملية التي أفضت إلى القائمة المقدَّمة باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وقال إنه يثير المسألة مجدداً لأنها وضعت سابقة لأعمال المنظمة تقتضي التوضيح وتطرح أسئلة بشأن عملية الانتخاب المتبعة والاقتراحات المتصلة بها. وسأل الوفدُ منسق مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ عن احتفاظه بسجل للاقتراحات المقدَّمة، وإذا كان ذلك السجل مكتوباً نظراً إلى وجود تفسيرات مختلفة للاقتراحات، فضلاً عن احتفاظه بورقة الاقتراع التي وصلت بها المجموعة إلى تلك النتيجة. فقد كان الوفد يرغب في استيضاح كل جوانب العملية استيضاحاً للقواعد الإجرائية الواجب اتباعها. وعلى الرغم من تسجيل الوفد معارضته لقرار مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، فقد رغب الوفد في التماس رأي المستشار القانوني أو الأمانة في الطابع القانوني للعملية التي أجريت في إطار مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ.
41. وأقر وفد تايلند بأن الوضع كان صعباً داخل مجموعته، ولكنه أعرب عن تأييده لقرار مجموعته بالصيغة التي قدمها وفد سنغافورة باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ.
42. وأعرب وفد إندونيسيا عن تأييده الكامل للشرح الذي قدمه وفد سنغافورة باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، على غرار الأعضاء الآخرين من مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ.
43. وأكد وفد ماليزيا أنه شارك في العملية، وأعرب عن دعمه الكامل للقائمة التي قدمها منسق مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ.
44. وضم وفد منغوليا صوته إلى غيره من أعضاء مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ في تأييد القائمة التي قدمها منسق مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ.
45. وأقرّ وفد الفلبين أيضاً بأن الوضع لم يكن يسيراً داخل مجموعته، وأنه لم يسع مجموعته التوصل إلى توافق الآراء بأي طريقة فلجأت إلى التصويت. وشدد الوفد على أنه يؤيد نتائج ذلك التصويت.
46. وأكد وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن الاتفاق الذي توصلت إليه مجموعته كان نتيجة عمل شاق ينبغي احترامه. ولذلك أيد البيانات التي أدلى بها جميع المتحدثين السابقين من مجموعته.
47. وأكد وفد الصين مجدداً ضرورة احترام النظام الداخلي. إذ إن إحداث سابقة غير ملائمة قد يضر بوحدة المنظمة ويعرقل تقدمها. وأبدى الوفد أمله في أن يقدِّم المستشار القانوني التوضيحات اللازمة فيما يتعلق بالاعتراضات التي أثارها وفد باكستان في هذا الصدد.
48. وأعرب وفد الهند عن تأييده للعملية المتّبعة، وللقرار المتخذ في إطار مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، ولأسماء المرشحين المقدَّمة إلى الأمانة.
49. والتفت المستشار القانوني إلى سؤال وفد باكستان عن العملية التي لجأت إليها مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ للتوصل إلى اتفاق على قائمة المرشحين قائلاً إنه لا يسعه سوى تكرار ما قيل أثناء المشاورات غير الرسمية وهو أن الآليات التي تتبعها المجموعات لاقتراح مرشحيها تخرج عن نطاق النظام الداخلي المطبق على الجلسات الرسمية لهيئات الويبو. ومن ثم، لا يمكن للمستشار القانوني أن يبدي رأيه في الآليات المتبعة داخل المجموعات لاختيار المرشحين. وذكَّر المستشار القانوني بما قاله المدير العام في مرحلة سابقة وهو أن الوضع لم يترك سوى خيارات محدودة للتوصل إلى نتيجة. وأضاف أنه جرت العادة على اعتماد توافق الآراء نهجاً في تكوين لجنة التنسيق للويبو، وبما أن الخيارات الممكنة الأخرى لم تحظ بالموافقة، أكد المستشار القانوني عدم وجود أي قواعد معمول بها لتطبيق النهج القائم على توافق الآراء.
50. وشكرت الرئيسة الوفود على صبرها في أثناء إعداد فقرة القرار وتوزيعها عليها، وأعطت الكلمة للمستشار القانوني لقراءة فقرة القرار.
51. وفيما يخص تكوين لجنة الويبو للتنسيق واللجنتين التنفيذيتين لاتحادي باريس وبرن، أعلن المستشار القانوني أنه عقب مشاورات غير رسمية دارت بين المجموعات الإقليمية وفقاً لإجراءاتها الخاصة، تم التوصل إلى توافق في الآراء وقدِّمت قائمة البلدان المرشحة من مجموعاتها إلى الأمانة حسب الأصول المتبعة في المنظمة. وأشار المستشار القانوني إلى وثيقة العمل المعنية قائلاً إن لجنة الويبو للتنسيق ستتألف من 88 عضواً عوضاً عن 83 عضواً. ومع ذلك، ونظراً إلى عدم الاتفاق على أفضل طريقة لتخصيص المقاعد الخمسة الإضافية المتبقية في لجنة الويبو للتنسيق، اتفقت الدول الأعضاء على أن تظل لجنة الويبو للتنسيق مشكلة، بشكل استثنائي، من 83 عضواً. وفضلاً عن ذلك، اتفقت الدول الأعضاء على أنه ينبغي دراسة مسألة تخصيص المقاعد الشاغرة في لجنة الويبو للتنسيق بإمعان عن طريق إجراء رئيس الجمعية العامة للويبو مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تخصيص المقاعد الشاغرة إبّان جمعيات الدول الأعضاء للويبو في عام 2021. ولفت المستشار القانوني الانتباه إلى الوثيقة غير الرسمية التي وزِّعت على الوفود والتي تضم قائمة بأسماء 83 عضواً مقترحاً لتكوين لجنة الويبو للتنسيق. وأوضح أن الاقتراح يتألف من 41 بلداً مرشحاً إلى اللجنة التنفيذية لاتحاد باريس، و40 بلداً مرشحاً إلى اللجنة التنفيذية لاتحاد برن، وعضو يعيِّنه مؤتمر الويبو بصفة مؤقتة، والدولة المضيفة بصفة عضو بحكم المنصب. وأضاف المستشار أن التكوين المقترح للجنتين التنفيذيتين لاتحادي باريس وبرن وللجنة الويبو للتنسيق سيصبح نافذاً اعتباراً من اختتام الدورة الجارية وحتى اختتام دورة جمعيات الدول الأعضاء في الويبو لعام 2021. وفي ضوء ذلك القرار، اقتُرحت فقرة إضافية تؤكد صراحةً أن كل الدول الأعضاء في الويبو قد اتفقت بالإجماع على أن لجنة الويبو للتنسيق، المكونة بصفة استثنائية من 83 عضواً، قد شُكِّلت بحسب الأصول ولها أن تباشر أعمالها ولا سيما ما يتعلق منها بعملية تعيين المدير العام التالي، وأنه لا يجوز اتخاذ ذلك التكوين حجةً للطعن في صحة اقتراح لجنة الويبو للتنسيق اسم المرشح إلى منصب المدير العام في عام 2020.
52. وشكرت الرئيسة المستشار القانوني، وأشارت إلى عدم وجود طلب لأخذ الكلمة، فاقترحت أن يوافق المؤتمر على فقرة القرار بأكملها كما تلاها المستشار القانوني.
53. وبعد مشاورات غير رسمية بين الدول الأعضاء،

"1" انتخبت جمعية اتحاد باريس بالإجماع الدول التالية *أعضاء عادية* في *اللجنة التنفيذية لاتحاد باريس*: أنغولا، الأرجنتين (2019-2020)، بنغلاديش، بيلاروس (عضو بحسب التناوب)[[1]](#footnote-1)، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، البرازيل، بوركينا فاسو، الكاميرون، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فنلندا، غابون، غانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كينيا، قيرغيزستان (عضو بحسب التناوب)[[2]](#footnote-2)، لاتفيا، المغرب، عمان، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، السويد، طاجيكستان (عضو بحسب التناوب)[[3]](#footnote-3)، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) (2020-2021)، فييت نام، زمبابوي (41)؛

"2" وانتخبت جمعية اتحاد برن بالإجماع الدول التالية *أعضاء عادية* في *اللجنة التنفيذية لاتحاد برن*: الجزائر، أرمينيا (عضو بحسب التناوب)[[4]](#footnote-4)، أستراليا، النمسا، أذربيجان (عضو بحسب التناوب)[[5]](#footnote-5)، بلجيكا، كندا، الصين، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غواتيمالا، جامايكا، كازاخستان، لكسمبرغ، ماليزيا، المكسيك (2019-2020)، منغوليا، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، بنما (2020-2021)، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، السنغال، سنغافورة، جنوب أفريقيا، إسبانيا، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، المملكة المتحدة (40)؛

"3" وانتخب مؤتمر الويبو بالإجماع الدول التالية أعضاء مؤقتة في *لجنة الويبو للتنسيق:* إثيوبيا (1)؛

"4" وأحاط كل من مؤتمر الويبو وجمعيتي اتحاد باريس واتحاد برن علما بأن سويسرا ستظلّ عضوا عاديا بحكم الموقع في *اللجنة التنفيذية لاتحاد باريس* و*اللجنة التنفيذية لاتحاد برن*.

وبالتالي، ستكون لجنة الويبو للتنسيق للفترة من أكتوبر 2019 إلى أكتوبر 2021 مكوّنة من الدول التالية:

الجزائر، أنغولا، الأرجنتين (2019-2020)، أرمينيا (عضو بحسب التناوب)4 ، أستراليا، النمسا، أذربيجان (عضو بحسب التناوب)5، بنغلاديش، بيلاروس (عضو بحسب التناوب)1 ، بلجيكا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، البرازيل، بوركينا فاسو، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، إثيوبيا (مؤقت)، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، غواتيمالا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كينيا، قيرغيزستان (عضو بحسب التناوب)2، لاتفيا، لكسمبرغ، ماليزيا، المكسيك (2019-2020)، منغوليا، المغرب، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، عمان، بنما (2020-2021)، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، سنغافورة، جنوب أفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا (بحكم الموقع)، طاجيكستان (عضو بحسب التناوب)3، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) (2020-2021)، فييت نام، زمبابوي (83).

1. وقرّر كل من جمعية اتحاد باريس وجمعية اتحاد برن ومؤتمر الويبو، كل فيما يعنيه، وبالإجماع بين كل الدول الأعضاء في الويبو، أن لجنة التنسيق، بتكوينها الاستثنائي البالغ 83 عضوا، قد شُكّلت بطريقة سليمة، بما في ذلك، على وجه الخصوص، بالنظر إلى وظائفها فيما يخص عملية تعيين المدير العام التالي، ولن تكون محلّ اعتراض من قبل أي دولة عضو في أي هيئة وجيهة من هيئات الويبو، من حيث صحة ترشيح لجنة التنسيق لمرشح لتعيينه في منصب المدير العام في عام 2020.
2. وقرّرت جمعيات الويبو، كل فيما يعنيه، أن يُجري رئيس الجمعية العامة للويبو مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن تخصيص المقاعد الشاغرة أثناء جمعيات الويبو في عام 2021، لأغراض انتخاب الأعضاء المكونة للجنة الويبو للتنسيق، واللجنتين التنفيذيتين لاتحاد باريس واتحاد برن، أثناء جمعيات الويبو نفسها.
3. وبعد اعتماد القرار، أكد وفد الصين أن توافق الآراء هو أساس تقدّم المنظمة ووحدتها. وشدد على أن الويبو لم تتخل يوماً عن ذلك المبدأ. ولاحظ أن عملية التصويت لم تستند إلى النظام الداخلي وأخلت بذلك بالتقليد القائم على توافق الآراء. وتساءل الوفد عما إذا كان بإمكان الوفود حل مسائل أخرى بالتصويت عليها مثل مسألة تكوين لجنة البرنامج والميزانية وفتح مكاتب خارجية جديدة للويبو. وذكر الوفد أنه لم يؤيد قط أي نهج من ذلك القبيل لأنه يعرقل تقدم المنظمة وينشئ سابقة غير محمودة للمنظمة.
4. وأكد وفد باكستان معارضته للقرار المتخذ في تكوين لجنة الويبو للتنسيق كما ورد في الوثيقة الموزعة على الوفود نظراً إلى الأسباب التي ذكرها في مداخلاته السابقة.
5. وأشارت الرئيسة إلى عدم وجود طلبات أخرى لأخذ الكلمة، وفي ضوء ما توصلت إليه المناقشات ومع الإحاطة علماً بالآراء المعرب عنها، أعلنت غلق البند 9 من جدول الأعمال.

البند 10 من جدول الأعمال الموحّد

تكوين لجنة البرنامج والميزانية

1. انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/51/18).

البند 11 من جدول الأعمال الموحّد

تقارير عن التدقيق والرقابة

"1" تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

1. انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/51/18).

"2" تقرير مراجع الحسابات الخارجي

1. استندت المناقشات إلى الوثيقتين A/59/6 وA/59/7.
2. ونيابةً عن مراجع الحسابات الخارجي، عرض السيد داميان بريويت، مدير المكتب الوطني للتدقيق بالمملكة المتحدة، تقريره على النحو التالي:

"السيد الرئيس، الوفود الكرام، صباح الخير. باسم المراقب المالي والمدقق العام للمملكة المتحدة، فإنه من دواعي السرور البالغ أن تتاح لي هذه الفرصة لعرض هذا التقرير عليكم مباشرة، الجمعية العامة، وهذا يتبع حضورنا اجتماع لجنة البرنامج والميزانية. وإنه من الأهمية بمكان أن نشرككم في المسائل التي نبرزها في تدقيقنا، مما يعطيكم رؤية مستقلة وموضوعية.

"وأود أن أغطي في عرضي ثلاثة مجالات رئيسية في عملنا رأيناها مهمة في السنة الأولى من ولايتنا، ألا وهي تدقيق البيانات المالية والإدارة المالية، والحوكمة والضمان، وأخيراً العمل على الإدارة القائمة على النتائج مع التركيز على برنامج الموارد البشرية.

"فإذا بدأنا بتدقيق البيانات التالية، يسرني أن أؤكد سلامة رأينا من أي تحفظ وأن التدقيق لم يكشف عن أي أخطاء أو أوجه ضعف اعتبرناها ذات بال فيما يتعلق بدقة البيانات المالية إجمالاً أو اكتمالها أو صلاحيتها. كما يؤكد أن النفقات المتكبدة والمبلغ بها في البيانات موافقة للسلطات واللوائح التنظيمية التي وضعتموها كدول أعضاء. وبشكل عام، أعدت البيانات المالية للويبو والحواشي الملحقة بها بجودة عالية وهي تتيح تأييداً جيداً للأحكام المحاسبية الأساسية. وقد حددنا نطاقاً لإضفاء المزيد من الإيجاز على الكشوفات والحواشي، وذلك لضمان إفضائها إلى تركيز المستخدم على أهم المواد وعناصر الأداء المالي الأساسية، ونحن حالياً منخرطون في نقاش جيد مع الأمانة حول سحب ذلك على السنة التالية.

"وفي المجمل، كانت نتائج تدقيقنا إيجابية ولم يقع على أي أخطاء أو أوجه ضعف رقابية معتبرة. وقد أبلغنا اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بتفاصيل هذا العمل، وكان تفاعلنا معها على مدى سنة عملنا بناءً ومثمراً للغاية. ولذلك نود أن نتوجه بالشكر إلى اللجنة.

"أما فيما يتعلق بالإدارة المالية، فإن الويبو تتمتع بوضع مالي قوي مع وجود تدفقات نقدية جيدة وخط عائدات مستقبلية جيد. ولدى المنظمة خطة واضحة لتخصيص موارد للالتزامات المقبلة، مثل التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة، ولديها موارد وأموال مخصصة لمبادرات استثمار رأسمالي أخرى باستخدام فائضات السنوات السابقة. ويتطلب الاحتفاظ بمستوىً عالٍ من الاحتياطيات المدعومة بالنقد سياسة استثمارية سليمة، مع وجود آليات رقابة ملائمة.

"وقد تجرّدت الويبو خلال سنة 2018 من ملكها الاستثماري اتساقاً مع السياسة العامة بشأن الاستثمارات. ويُستثمر النقد الاستراتيجي على الأمد الطويل تحقيقاً لنمو رأس المال بهدف إدرار عائد إيجابي مجمل مع مرور الوقت. وإذا استشرفنا المستقبل على مدى أبعد، فستأتي ولا بد فترات تنخفض فيها قيمة الاستثمارات. وقد سجلت الويبو خسائر غير محققة تبلغ 17 مليون فرنكاً سويسرياً في سنة 2018، وجاء ذلك متماشياً مع تقلبات السوق الأوسع نطاقاً خلال تلك الفترة. وقد أدرجنا في تقريرنا توصيات بزيادة الشمول في التقارير المرفوعة لكم كدول أعضاء بشأن الاستثمارات وكذلك بشأن مدى ملاءمة تقديم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ضمانات متخصصة في هذا المجال.

"وقد أبلغنا بدفع الويبو منحة مكافأة قدرها 2,000 فرنك سويسري لكل موظف مؤهل لها في إطار برنامج المكافآت والتقدير. وكان مجموع المنح المستحقة سنة 2017 ضمن الحدود التي أوصت بها لجنة الخدمة المدنية الدولية، كما أن مبادئها التوجيهية لا تحول تعييناً دون صرف هذه المنح. كما أكد المكتب القانوني للويبو أن إعطاء مثل هذه المنح واقع ضمن سلطات المدير العام. وكانت لجنة الخدمة المدنية الدولية وكذلك اللجنة الخامسة للأمم المتحدة قد أعربتا بعد ذلك عن قلق إزاء قرار الويبو صرف هذه المنحة لجميع الموظفين. وإلى حد فهمنا، فقد صرحت لجنة البرنامج والميزانية خلال دورتها رقم 30 باستبعاد أي مكافآت لجميع موظفي المنظمة ضمن سياق ميزانية الثنائية 2020/21.

"ثم أتحول إلى الحوكمة والضمان، وهما عمليتان أساسيتان توفران لكم كدول أعضاء الطمأنة بشأن إدارة الموارد. ويسرنا الإفادة بأن الويبو اتبعت نهجاً إيجابياً استباقياً لوضع آليات حوكمة سليمة، ومن خبرتنا نستطيع القول بأنكم كنتم في طليعة التطورات ضمن منظومة الأمم المتحدة الأوسع. وضمن إطار المساءلة في الويبو، وجدنا أن الإدارة اشتركت بنشاط في استعراض جودة أنظمة الرقابة الداخلية وتطويرها، وأن لدى الويبو أساس سليم لتأييد التأكيدات الواردة في بيانها بشأن الرقابة الداخلية. وتعكف الأمانة حالياً على وضع نهج لتحليل البيانات يزيد الاستفادة من أنظمة تكنولوجيا المعلومات عن طريق أتمتة الضوابط، واستخدام وظيفة إعداد التقارير للتحقق من الامتثال. ونحن نؤيد بشكل كامل هذه التطورات التي تتبع أفضل الممارسات، وسنشترك مع الأمانة لعرض تجربتنا الأوسع نطاقاً والكيفية التي يمكن بها استخدام هذه التحليلات لدعم الرصد المتواصل الفعال.

"ومن شأن الاحتيال أن يكبِّد أي منظمة خسائر معتبرة فيما يتعلق بالموارد وبالسمعة على حد سواء. وقد علمنا من تجربتنا أن من شأن تدابير منع الاحتيال والتصدي له أن تكون ضعيفة، ووقائع الاحتيال المبلغ عنه عبر منظمات الأمم المتحدة كافة أقل بكثير من المقاييس المرجعية المتوقعة. وقد أحرزت الويبو خلال سنة 2018 تقدماً جيداً في إيجاد تقييمات نظامية لمخاطر الاحتيال من أجل الوقوف على المواضع التي تتعرض فيها للاحتيال. كما تعكف الويبو على تنقيح سياسات مكافحة الاحتيال، مع تزويد الموظفين بمزيدٍ من التوجيه والتدريب بشأن الوعي بالاحتيال. ونحن نؤيد هذه النُهُج كافة، وسينطوي تدقيقنا المقبل على تقييم لفعالية هذه التطورات.

"واتساقاً مع الحوكمة المؤسسية الرشيدة، يقدم المدير العام بياناً بشأن الرقابة الداخلية للدول الأعضاء، ويكون وسيلة لإتاحة تقرير ذي شفافية ومساءلة عن بيئة الرقابة. وكانت الويبو سباقة إلى اعتماد مفهوم هذا البيان، ومن تجربتنا نجد أنها من الأنضج ضمن منظومة الأمم المتحدة وتؤيدها تقييمات لبيئة الرقابة. وقد أصدرنا توصيات بثلاثة مجالات لإدخال تحسينات في هذا الصدد للبناء على التقدم الجيد المحرز، وهي تعييناً تعزيز ظهور عمل شعبة الرقابة الداخلية ونتائج عمليات إدارة المخاطر، وتركيز البيان على تقديم خلاصة بشأن الفعالية التشغيلية لبيئة الرقابة الداخلية، وكما سمعتم من قبل، مواءمة الضمانات المقدمة من الجهات المعنية بالضمان مثل شعبة الرقابة الداخلية حتى تكون متسقة مع التقارير السنوية للبيانات المالية، الفترة المالية.

"والآن أتحول إلى ملاحظاتنا بشأن إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج والموارد البشرية. ويمثل بيان نواتج استخدام الموارد عنصراً أساسياً من عناصر إطار المساءلة في الويبو. وقد جمعنا بين تقييم عالي المستوى لنهج الويبو ونظرة أكثر تفصيلاً لنتائج برنامج إدارة الموارد البشرية وتطويرها، وهو واحد من 31 برنامجاً تشملها تقارير إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج.

"وبشكل مجمل، وجدنا أن الويبو لديها إطار راسخ للإدارة القائمة على النتائج، مع برنامج وميزانية للثنائيات يبينان النتائج المتوقعة مقابل كل هدف استراتيجي ومؤشرات أداء رئيسية موجهة إلى قياس التقدم المحرز في إنجاز كل برنامج. وتتولى شعبة الرقابة الداخلية التحقق من عينة من مؤشرات الأداء الرئيسية هذه لتقييم مدى كفاية أنظمة البيانات، وقد توصلت بشكل عام إلى نتيجة إيجابية بشأن جمع البيانات.

"والتفاتاً إلى الموارد البشرية في البرنامج 23، فقد استعرضنا تفصيل مؤشرات الأداء في سياق البرنامج ككل. وفي غمار ذلك، حددنا عدداً من المجالات التي يمكن إضفاء المزيد من التطوير عليها لقياس التقدم المحرز. وربما يكون لجوهر ملاحظاتنا مجال أوسع للتطبيق عبر برامج أخرى في إطار الإدارة القائمة على النتائج.

"وقد أبرزنا أنه في تقرير الأداء لشهر يوليو 2018، وهو أحدث تقرير كان متاحاً وقت مباشرتنا التدقيق، لم تخضع 4 من 12 مؤشراً للتقييم نتيجة لغياب أنظمة بيانات لإثبات الأداء أو نتيجة لعدم تحديد مستهدفات. وبالتالي فقد استُبعدت بعض القياسات المهمة، من قبيل رضا الموظفين وقياس فعالية عمليات الموارد البشرية، من البرنامج والميزانية للثنائية 2018/19. وبينما يدعم إطار الإدارة القائمة على النتائج المسائلة الرسمية أمام الدول الأعضاء، فنحن نعتبر أن ثمة مجال لمواءمته مع تقارير الويبو الداخلية من خلال بطاقة تقييم توازن الموارد البشرية. فعلى سبيل المثال، لم توضع مقاييس التوظيف في ميزانية البرنامج ضمن بطاقة تقييم التوازن الداخلي، بينما وردت بيانات عن الإجازات المرضية في بطاقة التقييم ولكن ليس في البرنامج والميزانية. وينبغي قياس ذلك داخلياً بشكل منتظم. كما وجدنا أن المؤشرات المختلفة الموضوعة في البرنامج والميزانية لم تناظر بشكل كامل النتائج المتوقعة، ونحن نعتقد أن ثمة مجال لتوسيع نطاق المؤشرات بغية إتاحة تقييم أشمل مقابل كلٍ من النتائج المتوقعة.

"وخلال استعراض المؤشرات لاحظنا أن عدداً من المستهدفات يتحقق بشكل متكرر، ونتساءل إن كانت هذه مازالت تنطوي على قدر كافٍ من التحدي للقدرات كي تُستخدم مقياساً للأداء. فخطوط الأساس والمستهدفات ينبغي أن تتيح مؤشراً حقيقياً للتقدم المحرز بين الثنائيات.

"والآن أنتقل إلى إبراز المجالات الرئيسية التي وقفنا عليها في تقييم مجالات الأولوية المؤيدة بمعلومات أداء الموضوعة في استراتيجية الموارد البشرية للفترة 2017-2021. وقد حددنا نطاقاً لضمان معالجة المؤشرات لمجالات الأولوية بشكل وافٍ ضمن هذه الاستراتيجية. فدعماً لمستقبل مستدام، على سبيل المثال، يمكن للويبو تضمين مؤشرات لبيان تواؤم المهارات اللغوية مع الطلب الجغرافي واكتساب مهارات الذكاء الاصطناعي. وفيما يتعلق بالتنوع في القوة العاملة، لاحظنا تقدماً محرزاً في التكافؤ بين الجنسين إثر وضع الدول الأعضاء مستهدفات وخطة عمل.

"وفي قياسنا لفعالية إدارة المواهب، لاحظنا غياب مقاييس للنظر في كفاية وفعالية التعلم والتطور للموظفين أو رفاهتهم. وقد استخلص من تقارير التقييم الأخيرة أن هيكل التطوير الوظيفي وموارده غير كافية لتلبية الاحتياجات المؤسسية المستقبلية. ونحن نرى أن ثمة مجال لإجراء استعراض عام للتعلم والتطور عبر المنظمة ولإيجاد مؤشرات لقياس فعالية البرنامج.

"وفيما تتيح اتجاهات الاستقالة ومقاييس الإنتاجية رؤى جزئية لرفاهة الموظفين، فقد لاحظنا مقاييس أخرى من استقصاءات حديثة أجريت برعاية من الأمم المتحدة في مجال الصحة والأداء كانت أقل إيجابية. وتبين لنا هذه النتائج أنه يمكن جني فوائد من إعمال استقصاءات للموظفين أوسع نطاقاً باعتبار ذلك وسيلة لتقييم فعالية إدارة الموارد البشرية والرفاهة. كما يمكن توظيفها لقياس إن كانت وظيفة الموارد البشرية تنطوي على عمليات واتصالات ذات كفاءة موجهة نحو العملاء. ومن شأن قياس نتائج الاستقصاءات على أساس سنوي أو نصف سنوي أن يتيح خط أساس واضح يمكن تقييم الأداء في المستقبل مقابله وإتاحة بيانات قيمة بشأن معنويات الموظفين.

"وختاماً، يمكنني تأكيد أن تقدماً جيداً قد أحرز فيما يتعلق بإغلاق التوصيات من السنوات السابقة وتنفيذها، ويسرنا أن نشير إلى التحركات الإيجابية من الأمانة بشأن التوصيات التي قدمناها في تقريرنا هذه السنة. وسنستعرض خطط التنفيذ هذه في وقت لاحق من هذا الخريف.

"ويسرني أن أتوجه بالشكر إلى المدير العام وموظفيه على دعمه وتعاونه في تسهيل تدقيقنا، خاصة في السنة الأولى من ولايتنا. والآن أقف على أتم استعداد للرد على أي أسئلة أو تقديم المزيد من المعلومات الأساسية عن تقريرنا. وقد أخذت علماً بسؤال وفد كرواتيا ويسرني إن أردتم أن أجيب عليه الآن أو في وقت لاحق ضمن بند جدول الأعمال."

1. وتوجه وفد الاتحاد الروسي بالشكر إلى مراجع الحسابات الخارجي على إعداد تقريره، وأشار بارتياح إلى رأي التدقيق الإيجابي بشأن الوضع المالي للويبو، مما أثبت فعالية عمل المنظمة. وأضاف الوفد أنه يقدر الاستنتاج الذي يفيد أن ممارسة الويبو، في جوانب متنوعة، من أفضل الممارسات ضمن منظومة الأمم المتحدة الأوسع. وعلاوةً على ذلك، شدد الوفد على أن نظام الرقابة الداخلية قد حظي بالقبول وأن ثمة احتياطيات معتبرة لضمان استمرار استقرار وضع الويبو المالي، فضلاً عن سياسة إدارة المخاطر والحوكمة ووضع الموازنات على أساس النتائج. واسترعى الوفد الانتباه إلى التوصيات التي قدمها مراجع الحسابات الخارجي في مجالات متنوعة يمكن إضفاء تحسينات عليها، بما في ذلك الاستعراض المنهجي للاحتياطيات وتقوية نظام الإدارة القائمة على النتائج. وأفاد الوفد بأنه يعتقد، مع وضع أهمية وجود سياسة فعالة لإدارة المخاطر نصب الأعين، أنه من الملائم عقد اجتماعات بشكل منتظم مع مراجع الحسابات الخارجي لتبادل المعلومات، خاصة بالنسبة إلى تشغيل نظام إدارة المخاطر والتكفل بمساءلة الويبو. وأضاف أنه ينبغي أخذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي بشأن برنامج الموارد البشرية في الحسبان بعناية، خاصة تطوير التوزيع الجغرافي، وتعزيز المهارات اللغوية بين الموظفين من أجل الوفاء بمتطلبات المنظمة، وعلى وجه الخصوص متى ما تعلق الأمر بالمعاهدات التي تديرها الويبو، ولا سيما التوصية 12 حتى يمكن بيان مؤشرات التمثيل الجغرافي للدول الأعضاء بين موظفي الويبو بوضوح. وعبر الوفد عن تمنيه مواصلة العمل البناء في لجنة التنسيق بالويبو وأضاف أنه سيكون من الملائم في رأيه كذلك أن ينظر في نظام استثمار رأس المال، خاصة في ضوء حجم الاستثمار وأهميته بالنسبة إلى المنظمة.
2. وتحدث وفد المكسيك بصفته الوطنية وأعرب عن ترحيبه الحار بمراجع الحسابات الخارجي وشكره على تقريره الأول الذي ضم ملاحظات مثيرة للاهتمام للغاية. وأشار بسرور إلى النقاط التي أثيرت حول الوضع المالي القوي للمنظمة. وذكر أيضاً أنه تلقى باعتناء المجالات التي يمكن فيها تحسين الأعمال اليومية للمنظمة والتي يمكن فيها بلورة فرص، مثل استراتيجية الموارد البشرية، وبرنامج المنظمة للمساواة بين الجنسين، والتدريب، وحوافز الموظفين. وحث الوفد الأمانة على متابعة تلك التوصيات والتحرك إزاءها.
3. وتوجه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالشكر إلى المدقق العام للمملكة المتحدة والمكتب الوطني للتدقيق على تقريره والتوضيح المقدم في الدورة الثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وصرَّح الوفد بأن الاستعراضات التي أجراها مراجع الحسابات الخارجي تمثل جزءاً مهماً من هيكلية الرقابة بالويبو، وذلك لضمان استخدام الأموال على أكمل وجه من الكفاءة والفعالية. وشجع الوفد الأمانة على مواصلة اعتماد توصيات التدقيق دون تأخير. كما أبرز الوفد اعتقاد مراجع الحسابات الخارجي أن واجب الإفادة بشكل منتظم عن الاستثمارات التي تضطلع بها الويبو يقع على عاتق الأمانة. وقال إن مراجع الحسابات الخارجي وضح أنه سيعمل مع لجنة البرنامج والميزانية والأمانة على بلورة سياسة الإفادة هذه إلى حد أبعد. وصرَّح الوفد أنه سيرحب بمزيدٍ من المعلومات عن الكيفية التي يعتزم مراجع الحسابات الخارجي العمل بها جنباً إلى جنب مع الأمانة ولجنة البرنامج والميزانية على تعزيز الاتساق في التقارير بشأن الاستثمارات. وأضاف أن مراجع الحسابات الخارجي وضح أيضاً أن ثمة إحجاماً في النظام بأكمله عن الإبلاغ عن الاحتيال، ومع ذلك فقد أشير أيضاً إلى أن الويبو متقدمة عن معظم المنظمات في المنظومة من خلال تنفيذها تقييمات لمخاطر الاحتيال. وأعرب الوفد عن تقديره للمبادرات التي نُفذت أو الجاري تنفيذها لتحسين الوعي بالاحتيال بين موظفي الويبو وعن تطلعه لتلقي معلومات محدثة بشأن تنفيذ تقييمات مخاطر الاحتيال وغير ذلك من مبادرات مكافحة الاحتيال.
4. وتوجه مراجع الحسابات الخارجي بالشكر إلى الدول الأعضاء على كريم تعليقاتها بالنسبة إلى تقرير التدقيق وأفاد بأن ثمة مجالات ثلاثة سيتناولها رداً على الأسئلة، واستهل ذلك بالملاحظة التي أبداها وفد الاتحاد الروسي، حيث أعرب مراجع الحسابات الخارجي عن سروره بتقديم الدعم للدول الأعضاء بأي شكل كان، والتحاور مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التي تقدم تقارير منتظمة للدول الأعضاء، وحضور اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية. وقال إنه، مع ذلك، حريص على النظر في أي طلبات من الدول الأعضاء بتوفير المزيد من الوضوح حول تقريره أو الرد على أي ملاحظات حول تدقيقه والمسائل المثارة. وبالنسبة إلى تعليقات وفد الولايات المتحدة الأمريكية، أكد مراجع الحسابات الخارجي على استعداده التام لاستعراض تطورات سياسة الاستثمار. وأضاف أنهم، باعتبارهم مدققين، لم يتدخلوا في وضع السياسة بأنفسهم، غير أن وضعهم يتيح لهم دعم الأمانة وتقديم الملاحظات بشأن التقارير المقترحة، فضلاً عن عرض أفضل الممارسات في ذلك المجال. وبالإشارة إلى السؤال الذي أثاره وفد كرواتيا، صرح مراجع الحسابات الخارجي أنه كان قد عرض استراتيجيته في التدقيق وخطته للتدقيق على الأمانة وأنه عقد مناقشات بناءة للغاية مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التي كانت قد استعرضت المجالات المقترحة لتدقيقه لسنة 2019. وأكد أنه سيواصل النظر في مجال الحوكمة نظراً لأهميته بالنسبة إلى المنظمة. ومضى مراجع الحسابات الخارجي يقول إن هذا أمر محوري بالنسبة إلى الضمانات والثقة التي يمكن للدول الأعضاء وضعها في كفاءة المنظمة وأكد، كما هو مبين في عرضه، أنه حريص على مواصلة النظر في الترتيبات التي وضعت فيما يتعلق بتدابير مكافحة الاحتيال، وكذلك النظر بمزيد من التفصيل في مجال إدارة المخاطر والتقدم الذي أحرزته المنظمة في التكفل باتسام ذلك بالمنهجية والاندماج والنفع داخل المنظمة نفسها. وبالإضافة إلى ذلك، تطرق مراجع الحسابات الخارجي إلى الملاحظات التي أبداها رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وقال إنه سيكون مهتماً للغاية بالنظر في إطار الأخلاقيات والإبلاغ والكيفية التي يتطور بها ذلك داخل المنظمة. ووضح أن ثمة شواغل مشتركة حول وظيفة الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة بأكملها وأنه على استعداد لنقل رؤى من منظمات أخرى أجرى عليها التدقيق عبر المنظومة. ومن حيث إعداد التقارير عن الأداء، قال مراجع الحسابات الخارجي إنه حريص للغاية على النظر في الاستراتيجية التي تتبعها المنظمة بالنسبة إلى المكاتب الميدانية، وعلى الرغم من كون هذا بنداً في جدول الأعمال يمثل جزءاً من الجمعية العامة للويبو، فإنه أيضاً مجال أساسي يستطيع إضافة قيمة فيه عن طريق إلقاء ضوء على مدى تنفيذ استراتيجية المنظمة من خلال مكاتبها الميدانية.
5. وتوجه المدير العام بالشكر إلى المراقب المالي والمدقق المالي للمملكة المتحدة وإلى السيد بريويت خاصة على عملهم على مدى السنة الماضية وعلى الطبيعة التعاونية البالغة التي تتسم بها العلاقة التي أقيمت مع مراجع الحسابات الخارجي. وقال إن جميع التعليقات التي أبداها الوفود قد أخذ بها علماً، وإن التوصيات الست عشرة التي قدمها مراجع الحسابات الخارجي قد قبلت وإن الأمانة تعمل عليها.
6. أحاطت الجمعية العامة للويبو وسائر جمعيات الدول الأعضاء في الويبو علماً بمضمون "تقرير مراجع الحسابات الخارجي" (الوثيقة A/59/6).

"3" تقرير مدير شعبة الرقابة الداخلية

1. انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/51/18).

البند 12 من جدول الأعمال الموحّد

فتح مكاتب خارجية جديدة للويبو

1. انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/51/18).

البند 13 من جدول الأعمال الموحّد

تقرير عن لجنة البرنامج والميزانية

1. استندت المناقشات إلى الوثائق A/59/7 وA/59/8 وA/59/INF/3 وA/59/10 وA/59/INF/6 وA/59/11.
2. وأشار إلى أن هذا البند يغطي جميع المسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية (لجنة الميزانية) باستثناء "التقارير عن التدقيق والرقابة" التي نوقشت في إطار البند 11 من جدول الأعمال. وقال إنه كما تعلم الوفود، فإن لجنة الميزانية قد حققت تقدمًا جيدًا للغاية. وقال إنه مع ذلك، وكما ورد في "قائمة القرارات التي اعتمدتها لجنة البرنامج والميزانية" (الوثيقة A/59/7)، فإن ثمة مسألتان عالقتان بخصوص "اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21". واقترح الرئيس، وفقًا للممارسة السابقة، وضع هاتين المسألتين العالقتين جانبًا والاستهلال بجميع المسائل الأخرى التي أحاطت بها لجنة الميزانية علمًا على نحو تام وأوصت بالموافقة عليها. واقترح الرئيس النظر في فقرة القرار المتعلقة بجميع المسائل التي يغطيها بند جدول الأعمال هذا، باستثناء وثيقة اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21 والتي ستُتناول بعد ذلك مباشرة. واقترح الرئيس فقرة القرار الواردة في الفقرة 2 من الوثيقة A/59/7 المعنونة "قائمة القرارات التي اعتمدتها لجنة البرنامج والميزانية"، ثم تلا مشروع المقرر.
3. فيما يخص كل المسائل المندرجة ضمن هذا البند من جدول الأعمال، باستثناء اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21، إن جمعيات الويبو، كل فيما يعنيه:
	1. أحاطت علما بمضمون "قائمة القرارات التي اعتمدتها لجنة البرنامج والميزانية" (الوثيقة A/59/7)؛
	2. ووافقت على التوصيات الصادرة عن لجنة البرنامج والميزانية كما هي واردة في الوثيقة ذاتها؛
4. وقبل الانتقال إلى آخر مسألة عالقة في بند جدول الأعمال، أعطى الرئيس الكلمة للأمانة لإطلاع الجمعيات على مستجدات وضع اشتراكات الدول الأعضاء.
5. وذكرت الأمانة أن الوثيقة A/59/INF/4 تحتوي على وضع سداد الاشتراكات اعتبارًا من 31 أغسطس 2019، وقالت إنه في الفترة من 1 سبتمبر 2019 إلى 1 أكتوبر 2019، وردت المساهمات التالية: اليونان، 1,446 فرنكًا سويسريًا، هندوراس، 2,849 فرنكًا سويسريًا؛ الهند، 3,749 فرنكًا سويسريًا؛ مالي، 42 فرنكًا سويسريًا؛ النيجر، 42 فرنكًا سويسريًا؛ سانت كيتس ونيفس، 2,849 فرنكًا سويسريًا؛ سانت فنسنت وجزر غرينادين، 2,849 فرنكًا سويسريًا؛ السنغال، 233فرنكًا سويسريًا؛ سيشيل، 2,849 فرنكًا سويسريًا؛ جمهورية تنزانيا المتحدة، 1,424 فرنكًا سويسريًا؛ فانواتو، 1,024 فرنكًا سويسريًا.
6. والتفت الرئيس إلى المسألة العالقة الأخيرة في إطار البند 13 من جدول الأعمال، اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21، على النحو الوارد في الوثيقة A/59/8، وأعطى الكلمة للمدير العام.
7. وذكر المدير العام أن اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21 خضع لقراءتين شاملتين في الدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين للجنة الميزانية. وذكر المدير العام أن ثمة ثلاث ملاحظات حول ذلك الموضوع. وقال إن الملاحظة الأولى هي أن الأمانة قدرت الإيرادات في الميزانية بمبلغ قدره 882 مليون فرنك سويسري (بالتقريب)، مما يمثل زيادة إجمالية قدرها 6.4 في المائة، وهو ما يتماشى مع توقعات كبير الاقتصاديين في الويبو. وأضاف أن الأمانة حددت في الميزانية زيادة قدرها 5.9 في المائة في النفقات حيث بلغت 768 مليون فرنك سويسري، وهو ما أدى إلى فائض. ثم ألمح المدير العام إلى تعليقاته التي أبداها سابقًا حول أهمية الفوائض في المنظمة لتمويل الخطة الرأسمالية الرئيسية، وأشار إلى أن أحد البنود المدرجة في الخطة الرأسمالية الرئيسية يتعلق بالمصاعد، حيث واجه بعض الوفود صعوبات في استخدامها. وقال إن تلك هي الصورة الكلية. وفي الملاحظة الثانية، أشار المدير العام إلى التغييرات الرئيسية التي حدثت منذ اجتماعات لجنة الميزانية. وقال إن التغيير الأول هو تخفيض بمقدار 1.6 مليون فرنك سويسري (بالتقريب)، مقابل الاعتماد المخصص لبرنامج الويبو للمكافآت والتقدير في البرنامج 23، وقال إن إجمالي الاعتماد الجديد هو 1.15 مليون فرنك سويسري. وقال إن التغيير الثاني يتعلق بتكاليف الموظفين بعد قرار المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية رقم 4138 على النحو الوارد في الوثيقة WO/PBC/30/10 Corr. أما التغيير الثالث فيتعلق بإدراج مؤشرين جديدين للأداء في البرنامج 19 يتعلقان بتعدد اللغات. ومضى يقول إنه في هذا الصدد، تجدر الإشارة أولاً إلى وجود اعتماد مخصص لترجمة الملخص التنفيذي لمنشورات الويبو الرائدة إلى جميع لغات الأمم المتحدة الرسمية، وثانياً، لترجمة منشورات الويبو العامة حول المسائل الموضوعية للملكية الفكرية إلى جميع لغات الأمم المتحدة الرسمية. والتفت إلى البرنامج 27، وقال إن ثمة زيادة في ميزانية خلاف الموظفين قدرها800,000  فرنك سويسري لترجمة منشورات الويبو العامة حول المسائل الموضوعية للملكية الفكرية. وقال إن تلك هي التغييرات المستحدثة بناء على توجيهات لجنة الميزانية. وفيما يخص الملاحظة الثالثة، التفت المدير العام إلى المسألتين العالقتين بخصوص اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21. وقال إن المسألة العالقة الأولى تتعلق بتخصيص الإيرادات والميزانية بحسب كل اتحاد. أما المسألة العالقة الثانية فتتعلق بموافقة لجنة الميزانية على الرجوع إلى المسألة المطروحة في الوثيقة WO/PBC/30/10 Corr، والتي تتعلق بتحديث تكاليف الموظفين. وقال إن لجنة الميزانية طلبت من الأمانة موافاة جمعيات الويبو لعام 2019 "بوثيقة عمل تبيِّن المبلغ المحدد المترتب على قرار المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية رقم 4138، وتفاصيل منهجية حسابه، ومصادر وآليات تمويله." واسترسل قائلاً إن ذلك معروض في وثيقة المعلومات المعنونة "المعلومات التي طلبتها لجنة البرنامج والميزانية والمشار إليها في الوثيقة WO/PBC/30/15 في إطار البند 11"4" من جدول الأعمال" (الوثيقة A/59/INF/3). وأردف قائلاً إن الأمانة قدمت توضيحات إضافية حول وثيقة المعلومات خلال المشاورات غير الرسمية التي أجريت. وقال إنها، على وجه الخصوص، أبرزت أن الفارق في تكاليف الموظفين بين وثيقة البرنامج والميزانية المعتمدة للثنائية 2018/19 واقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21، والبالغ 15.9 مليون فرنك سويسري يتعلق بالزيادة في الاعتماد المخصص للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، من 6 إلى 8 في المائة، والزيادة القانونية في الدرجات الوظيفية لجميع الموظفين والتي بلغت 2.7 مليون فرنك سويسري، واشتراكات المعاشات التقاعدية المرتبطة بجداول الأجور الجديدة الداخلة في حساب المعاش التقاعدي والتي حددتها لجنة الخدمة المدنية الدولية في فبراير 2019، والتي بلغت 4.1 مليون فرنك سويسري.
8. وشكر الرئيس المدير العام على ملاحظاته وأشار إلى استلام وثيقة إضافية من وفد سويسرا واثنتين من وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وقبل إعطاء الكلمة لوفدي سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية لتقديم وثائقهما، أبلغ الرئيس أن السفير أندرو ستينز (المملكة المتحدة)، ميسر البند قيد النظر، قد أجرى مشاورات غير رسمية مساء الاثنين، 30 سبتمبر 2019. بعد ذلك، نقل الرئيس الكلمة إلى وفد سويسرا لعرض وثيقته.
9. وقال وفد سويسرا إنه قدم اقتراحًا في الوثيقة A/59/11، والذي، على حد قوله، يوفر حلاً بسيطًا وشفافًا وطويل الأجل لمشكلة قائمة منذ فترة طويلة. وقال إنه بالنظر إلى الوضع العام، يعد الوضع المالي للمنظمة جيدًا للغاية. وقال إن البرنامج والميزانية كانا متوازنين على مدى السنوات الأخيرة، ونجح نظام الإدارة القائمة على النتائج، وخضعت منهجية تخصيص الإيرادات للتجريب وأثبتت جدواها على مدى سنوات عديدة. ولكن على الرغم من ذلك، خلال السنوات الأربع الماضية، أثيرت التساؤلات حول النظام، ورأى الوفد أن هذه المناقشات استغرقت الكثير من الوقت والطاقة من جانب العديد من الدول الأعضاء والأمانة في محاولة لحل مشكلة لا وجود لها. وأسهب بقوله إنه في الواقع، تثير المناقشات الشكوك حول اعتماد البرنامج والميزانية في كل مرة، على الرغم من أن الوضع المالي للمنظمة جيد للغاية. ولهذا السبب اقترح الوفد حلاً طويل الأجل لذلك النقاش النظامي. ومضى يقول إن اقتراحه يتكون من شقين: أولاً، على المدى القصير، تدعو الحاجة إلى اعتماد البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21. ومن ثم اقترح الوفد الإبقاء على المنهجية الحالية والتي طُبقت في البرنامج والميزانية في العديد من الثنائيات السابقة، وقال إن ذلك حل عملي وملائم للويبو. فهي لا تخصص نفقات إضافية للاتحادات التي لا تدر أرباحًا. وأضاف أنه ـ كما ذكر في اجتماعات سابقة للجنة الميزانية ـ فإنه ليس من المنطقي إدراج نفقات إضافية للاتحادات التي لا تستطيع تحمل هذه النفقات. وقال إنه في حالة اتباع هذا المنطق، سيدفع الفقراء للأغنياء. وأسهب بقوله إن الويبو لديها موارد كافية. وقال إن الشق الثاني من اقتراحه، وهو ما يعده امتدادًا بديهيًا للشق الأول، يتعلق باتباع حل طويل الأجل بشأن تثبيت المنطق الذي يؤكد على منهجية التخصيص الحالية، ومن ثم تجنب المناقشات البالية والمعقدة مرارًا وتكرارًا حول الإدارة المالية للمنظمة. واقترح الوفد ميزانية موحدة للويبو، بالنظر إلى أن أموال جميع الاتحادات تعتبر في الواقع جزءًا لا يتجزأ من ميزانية المنظمة. وقال إن اقتراحه بشأن إعداد ميزانية موحدة، وهو ما يحدث ولطالما حدث في الويبو لسنوات عديدة بالنظر إلى المنظمة بأكملها، يعد ممارسة عادية لأي منظمة دولية. وبالتالي، فإن اقتراحه سوف يحل، مرة واحدة وإلى الأبد، المسائل النظامية التي استهلكت الكثير من الوقت والطاقة والمال من جانب الدول الأعضاء والأمانة والمنظمة، دون أن يكون لها أي نتائج مفيدة. وقال إنه باتباع نهج طويل الأجل من هذا القبيل، فإنه يثق في أن مناقشاته بشأن الميزانية ستكون أكثر هدوءاً وفعاليةً. واسترسل قائلاً إنه يدافع دائمًا عن اتباع الويبو نهجًا موحدًا لأنه يرى أن جميع الأنشطة التي تقوم بها المنظمة مشروعة. وقال إن إعادة المنظمة إلى الوراء 20 أو 30 عامًا واتباع الوثائق والممارسات التي كانت تُتبع في السبعينيات والثمانينيات أمر غير منطقي. ودعا إلى التطلع إلى المستقبل لما فيه خير المنظمة والدول الأعضاء فيها. ومن ثم، أعرب الوفد عن أمله في أن يسهم النهج الذي اقترحه بشكل حاسم في إيجاد حل يلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمنظمة والدول الأعضاء فيها. وخلص الوفد إلى استعداده للمشاركة بشكل بناء في المناقشات من أجل تحقيق هذا الهدف.
10. وأعطى الرئيس الكلمة إلى وفد الولايات المتحدة الأمريكية لعرض وثيقتيه.
11. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية رئيس لجنة الميزانية، السفير ستينز. وأعرب الوفد عن تقديره لعمل الويبو والخدمات الحيوية التي تقدمها الويبو إلى أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم. كما أعرب عن تقديره لعمل الأمانة في إعداد البرنامج والميزانية والبيانات المالية السنوية وجميع مهامها الأخرى دعمًا للإدارة الرشيدة للمنظمة. ورأى الوفد أن وثائق الميزانية في شكلها الحالي تنقل بشكل عادل وشفاف المعلومات اللازمة للدول الأعضاء لاتخاذ قراراتها. وأيد الوفد اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21، الوثيقة A/59/8، وأعرب عن أمله في أن يعتمد الأعضاء الميزانية في الجمعية العامة للويبو. وقال إنه عند اقتراح الميزانية، اقترحت الأمانة أن يساهم كل اتحاد بمبلغ رمزي في النفقات المشتركة للمنظمة. ورأى الوفد أن هذا الطلب ليس مبالغًا فيه، وأيد اقتراح الأمانة تمامًا. ومضى يقول إنه استمع إلى شواغل العديد من الوفود واقترح حلولًا ممكنة فيما سبق. وأضاف أن وثيقة معلوماته تتناول إعادة توزيع الإيرادات النثرية بحيث تحصل الاتحادات المُموَّلة من الاشتراكات على حصة أكبر، مما يقلل من عجزها. وأضاف إنه لا يزال منفتحًا على الحلول الأخرى ومستعدًا للمشاركة بشكل بناء في هذه المسألة المهمة للغاية. وقال إنه رغم أن بعض الوفود تحدثت عن التضامن، لكنها أصرت بعد ذلك على أن إيرادات اتحادها لا تستخدم إلا لخدمة أغراضها. وأردف قائلاً إن تلك الوفود وافقت على تغطية تكاليفها في الغالب من خلال القروض ورفضت الإسهام حتى بحد أدنى قدره 4000 فرنك سويسري في السنة، لتغطية النفقات المرتبطة بإدارة المنظمة عمومًا. وأضاف أنه ينظر إلى التضامن من زاوية أخرى، فهو يرى أنه ينطوي على تحمل مستوى تناسبي من المسؤولية المالية أسوة بالزملاء من الاتحادات الممولة من الرسوم. وأعرب الوفد عن أمله في أن تدعم الوفود الأمانة عن طريق تأييد فكرة أن يوافق كل نظام تسجيل، اتحادات معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي ولشبونة، على إظهار دعمه للأمانة كما هو مقترح في الوثيقة A/59/8. وأعرب الوفد عن أمله في إيجاد حل للثنائية 2020/21 من شأنه أن يؤدي إلى نتائج أفضل للمنظمة. وصرح الوفد بأنه لا ينبغي إطالة أمد الممارسة السابقة المتعلقة بتخفيض الأموال المتاحة للصالح العام لأن اتحاد لشبونة اختار أن يتجاهل مشورة الأمانة بشأن كيفية تغطية تكاليفه، أي زيادة الرسوم إلى مستوى مناسب. وأخيرًا، علق الوفد أهمية كبيرة على النظام الموحد للأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ تقديم تعويض مماثل عن الأعمال المماثلة بين مختلف المنظمات المتعددة الأطراف. وقال إن تلك الوظيفة، التي تؤديها لجنة الخدمة المدنية الدولية منذ تأسيسها، تعد بالغة الأهمية. وأعرب الوفد عن قلقه من أن قرارات المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية يمكن أن يكون لها تداعيات كبيرة على نزاهة النظام الموحد للأمم المتحدة، فضلاً عن الآثار المالية الجسيمة وغير ذلك من الآثار المحتملة. وحث الوفد الأمانة على ضمان الحفاظ على النزاهة وتنفيذ أي قرارات مستقبلية للجنة الخدمة المدنية الدولية أو قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تتناول قرارات المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى اعتماد اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21 في الجمعية العامة للويبو لعام 2019 وقال إنه منفتح لمناقشة المسألة مع الدول الأعضاء. وصرح الوفد بأن الويبو محظوظة لأنها تتمتع بمركز مالي قوي بسبب نجاح نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأعرب الوفد عن قلقه لأنه إذا لم يكن مطلوبًا من الاتحادات أن تسهم في النفقات العامة للمنظمة، أو إذا حددت رسومها بشكل منخفض بما لا يكفي لتغطية النفقات، أو إذا لم يكن لديها مستوى معين من الأموال الاحتياطية، فإن المنظمة في نهاية المطاف سيتزعزع استقرارها. وذكّر بأنه خلال الدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين للجنة الميزانية قد صرح بوضوح أنه يؤيد أن تُدرج في المرفق الثالث مساهمة إسمية بنسبة واحد في المائة من إيرادات الاتحادات الممولة من الاشتراكات ولاهاي ولشبونة لتغطية النفقات المشتركة للمنظمة. وقال إنه كان مستعدًا في ختام الدورة الثلاثين للجنة الميزانية ومستعد الآن في جمعيات عام 2019 للموافقة على اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21، كما قُدم، بما أن لجنة الميزانية لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق خلال دورتها الثلاثين. وأوضح أنه قدم منذ ذلك الحين الصيغ الواردة في الوثيقة A/59/10 والوثيقة A/59/INF/6.. وردًا على مداخلة وفد سويسرا، ذكر الوفد أن اقتراح وفد سويسرا بحذف المرفق الثالث من اقتراح البرنامج والميزانية نابع في جوهره من اعتقاد وفد سويسرا بأنه معقد للغاية وأن الميزانية ستكون أبسط بدونه. وأوضح أن المرفق الثالث يتضمن الميزانية بحسب كل اتحاد وأنه هو المكان الوحيد الذي تورد فيه الويبو الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد. ومضى يقول إن المرفق الثالث يوفر الشفافية ويمكّن الدول الأعضاء من تقييم الوضع المالي لكل اتحاد بسهولة. واسترسل قائلاً إنه حصل على تأكيد من الأمانة بأن وثيقة البرنامج والميزانية وحدها لا تحتوي على معلومات كافية، حتى مع إجراء بحث مكثف على مدار عدة أيام لكي تجمع الدول الأعضاء المعلومات الواردة حاليًا في المرفق الثالث وتستوعبها. ومن ثم فإن اقتراح وفد سويسرا، في رأيه، يقوض إلى حد كبير نزاهة الميزانية وشفافيتها، ومن ثم لا يسع الوفد أن يؤيد ذلك. وأسهب بقوله إنه يفهم أن وفد سويسرا محبط بشكل واضح من المناقشات التي دارت حتى الآن حول ما إذا كان ينبغي أن يكون اتحاد لشبونة مكتفيًا ذاتيًا من الناحية المالية وأن يسهم في النفقات المشتركة، ولكن خلط الحابل بالنابل ليس بالأسلوب الرشيد. وقال إنه يتفهم تمامًا مخاوف وفد سويسرا والبلدان غير الأعضاء في اتفاق لشبونة الذين قد يفكرون في الانضمام إلى اتفاق لشبونة ووثيقة جنيف، ولا سيما ما ينطوي عليه ذلك من التزام مالي طويل الأجل للحفاظ على عمل النظام، ليس عن طريق الرسوم ولكن عن طريق اشتراكات الأعضاء. وشدد الوفد على ضرورة تذكر أن اتحاد لشبونة اتحاد ممول من الرسوم وعليه التزامات اتفاقه التي لا لبس فيها والتي ترد في اتفاق لشبونة فيما يخص تمويل النظام. وقال إن اتفاق لشبونة لم ينص البتة على أنه يمكن للأطراف المتعاقدة أن تتجاهل مسؤولياتها تجاه المنظمة. وأقر الوفد بأن وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة لا تشمل أي نص يتضمن مساهمة اتحاد لشبونة في النفقات المشتركة. وقال إنه للأسف وكما هو معروف فإن وثيقة جنيف وافقت عليها 28 دولة عضو في الويبو فقط. فضلاً عن ذلك، لم يتخذ أعضاء الويبو أي قرار بقبول وثيقة جنيف كاتفاق للويبو. وقال إنه نظرًا إلى عدم رغبة اتحاد لشبونة في المساهمة بشكل إيجابي في تحقيق الرفاهية المالية للمنظمة، فإنه يرى أن من المهم اتباع أحكام اتفاقيات الويبو واتخاذ أعضاء الويبو قرارًا بشأن قبول وثيقة جنيف باعتبارها معاهدة للويبو. وقال إنه بما أن القرار غير مطروح حاليًا على أعضاء الويبو، لا داع لأن يعيد ويزيد في هذه النقطة. ومضى يقول إن وفد سويسرا اقترح أيضًا أن تعتمد الويبو ميزانية موحدة. وقال إنه في حوالي عام 2000، ناقش أعضاء الويبو باستفاضة ما إذا كان عليهم اعتماد تلك الميزانية الموحدة وقرروا في نهاية المطاف الإبقاء على الهيكل الحالي لميزانية منفصلة لاتحادات أنظمة التسجيل. وفي الوقت نفسه، ترتبط الميزانية الموحدة بجمعية موحدة، ويبدو أن الأعضاء لم يرغبوا في التخلي عن سلطة اتخاذ القرارات للاتحادات، وبالتالي لم يمضوا قدمًا في الميزانية الموحدة/الجمعية الموحدة. ولم ير الوفد أي سبب لإعادة النظر في هذه المسألة لمجرد زج المبررات للدفاع عن نظام ضعيف الأداء مستمر في تجنب سداد حصته العادلة.
12. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق فشكر السفير أندرو ستينز على حسن رئاسته للجنة الميزانية وكذلك الأمانة على عملها الشاق في التحضير للدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين للجنة الميزانية. وقال إن المجموعة لاحظت بارتياح النتائج المالية لعام 2018 حيث بلغ صافي الفائض 42.5 مليون فرنك سويسري، والذي يعزى بشكل رئيسي إلى الطلب المتزايد والمتواصل على خدمات الويبو. ورحبت المجموعة بالأداء الجيد للويبو وأعربت عن تقديرها لحقيقة أن المنظمة، للعام السابع على التوالي، تتمتع بهذه النتائج المالية الإيجابية وتطلعت المجموعة إلى استمرار هذا الاتجاه. وذكّرت المجموعة بسرور بأن الدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين للجنة الميزانية تمكنتا من التوصل إلى اتفاق بشأن مؤشري الأداء الجديدين فيما يتعلق بمنشورات الويبو الرائدة (البرنامج 19) وبرنامج الويبو للمكافآت والتقدير (البرنامج 23). ومع ذلك، لاحظت المجموعة بأسف عدم التوصل إلى اتفاق بشأن المسألة المعلقة الخاصة بمنهجية تحديد مخصصات الاتحادات وأكدت من جديد موقفها بشأن الحاجة إلى النهوض بمبدأ التضامن بين الاتحادات. وقال الوفد إن مجموعته أحاطت علمًا بالمقترحات المقدمة من وفدي الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا بشأن منهجية تخصيص الميزانية، وهي مسألة قيد المناقشة منذ عام 2015. ووجد الوفد أن الاقتراح السويسري يستحق الاعتبار، وقال إنه يأمل في تقديم المزيد من التوضيحات بشأن تنفيذه فعليًا. وقال إنه إلى جانب قرار لجنة الميزانية في دورتها الثلاثين، فإن المجموعة في وضع يسمح لها بالموافقة على تمويل المشروع المقدم في الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2020-2021 في الثنائية 2020/21 من أموال الويبو الاحتياطية بمبلغ قدره 90 مليون فرنك سويسري. وشكر الوفد كذلك الأمانة على توفير الوثيقة A/59/INF/3 التي تضمنت معلومات عن التمويل اللازم فيما يتعلق بقرار المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية رقم 4138.
13. وتحدث وفد المكسيك باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي فأعرب عن ارتياحه للأداء القوي للويبو فيما يخص توفير خدمات الملكية الفكرية بجودة عالية للغاية مما أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات بشكل واضح ومن ثم تحقيق موارد مالية جيدة، مع فائض قدره 95.8 مليون فرنك سويسري للثنائية 2020/21. وفيما يتعلق بالاقتراحات المتعلقة بمنهجية تحديد مخصصات الاتحادات، قال إن مجموعته تعتقد أن من المهم ألا يكون لأي قرار متخذ في هذا الصدد تأثير سلبي على تحقيق الأهداف والبرامج الاستراتيجية الموضوعة في إطار جدول الأعمال للحفاظ على نظام الملكية الفكرية المتوازن والفعال على المستوى الدولي، والنهوض بالإبداع والاختراع لصالح الجميع، ومن ثم تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام 2030.
14. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء فشكر السفير أندرو ستينز على جهوده المستمرة خلال رئاسته للدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين للجنة الميزانية. وقال إن مجموعته تشيد بالتقدم المحرز في الدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين للجنة الميزانية غير أنها لاحظت عدم التوصل إلى اتفاق بشأن المرفق الثالث، وبالتالي لم تُقدم أي توصية إلى الجمعية العامة للويبو. ومضى يقول إن مجموعته لا تزال يحدوها الأمل في أن تتمكن من حل ذلك خلال جمعيات عام 2019 بدعم من جميع الدول الأعضاء.
15. وتحدث وفد سنغافورة باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ فشكر رئيس اللجنة ونائبيه والأمانة على العمل الممتاز المنجز حتى حينه دعمًا للجنة الميزانية وعلى إعداد الوثائق المتضمنة في بند جدول الأعمال، على النحو الوارد في الوثائق A/59/7 وA/59/8 وA/59/INF/3. وفي معرض حديثه عن تقرير أداء الويبو لعام 2018، قال إن مجموعته مرتاحة للتقرير المالي الإيجابي عمومًا وإن 72 في المائة من تقييمات مؤشر الأداء تشير إلى السير على الطريق الصحيح. وتطلعت المجموعة إلى استمرار التقدم الجيد في السنوات القادمة. وأحاطت المجموعة علمًا بالمقترحات الأخيرة التي قدمها الأعضاء للمضي قدما بالمناقشات بشأن مسألة منهجية تحديد مخصصات الاتحادات في اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21. وتطلعت المجموعة إلى إجراء مناقشات بناءة بشأن هذه المسألة بهدف التوصل إلى اتفاق يستند إلى نتائج مقبولة لجميع الأعضاء.
16. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية فشكر الأمانة على تجميع التقارير المتعلقة بلجنة الميزانية والوثائق المتصلة بها المتضمنة قرارات لجنة الميزانية والمعلومات التي طلبتها لجنة الميزانية وكذلك مجموعة الوثائق التي تحتوي على مقترحات الدول الأعضاء. وقال إن التقارير احتوت على معلومات قيمة أعطت لمحة عامة عن الأداء البرنامجي والمالي للمنظمة في الثنائية 2018/19، وكذلك اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21. وفيما يتعلق بالأداء البرنامجي في الثنائية 2018/19، قال إن المجموعة مسرورة لملاحظة أن المنظمة حققت جميع نتائجها المرتقبة تقريبًا وفقًا للبرنامج والميزانية الموافق عليهما للثنائية 2018/19. وفيما يتعلق باقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21، قال الوفد إن مجموعته مسرورة كذلك لملاحظة أن المنظمة لا تزال في وضع مالي قوي حيث يُتوقع أن تزيد إيراداتها بما يربو على 800 مليون فرنك سويسري في الثنائية 2020/21. وقال إن ذلك الأمر يمكن المنظمة من تلبية جميع احتياجاتها من النفقات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل. ومضى يقول إن ذلك أيضًا يمنح المنظمة أيضًا القدرة على تنفيذ ولايتها. وشددت المجموعة على الحاجة إلى تخصيص موارد كافية من الموظفين وخلاف الموظفين للأنشطة الموجهة نحو الحكومات، باعتبارها مطلبًا رئيسيًا لبرامج الويبو للمساعدة التقنية وتكوين الكفاءات، ولأهميتها في مساعدة الدول الأعضاء على استخدام الملكية الفكرية لأغراض التنمية. وفي هذا الصدد، رحبت المجموعة بزيادة الموارد المخصصة للأنشطة المتصلة بالتنمية في الثنائية 2020/21. وأثنت المجموعة كذلك على الأمانة لتحسين ممارستها إلى حد كبير فيما يخص تعميم توصيات أجندة التنمية وأهداف التنمية المستدامة في البرنامج والميزانية من خلال ربط كل برنامج بتوصية محددة من توصيات أجندة التنمية أو هدف من أهداف التنمية المستدامة حسبما ينطبق. وقال الوفد إن المجموعة تعتزم تقديم مساهمة أكبر في تنفيذ أجندة التنمية وأهداف التنمية المستدامة من قبل الويبو. وكررت المجموعة على لسان الوفد التأكيد على الأهمية التي تعلقها على أعمال لجنة الميزانية، والتي تشكل الأساس المؤسسي للمنظمة. وقال الوفد إن المجموعة تجدد التزامها العميق في هذا الصدد بمبادئ التوازن والإنصاف والشفافية في تخصيص إيرادات المنظمة ونفقاتها. ومع ذلك، فإن المجموعة تشعر بالقلق إزاء الاختلاف في وجهات النظر بشأن منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد. وقال الوفد إن هذه الآراء المتباينة تعيق قدرة لجنة الميزانية على اختتام المناقشات حول اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21. ففي حين ترحب مجموعته بمختلف المقترحات التي تهدف إلى سد الثغرات الموجودة في هذه المسألة، إلا أن المجموعة على قناعة بأن منهجية التخصيص الحالية المطبقة على البرنامج والميزانية للثنائية 2018/1919 قد أثبتت بالفعل أنها مناسبة للغرض المنشود وينبغي الإبقاء عليها في الثنائية 2020/21. وحثت المجموعة جميع الأعضاء على ممارسة أقصى قدر من المرونة لضمان الموافقة على البرنامج والميزانية لتمكين المنظمة من تنفيذ ولايتها وكذلك لتحقيق النتائج التي تترقب المجموعة تحقيقها في الثنائية 2020/21. وتطلعت المجموعة إلى المشاركة الكاملة والمنفتحة في المناقشات حول بند جدول الأعمال.
17. وشكر وفد الصين رئيس اللجنة ونائبيه وكذلك الأمانة على اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21. وأعرب الوفد عن أمله في التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة المتبقية في جمعيات عام 2019. وفيما يتعلق بتخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد، أعرب الوفد عن رغبته في التأكيد على أن الويبو، باعتبارها المنظمة الدولية الأهم في العالم فيما يخص إدارة شؤون الملكية الفكرية، فإنها على عاتقها مهمة قيادة تطوير نظام الملكية الفكرية الدولي المتوازن والفعال الذي يمكن الابتكار والإبداع لفائدة جميع البلدان من حيث تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولذلك، عند دراسة منهجية الإنفاق في المنظمة والتخطيط لها، لا ينبغي النظر إلى أنظمة خدمات الملكية الفكرية المختلفة من منظور در الإيرادات وخسارتها فحسب، بل يجب دراستها أيضًا لتحديد أفضل طريقة لتعزيز التطوير السليم لأنظمة خدمات الملكية الفكرية العالمية من المنظور الاستراتيجي والإنمائي. ولذلك، دعا الوفد إلى اتباع نهج حذر فيما يتعلق بتغيير منهجية تحديد مخصصات الاتحادات الحالية وأكد أهمية المضي على أساس توافق الآراء بين جميع الدول الأعضاء في هذا الشأن. وصرح الوفد بأنه سيواصل تبني موقف منفتح وبنّاء في مشاركته في المناقشات حول بند جدول الأعمال ذلك.
18. وتحدث وفد إيران (جمهورية - الإسلامية)، باسم منظمة التعاون الإسلامي، مجموعة جنيف، فأثنى على الدول الأعضاء ورئيس لجنة الميزانية لمشاركتهم البناءة خلال الدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين للجنة الميزانية. وقال إن مجموعته إذ تشيد بالتقدم المحرز فيما يخص دراسة اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21، فإنها أحاطت علمًا بتباين المواقف بشأن مسألة منهجية تحديد مخصصات الاتحادات على النحو الوارد في المرفق الثالث بالوثيقة. وأعربت المجموعة عن تقديرها للوفود التي قدمت مقترحاتها في هذا الصدد. ومضى الوفد يقول إن المجموعة تقر بأن مسألة منهجية تحديد مخصصات الاتحادات قد نوقشت بشكل مكثف في السنوات السابقة خلال دورات لجنة الميزانية. ومع ذلك، لم يحدث توافق في الآراء بين الوفود بشأن إجراء أي تغييرات في طريقة التخصيص الحالية. ورأت المجموعة أن أي اقتراح جديد ينبغي أن يسهم في تضييق فجوة محددة أو معالجة مشكلة معينة داخل النظام. ومع ذلك، لم تر المجموعة أي مشكلة في منهجية تحديد مخصصات الاتحادات الحالية، وبالتالي فهي ليست مقتنعة بوجود ضرورة ما أو قيمة مضافة لتعديل المنهجية الحالية لتخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد والتي هي قيد الاستخدام منذ عام 2007. وفي ضوء ذلك، تدعم بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي الإبقاء على المنهجية الحالية لتخصيص الاتحادات للثنائية 2020/21 دون مساهمة إسمية نسبتها واحد في المائة من جانب الاتحادات لأنها تتعارض مع مبدأ القدرة على الدفع.
19. وشكر وفد الاتحاد الروسي رئيس اللجنة ونائبيه على عملهم. وأعرب الوفد عن امتنانه لأمانة الويبو على التوضيحات الإضافية التي قدمت خلال مناقشة الوضع المالي للمنظمة. ورحب الوفد بالجهود المبذولة بشأن سياسة الويبو لتعدد اللغات التي تعد إحدى القيم الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة. وذكر الوفد أن هذا النهج من شأنه أن يخفف من الاختلالات الموجودة ويتغلب على الحواجز التي تحول دون وصول المستخدمين إلى المواد التحليلية والإعلامية للويبو، كما سيعزز نمو نظام التسجيل. وقال إنه لا يشكك في اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21، ويؤيده بالكامل. غير أنه يعارض إدراج المصروفات المتعلقة بتنفيذ قرار المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية رقم 4138. وأشار الوفد إلى أن القرار النهائي في هذا الشأن يمكن أن تعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تؤدي دورًا تنسيقيًا في النظام الموحد للأمم المتحدة فيما يتعلق بالقواعد والتقدير فيما يخص الموظفين المدنيين الدوليين. وفي هذا الصدد، قال الوفد إنه سيكون ممتنًا للحصول على معلومات حول الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الأمانة لإلقاء نظرة أخرى على قرار المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية رقم 4138. وفيما يتعلق بالمنهجية المستخدمة في تحديد مخصصات الاتحادات بحسب كل اتحاد، رأى الوفد أنه من المهم للغاية الحفاظ على المبادئ الأساسية للويبو، والتي تقتضي اتباع نهج موحد. وقال إن نظام لشبونة، في تلك المرحلة، في حالة تطور. ومن شأن زيادة التزاماته المالية أن يقلل من جاذبيته للمستخدمين المحتملين. ويجب أن يعمل نظام لشبونة ضمن ميزانية موحدة للويبو. ورأى الوفد أن تعديل المنهجية سيؤدي إلى تفكك نظام دولي أثبت فعاليته.
20. وأيد وفد إندونيسيا البيان الذي أدلى به وفد سنغافورة باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وقال إنه أحاط علمًا بالمقترحين الأخيرين المقدمين من وفدي سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تساعد المناقشة حول هذين الاقتراحين في توجيه القرار بشأن المسألة المعلقة الباقية المتعلقة بمنهجية تحديد مخصصات الاتحادات بحيث يتسنى اعتماد البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21. وأضاف الوفد أنه درس كل من المقترحات ووثائق المعلومات الأساسية وأنه تابع جميع المناقشات والمحادثات منذ الدورة التاسعة والعشرين للجنة الميزانية. وشكر الوفد الأمانة على الاقتراح الوارد في المرفق الثالث من اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21 وقال إنه أحاط علمًا بالتزامات المعاهدة لكل نظام تسجيل فيما يتعلق بميزانيات أنظمة التسجيل. بيد أنه غير مقتنع في ذلك الوقت بأن التوقيت مناسب لاعتماد اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21 مع تطبيق منهجية تخصيص جديدة قد تكون لها عواقب نظامية غير مقصودة، خاصة فيما يتعلق بالاتحادات الممولة من الاشتراكات، ومن ثم فإن كل من الاقتراح المتعلق بالميزانية الموحدة والاقتراح الخاص بالمنهجية الجديدة لتخصيص الإيرادات والنفقات يحتاجان إلى مزيد من الوقت والدراسة المتأنية حتى يكون ما يتقرر لاحقًا مفيدًا للمنظمة وجميع دولها الأعضاء وأصحاب المصلحة ومستخدمي خدمات الملكية الفكرية الدولية. وأخيراً، أعرب الوفد عن استعداده للعمل بشكل بنَّاء وشكر السفير ستينز على إدارته الرشيدة خلال رئاسة الدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين للجنة الميزانية وتيسير العمل والمناقشات في الجمعية العامة للويبو لعام 2019. وتطلع الوفد إلى اعتماد البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21.
21. وألقى وفد الإمارات العربية المتحدة الضوء على أهمية الاتفاق على البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21 نظرًا لأهمية ذلك في إبراز أهمية الملكية الفكرية والنهوض بها وإبراز دور الويبو في ذلك. وشكر الوفد الأمانة على إعداد اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21 وشكر الدول الأعضاء على مفاوضاتها ومناقشاتها خلال الدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين للجنة الميزانية والمشاركة البناءة في هذا الصدد. وأشاد الوفد بدور رئيس لجنة الميزانية في جمع كل آراء الوفود، وتمنى له كل النجاح في مهمته التنسيقية في المستقبل. ودعا الوفد إلى تعزيز دور الويبو في مراعاة اللغات الرسمية، بما في ذلك اللغة العربية، وهي لغة يتحدث بها 400 مليون شخص. وقال إن ذلك من شأنه أن يزيد من حجم العمليات الدولية في الويبو. ومن ثم، أثنى الوفد على كل الجهود المبذولة في هذا الصدد لتخصيص النفقات اللازمة للثنائية 2020/21 وفقًا لكل اتحاد. وشكر الوفد وفدي الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا على اقتراحيهما في هذا الصدد. وأعرب الوفد عن قلقه فيما يتعلق بتغيير منهجية تحديد مخصصات الاتحادات بالنظر إلى أن ثمة حاجة إلى وجود ضمانات للاستدامة المالية للمنظمة، وبالتالي فإن الوفد سيشارك في المفاوضات حول هذه المسألة باهتمام كبير.
22. وشكر وفد إيطاليا الأمانة على كل العمل الشاق الذي بذلته في التحضير لجمعيات عام 2019 وشكر السفير ستينز على كل جهوده كرئيس للجنة الميزانية. وقبل الدخول في مناقشة اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21، أعرب الوفد عن رغبته في تسليط الضوء على بعض المبادئ الأساسية التي تعتبر بالغة الأهمية بالنسبة للويبو لتحقيق أهدافها المؤسسية. وقال إن حقوق الملكية الفكرية بمنزلة أصول قيمة غير ملموسة تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والتجاري في جميع أنحاء العالم. ومضى يقول إن أصول الملكية الفكرية لا تمثل فقط موردًا اقتصاديًا هائلا للشركات والحكومات، ولكنها تؤدي أيضا دورًا هامًا في التنمية الاجتماعية والثقافية، مما يسهم في خلق ثروة للمجتمع المدني. وقال إن لذلك فإن هدف الويبو الأساسي هو نشر ثقافة الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، وبذلك، المساهمة في تحقيق أجندة التنمية. ونتيجة لذلك، رأى الوفد أنه ينبغي اعتبار جميع حقوق الملكية الفكرية وجيهة ويجب معاملتها على قدم المساواة، مما يساعد الشركات في أي منطقة جغرافية على الوصول إلى حقوق الملكية الفكرية. ومن ثم، فإن احترام مبدأ التضامن بين الاتحادات هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمنظمة، ويتسق مع ولاية الأمم المتحدة. واسترسل قائلاً إن مبدأ القدرة على الدفع المطبق حتى الآن في صياغة برنامج الويبو وميزانيتها يعد نتيجة مباشرة لمبدأ التضامن من الناحية المالية. وقال إن المنظمة، باتباعها مبدأ القدرة على الدفع حتى ذلك الحين، أثبتت أنها ككل قوية من الناحية المالية ومحققة للغرض منها، وتنفذ بنجاح ولايتها. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أنه ميّز خلال استماعه للبيانات العامة التي أدلت بها عدة وفود في اليوم السابق ويومين قبل ذلك تقديرًا للإنجازات العظيمة التي تحققت في الويبو في إطار الموضوع الحالي المذكور. ومن ثم فإنه غير مقتنع بالحاجة المفاجئة لإدخال تغيير على منهجية تحديد مخصصات الاتحادات الحالية والتي تطبق لسنوات عديدة. وقال إنه يرى أن الاقتراح الحالي المدرج في المرفق الثالث من الميزانية المقترحة للثنائية 2020/21 المدرجة في الوثيقة A/59/8 والذي يتضمن تقديم مساهمة مالية إسمية بنسبة 1 في المائة في النفقات المشتركة يبتعد عن مبدأ التضامن. ومضى يقول إن ذلك التغيير ستكون له عواقب بعيدة المدى على المنظمة ككل مع تأثير سلبي على تطوير تلك الأنشطة التي لا تدر ربحًا، ولكن قد يكون ذلك حاسمًا في دعم التنمية الاقتصادية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل تشجيع الابتكار في المناطق الريفية ومتابعة تحقيق أهداف أجندة التنمية. وقال إنه لا ينبغي أن يستلهم البرنامج والميزانية في الويبو القواعد المالية من القطاع الخاص الموجه نحو الربح. ولذلك، رأى الوفد أنه ينبغي حذف المساهمة الإسمية بنسبة واحد في المائة من المرفق الثالث في الوثيقة A/59/8 والإبقاء على مبدأ التخصيص الحالي المستخدم في وثيقة الثنائية 2018/19 كما أوردت الأمانة في وثيقة الأسئلة والأجوبة. وشكر وفد سويسرا على تقديم اقتراحه في إطار ذلك البند. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن اعتقاده أن تغيير ميزانية الويبو إلى ميزانية موحدة سيكون متسقًا جدًا مع ولاية المنظمة وسيمثل حلاً طويل الأجل وقابل للتطبيق بغية تبسيط إدارتها المالية وتجنب الجمود بين الدول الأعضاء بشأن منهجية التخصيص في دورات لجنة الميزانية المستقبلية. وأعرب الوفد عن استعداده لمواصلة مناقشة هذه المسألة مع الدول الأعضاء والنظر في أي اقتراح تقدمه الأمانة في المستقبل إلى لجنة الميزانية كمتابعة لجمعيات عام 2019.
23. وأحاط وفد الهند علمًا بجميع المقترحات المقدمة في إطار ذلك البند من جدول الأعمال وطلب من الدول الأعضاء العمل على حل المسائل المعلقة للتوصل إلى موقف مشترك بشأن البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21. وأعرب الوفد عن أمله في أن توافق الجمعيات على البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21 واعتبر أن الموقف المالي السليم للمنظمة لطالما كان معينًا على العمل الفعال والكفوء على مر السنين.
24. وأيد وفد البرازيل البيان الذي أدلى به وفد المكسيك باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وهنأ الوفد المدير العام والأمانة على العمل الممتاز في إعداد وعرض نتائج الشئون المالية الويبو على النحو الوارد في تقرير لجنة الميزانية. وفيما يتعلق بالمسألة المعلقة المتعلقة بمنهجية تحديد مخصصات الاتحادات والجمود فيما يتعلق بالتعارض بين المبدأ والنهج العملي لتخصيص الموارد حسب كل اتحاد، قال الوفد إنه يريد أن يرى وفدي الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا يعملان يدًا بيد في مجموعة تركيز من أجل تجنيب الدول الأعضاء النقاش المرهق الدائر حول منهجية تحديد مخصصات الاتحادات. وقال إنه من أجل تضييق الفجوة بين المواقف المتباينة، ليس من حل سوى أن تتوصل البلدان نفسها إلى حل وسط يبرز القيمة المضافة التي لا توفرها أدوات الويبو، وفي الوقت نفسه يضمن تمتع هذه الاتحادات بموقف مالي مناسب يكفل اكتفاءها ذاتيًا. وقال إنه من ناحية يؤيد نظام المساهمة الموحدة، ومن ناحية أخرى يقر بقيمة التعاون الإداري بين الاتحادات. وقال إنه مع ذلك، وأيا كان القرار المتخذ، لا ينبغي أن يفرق هذا التحدي بين الدول الأعضاء. وقال إن الاقتراحين كلاهما صالح في تلك المرحلة، لكن للأسف لهما مردود عكسي من الناحية السياسية حاليًا، وقال إن الحاجة تدعو إلى مزيد من التفكير في هذا الأمر، وقال إنه يضع نفسه تحت تصرف الأمانة مبديًا استعداده للتعاون بشكل إيجابي للتوصل إلى حل طويل الأجل لهذه المسألة.
25. وذكَّر وفد فرنسا بأنه كما ورد في بيانه بشأن البند 5 ووفقًا لموقفه الدائم، فإنه يقف وراء مبدأي الوحدة والتضامن في الويبو تحت مظلة الأمم المتحدة، وبالتالي فإنه يعارض أي تغييرات في منهجية تحديد مخصصات الاتحادات فيما يتعلق بالنفقات غير المباشرة والمشتركة للويبو والتي قد تقوض هذا النهج، ويعارض أي تشكيك في مبدأ القدرة على الدفع. وقال إنه ضد أي قرار من شأنه أن يؤكد حدوث تغيير في منهجية تخصيص نفقات الاتحادات، وبالتالي فهو يعارض اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية على النحو الوارد في الوثيقة A/59/10. ومن ناحية أخرى، قال الوفد إنه يؤيد أي اقتراح يرمي إلى تعزيز مبدأي الأداء الموحد والتضامن في الويبو، لا سيما الاقتراح المقدم من وفد سويسرا كما هو موضح في الوثيقة A/59/11.
26. وقال وفد سان مارينو إنه يؤيد تمامًا الموقف الذي عبر عنه وفد إيطاليا.
27. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد كند باسم المجموعة باء. وأقرّ بضرورة النظر في سبل لتصحيح الخلل في الإيرادات والنفقات لكل اتحاد. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تقديره للاقتراح الذي قدمته الأمانة والاقتراح الذي قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية. غير أنه شدد على لزوم ألا تُغفل الاستدامة المالية لكل اتحاد. ورأى أن الاقتراح الحالي الذي تقدمت به الأمانة سيزيد ببساطة من العجز في اتحادي لشبونة ولاهاي. وقال في هذا الصدد إنه لم يستطع تأييد ذلك الاقتراح بالكامل. وشكر وفد سويسرا كذلك على تقديمه اقتراحه ورحب بما يرد فيه من تفاصيل بشأن الميزانية الموحدة للويبو. ومضى يقول إنه إذا كانت الميزانية الموحدة للويبو تعني إجراء إصلاح جذري للهيكل المالي للويبو، فينبغي مناقشة تفاصيل أي إصلاحات ستجرى وآثارها المحتملة باستفاضة. ورأى الوفد أخيراً أن استقلال كل اتحاد أمر مهم. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن قلقه، على غرار وفد الولايات المتحدة الأمريكية، من أن الميزانية الموحدة ستؤدي إلى تدني شفافية الإيرادات والنفقات.
28. وافتتح وفد إسرائيل مداخلته قائلا إنه سعيد بالانضمام إلى جمعيات عام 2019 بعد يومين من عيد رأس السنة. وشكر الوفد الأمانة على عملها الشاق في إعداد اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21، وقال إنه يؤيده. وصرح الوفد بأن موقفه كان دائمًا أن أي اتحاد يجب أن يبذل كل جهد ممكن لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وهذه مسؤولية أعضاء كل اتحاد. ورحب الوفد بالمرفق الثالث المتعلق بالشفافية الوارد في اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21 ورأى أن جميع الاتحادات يجب أن تسهم في النفقات المشتركة للمنظمة. وأعرب الوفد عن أمله في التوصل إلى اتفاق في الأيام القليلة المقبلة.
29. وشكر الميسر الوفود على كلماتهم الرقيقة وعلى الثقة التي أظهروها فيه بوصفه الميسر. وقال إنه عقد اجتماعًا غير رسمي مفتوح العضوية مساء الاثنين، 30 سبتمبر 2019، وينوي عقد اجتماع آخر يوم الخميس 3 أكتوبر 2019، وقال إنه سيكون مفتوحًا للمنسقين الإقليميين والمندوبين المهتمين من الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بمسألة المرفق الثالث، ذكر الميسر أنه استمع إلى المداخلات بعناية فائقة لما لهذه المسألة من أهمية بالغة. وذكَّر الميسر الوفود بأن مجالات الاختلاف الباقية في ميزانية الثنائية المقبلة للمنظمة تمثل نسبة ضئيلة من الميزانية الإجمالية. ونقل الميسر عن المدير العام مقولته في البيان الافتتاحي الذي ألقاه في اليوم الأول لجمعيات عام 2019، حيث قال:"... من الضروري عمل المنظمة بسلاسة". وذكر الميسر أنه قد حان الوقت للانتقال إلى وضع التفاوض واتخاذ القرار رسميًا. وقال إن ثمة 10 أيام من مناقشات لجنة الميزانية تغطي اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21 وأنه قد انقضت مدة من 2.5 إلى 3 أيام في الجمعيات في مناقشة الموضوع. وقال إنه بالتوجه نحو طريقة إيجاد الحلول، فإن النهج الذي يراه صالحًا هو اتباع المثال الممتاز الذي قدمه سفير لاتفيا خلال دوره كميسر بشأن المكاتب الخارجية وقال إنه لا يعتقد أن ثمة حاجة إلى سهر الليالي بشأن هذه المسائل لأنها مسائل معروفة لكثير من الوفود. واختتم الميسر بأنه سيستهدف حلاً لهذه المسألة وقرارًا لدعم ميزانية المنظمة بحلول نهاية هذا الأسبوع.
30. وشكر الرئيس الميسر على بيانه وعلى توجهه العملي والمكثف للغاية. وشجع الرئيس الميسر على تسريع العملية والنتائج.
31. وأعرب وفد هنغاريا عن تقديره للمدير العام وفريقه على تحقيق النتائج المالية الإيجابية في عامي 2018 و2019. وقال إنه في الدورة الثلاثين للجنة الميزانية، لم يكن الوفد في وضع يسمح له بتأييد تعديل منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات للاتحادات الممولة من الاشتراكات ومن الرسوم. وأكد الوفد أن موقفه لم يتغير. ورأى الوفد أنه ضد مبدأ التضامن بين الاتحادات لإجبار اتحادي لاهاي ولشبونة ـ غير القادرين على الدفع ـ على المساهمة بنسبة إسمية قدرها واحد في المائة من الإيرادات لتغطية النفقات المشتركة. ومع ذلك، أبدى الوفد استعداده للمشاركة البناءة في المشاورات غير الرسمية التي ستعقد في هذا الشأن. وتطلع الوفد إلى اعتماد البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21.
32. وأعرب وفد سويسرا عن رغبته في الرد على عدد من الأسئلة التي أثيرت أثناء المناقشة وعدد من النقاط التي طرحها وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وقال إن سؤالاً طُرح حول الالتزامات التي قد تتكبدها المنظمة نتيجة للاقتراح السويسري. وشكر الوفد الدول الأعضاء التي أبدت وجهات نظرها بشأن هذا الموضوع وأعرب عن رغبته في طمأنة بعض الوفود مثل اليابان التي تحدثت عن إصلاح جذري. وفي هذا الصدد، أوضح الوفد أنه لم يقترح إصلاحًا جذريًا في اقتراحه والذي لا يعدو كونه خطوة لتثبيت ما هو موجود بالفعل. وبعبارة أخرى، يتماشى اقتراح الميزانية الموحدة مع ما كانت تفعله الويبو لسنوات، أي ميزانية موضوعة بحسب البرامج والنتائج المرتقبة للمنظمة كافة تعتمدها الدول الأعضاء. وسيخص التغيير الوحيد المرفق الثالث، الذي سيُحذف. ومع ذلك، لن يؤثر ذلك على شفافية الميزانية التي لا تستند إلى المرفق الثالث. وأسهب بقوله إن ذلك المرفق يقدم وجهة نظر موروثة من نظام قديم وتعبر في جوهرها عن منظمة لا تمثّل سوى مجرد تجمع لاتحادات. وقال إنه، منذ ذلك الوقت البعيد، أنشأت الويبو العديد من آليات الإشراف، مما يكفل الشفافية على كل مستوى، ويكفل أن تقرّر الدول الأعضاء دائماً بشأن البرنامج والميزانية وتخصيص الموارد بحسب كل برنامج. وأضاف أنه باختصار، سيكون النظام شفافًا تمامًا مثل النظام الحالي، وإذا رغب بعض الدول الأعضاء في ذلك، فسيكون من الممكن دائمًا تفقد النفقات لكل اتحاد في البيانات المالية السنوية. وانتقل إلى التعليقات التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المناقشات التي جرت منذ 15 عامًا أو أكثر بشأن ميزانية موحدة، وقال إن تلك المناقشات قد حدثت بالفعل في ذلك الوقت ولكن ـ كما أشار الوفد للتو ـ كان ذلك منذ أكثر من 15 عامًا. ومنذ ذلك الوقت، تطورت المنظمة واعتبر الوفد أن الوقت قد حان الآن لإثارة النقاش مرة أخرى لصالح المنظمة والدول الأعضاء. وأضاف الوفد أنه يعتقد أن وفد الولايات المتحدة الأمريكية هو الذي ذكر الجمعية الموحدة. ولم يكن الاقتراح السويسري يقترح ذلك، فد تناول الاقتراح تمثيلًا موحدًا للميزانيات وهو يتعلق بمسألة تثبيت ما تفعله أمانة الويبو بالفعل.
33. وشكر وفد البرتغال الأمانة على عرضها لاقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21. وأثنى الوفد على المنظمة لنتائجها المالية الممتازة التي أظهرت بوضوح نجاح المنهجية الحالية المتعلقة بالإيرادات والنفقات والتي اتبعت منذ فترة، وقد أدت هذه المبادئ الأساسية إلى حسن أداء المنظمة ومختلف البرامج والأنشطة المنفذة. وواصل الوفد قائلاً إن الويبو في وضع مالي جيد للغاية وقد استمر هذا الوضع على مدى عدة سنوات مع تحقيق فائض بسبب الاستخدام الممتاز للنظام والطريقة الممتازة لاستخدام الموارد وطريقة تقديم الخدمات من خلال أنظمة الملكية الفكرية. وبصفة خاصة، أعرب الوفد عن اعتقاده أنه خلال الثنائية المقبلة، ينبغي للويبو أن تحتفظ بنفس منهجية الميزانية المعتمدة حتى الآن والتي حققت نتائج جيدة. وقال الوفد إنه تجدر الإشارة إلى أن هذه منظمة تابعة للأمم المتحدة وأنها بحاجة إلى ضمان سلاسة سير مختلف الأنشطة والبرامج التي تعد مسؤولة عنها بغض النظر عن الحل الموجود بدلاً من التركيز على المسائل الصغيرة جدًا بشأن الميزانية. وقال الوفد إن الأولوية يجب أن تكون لضمان التوازن المالي للمنظمة وتضامن الاتحادات ومبدأ القدرة على الدفع بدلاً من جعل الاختلالات الحالية أسوأ، وفرض نهج فردي للغاية قد يكون له تأثير نظامي سلبي على جميع أنشطة الويبو ويضر البرامج التي ما زالت قيد التطوير. وفي الختام، كرر الوفد استعداده لمواصلة الإسهام بطريقة بناءة في البحث عن حلول لا تتجاهل الجهود التي تبذلها جميع الاتحادات وداعمة للاستمرار في تحقيق الأهداف العامة للمنظمة ككل، وهي المنظمة التي في كنفها جميع أنظمة الملكية الفكرية العالمية دون استثناء. وقال إنه في هذا الصدد، يبدو له الاقتراح المقدم من سويسرا، والذي أعرب عن امتنانه الشديد له، مفيدًا للغاية، وهو الاقتراح الذي يرغب الوفد في أن يُناقش في المستقبل مع مراعاة الحاجة إلى الاستمرار في، وليس التنازل عن، حسن أداء المنظمة.
34. وأحاط وفد المغرب علمًا باقتراح البرنامج والميزانية للثنائية المقبلة والوثائق ذات الصلة تمام الإحاطة، بما في ذلك المقترحين المقدمين من وفدي سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، وأكد مجددًا تمسكه بالطبيعة الموحدة للويبو وأيد البيان الذي أدلى به وفد سويسرا وكذلك الاقتراح السويسري. وأعرب الوفد عن أمله في التوصل إلى حل قائم على الإجماع لهذه المسألة، مضيفًا أنه سيشارك بنشاط وبشكل بنّاء لتحقيق هذه الغاية.
35. وأعرب المدير العام عن رغبته في تقديم توضيح أو اثنين استجابةً لطلب وفد الاتحاد الروسي. وقال إنه، أولاً، نُظر في إمكانية تقديم استئناف فيما يتعلق بقرار المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية وخلصت الأمانة إلى أن ذلك مستحيل تمامًا. وأضاف المدير العام أنه يمكن طلب مزيد من التفاصيل في هذا الصدد من المستشار القانوني. وأوضح، ثانياً وكما سبق بيانه خلال المشاورات غير الرسمية، أن المنظمة ليست ملزمة بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولهذا السبب لديها جمعية عامة خاصة بها. وأضاف أن المنظمة ملزمة بقرارات معينة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولكن ليس بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقال إنها ملتزمة بالعقد المبرم بين المنظمة والأمم المتحدة والذي يؤسس الاعتراف بالمنظمة كوكالة متخصصة تطبق قرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية "بالقدر الممكن". وقال إن هذه الكلمات، بالطبع، خاضعة للتفسير الذي قدمته المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية.
36. وأبلغ الرئيس الوفود بأن الميسر سيجري مزيدًا من المشاورات، وأعرب عن أمله في أن تسهم الوفود في المفاوضات بروح بناءة بغية التوصل إلى نتيجة جيدة وتوافقية قبل العودة إلى هذا البند من جدول الأعمال في وقت لاحق.
37. وبالرجوع إلى بند جدول الأعمال، أعرب الرئيس عن سروره للإعلان عن ظهور توافق في الآراء خلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت خلال الأيام الماضية والتي دعيت إليها جميع الوفود المهتمة. وأشار الرئيس إلى أن فقرة القرار المقترحة قد وزعت على الوفود.
38. وأعرب الميسر عن امتنانه للوفود التي عملت بجد شديد خلال الجمعيات للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة حول اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21. وشكر الميسر الأمانة لدعمها له خلال الجمعيات وخلال الدورتين التاسعة والعشرين والثلاثين للجنة الميزانية. وصرح الميسر أن دور الميسر في بعض الأحيان يعني العمل وحيدًا، ومن ثم فإنه ممتن جدًا للأمانة وفرقها على مشورتهم وعلى جعل عمله أقل عزلة. وقال إنه يسره أن يعلن أنه بعد خمس جلسات من المشاورات غير الرسمية وبمشاركة كبيرة من الوفود المهتمة، حدث توافق في الآراء أخيرًا بشأن البند 13. وذكر الميسر أنه بناءً على توجيهات الرئيس، فإنه لن يتلو القرار، الذي وُزع نصه على الوفود في شكل ورقي. واختتم الميسر بشكر الوفود مرة أخرى على تعاونها ومشاركتها والأمانة على توجيهها ودعمها.
39. وشكر الرئيس الميسر على جهوده الدؤوبة وعلى إحاطته.
40. فيما يخص اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21، إن جمعيات الويبو، كل فيما يعنيه:
	1. وافقت على اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21 (الوثيقة A/59/8)، رهناً بتخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد على النحو الوارد في النسخة المراجَعة المرفقة طيه من المرفق الثالث، والتي تعود إلى منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد الواردة في البرنامج والميزانية للثنائية 2018/19؛
	2. وذكّرت بأنه ينبغي، طبقاً لمعاهدات الاتحادات الممولة من الرسوم، أن يكون لكل اتحاد إيرادات كافية لتغطية النفقات الخاصة به؛
	3. وأحاطت علماً بأن كل اتحاد ممول من الرسوم له عجز متوقّع في الثنائية 2020/21 ينبغي أن يبحث تدابير طبقا للمعاهدة الخاصة به من أجل سدّ ذلك العجز؛
	4. وأحاطت علماً بأنه إذا لم يكن لأي اتحاد في أي ثنائية ما يكفي من الإيرادات والأموال الاحتياطية لتغطية نفقاته المتوقّعة، يُوفَّر المبلغ اللازم لتمويل عمليات ذلك الاتحاد من صافي أصول المنظمة ويُكشف في التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية، والإيرادات والنفقات والأموال الاحتياطية بحسب كل قطاع، للمنظمة، بما يشمل فائض/عجز الاتحادات، ويجب سداده عندما تسمح بذلك احتياطات الاتحاد المعني؛
	5. وقرّرت أنه طبقاً لما ورد في "4" أعلاه، ولأغراض الثنائية 2020/21، إذا لم يكن لأي اتحاد ممول من الرسوم ما يكفي من الإيرادات لتغطية نفقاته، يُوفَّر المبلغ اللازم المذكور في "4" من الأموال الاحتياطية للاتحادات الممولة من الاشتراكات، في حال كانت تلك الأموال الاحتياطية كافية بشكل تام، أو خلاف ذلك من الأموال الاحتياطية للاتحادات الأخرى الممولة من الرسوم، ويُكشف في البيانات المالية كملاحظات.
	6. وأحاطت علماً بأن منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد مسألة شاملة وقرّرت أن تواصل مناقشة تلك المسألة بمراعاة عموم الاستدامة المالية للمنظمة على المدى البعيد استناداً إلى الوثائق A/59/10 وA/59/11 وA/59/INF/6 والاقتراحات الأخرى المُقدمة من الدول الأعضاء في الدورة الحادية والثلاثين للجنة الميزانية، كي تتمكّن لجنة الميزانية من تقديم توصية، بتوافق الآراء، إلى جمعيات الويبو في عام 2020 بشأن منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد؛
	7. وأحاطت علماً بأن كل المؤتمرات الدبلوماسية المزمع تنظيمها في الثنائية 2020/21، والتي يمكن أن تُعقد برعاية الويبو خلال الثنائية 2020/21 وتُموّل من موارد المنظمة، سيكون باب المشاركة التامة فيها مفتوحاً لجميع الدول الأعضاء في الويبو طبقاً لتوصيات أجندة التنمية؛
	8. وأحاطت علماً مع القلق بالأثر المحتمل لقرار المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية رقم 4138 من حيث تقويض نظام الأمم المتحدة الموحد؛
	9. واعترفت بأن الويبو، بصفتها جزءاً من نظام الأمم المتحدة الموحد، ستواصل الوفاء بالتزاماتها طبقاً للاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والمنظمة العالمية للملكية الفكرية واستناداً إلى قبولها للنظام الأساسي للجنة الخدمة المدنية الدولية؛
	10. وأحاطت علماً بأن موارد الموظفين في البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21 لا تمثّل أية موارد موظفين إضافية مرتبطة بتنفيذ قرار المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية رقم 4138 إذا ما قورنت بوثيقة البرنامج والميزانية المعتمدة للثنائية 2018/19.
41. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس على ترك البند مفتوحًا للسماح للوفد بالعمل مع الوفود الأخرى لإيجاد طريقة للمضي قدمًا. وشكر الوفد الميسر على تيسير المناقشات بطريقة رشيدة. وصرح الوفد بأنه على الرغم من أنه لا يعترض على اتخاذ القرار بتوافق الآراء، إلا أنه يود أن يعرب عن استيائه الشديد من وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21 التي نقحت لحذف المساهمة الإسمية المقترحة من الأمانة وقدرها واحد في المائة في النفقات المشتركة والتي وردت في المرفق الثالث من اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2020/21، الوثيقة A/59/8، وقال إنه يخرج عن توافق الآراء بشأن الفقرة (ط) حذف المساهمة الإسمية بنسبة واحد في المائة. ورأى الوفد أن لغة معاهدات الويبو واللوائح والقواعد المالية مهمة ويجب الالتزام بها وعدم تجاهلها وألا يتُرك ذلك للهوى. وقال إن المنظمة تتمتع بفائض كبير ومن المتوقع أن ينمو هذا الفائض في الثنائية المقبلة. وأشار الوفد إلى أن المدير العام قد حذر الوفود عامًا بعد عام من أن "الحذر المستمر مطلوب نظرًا لحالة الاقتصاد العالمي غير المستقرة والمتقلبة إلى حد ما". وذكر الوفد أنه يمكن أن يتجاهل مسؤوليته وينتظر حتى يصبح اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات، مثله مثل أي اتحاد آخر، غير قادر على دفع حصة عادلة في النفقات المشتركة للمنظمة. واقترح الوفد اتباع نهج أكثر واقعية والاتفاق على مبادئ مالية سليمة تضمن حماية مستقبل الويبو المالي. وكمثال على ذلك، قال الوفد إنه ينبغي لجميع الاتحادات الممولة من الرسوم تمويل نفقاتها الخاصة وإن جميع الاتحادات يجب أن تساهم في النفقات المشتركة للمنظمة. وأعرب الوفد عن خيبة أمله لعدم تمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى اتفاق بشأن المبدأين الأساسيين اللذين وردا في معظم المعاهدات التي تديرها الويبو. واعتبر الوفد أن أي قيمة أدنى من المساهمة النسبية من جميع الاتحادات أمر غير عادل. وقال إنه نتيجة للسماح لبعض الاتحادات بعدم المساهمة بأي شيء في النفقات المشتركة للمنظمة، سيتكبد مستخدمو نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد المزيد من الأعباء على نحو غير عادل. وقال إن مودعي طلبات معاهدة البراءات من جميع البلدان مطالبون بدفع رسوم أكثر مما يلزم لتغطية تكاليف خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات حتى يتمكن مستخدمو الأنظمة الأخرى الممولة من الرسوم من دفع رسوم أقل، وفي بعض الحالات، لا شيء على الإطلاق. وقال إنه يود أن يشدد على استخدام لفظ "عادل"، خاصة وأن الدول الأعضاء في الويبو وافقت في عام 2003، على مراجعة معاهدات الويبو لتطالب بأن يكون لدى أنظمة التسجيل ميزانيات عادلة وشفافة. وقال إن الوضع الحالي بعيدًا عن كونه كذلك. وقال إنه لا يزال يحدوه الأمل في أن تتوصل الدول الأعضاء من خلال الجمعية العامة للويبو إلى توافق في الآراء بشأن الميزانية، على النحو الذي اقترحته الأمانة. ومضى يقول إنه أيد، عند التفاوض بشأن الميزانية، اقتراح الأمانة بأن يساهم كل اتحاد بنسبة واحد في المائة على الأقل من إيراداته في النفقات المشتركة على الرغم من أن هذا الاقتراح كان أقل بكثير مما اعتبره الوفد عادلاً. وعلى الرغم من أن الوفد استطاع أن يقبل اقتراح الأمانة، إلا أن وفودًا أخرى كانت لديها مخاوف تمنعها من القبول. وأسهب بقوله إنه قدم مرارًا مقترحات بناءة لمعالجة هذه المخاوف. وذكر الوفد أن ثمة مخاوف من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ بشأن إجبار الاتحادات الممولة من الاشتراكات على المساهمة بنسبة واحد في المائة. وأوضح أنه استعرض الميزانية وقرر أن بعض النفقات المحملة على عاتق الاتحادات الممولة من الاشتراكات يمكن اعتبارها بالفعل نفقات مشتركة. ونتيجة لذلك، اقترح الوفد أنه يمكن إعفاء الاتحادات الممولة من الاشتراكات من المساهمة بنسبة واحد في المائة. وذكَّر الوفد بأنه سمع مخاوف بشأن توقع حدوث عجز كبير في الاتحادات الممولة من الاشتراكات وبالتالي فإنه عرض اقتراحاً لإعادة تخصيص الإيرادات النثرية، وكان ذلك سيقضي بالكامل على العجز المتوقع. وأوضح الوفد أنه سمع أن بعض أعضاء اتحاد لشبونة كان بوسعهم تحمل المساهمة بمبلغ يسير قدره واحد في المائة في النفقات المشتركة، لكنهم يحتاجون إلى تأكيدات بأن نسبة الواحد في المائة لن تزيد بينما هم عاجزون عن تغطية نفقات التشغيل الخاصة بهم. وقدم الوفد تأكيدات بوضع حواجز على الواحد في المائة. واسترسل قائلاً إنه حاول أن يناقش مع بعض الوفود الشكل الذي قد تبدو عليه هذه الحواجز، لكن للأسف لم يحظ عرضه بالقبول. ومن أجل إيجاد حل، تدنى الوفد إلى حد قبول تخفيض المساهمة بنسبة واحد في المائة من الإيرادات إلى مجرد فرنك سويسري واحد ولكن رُفض ذلك أيضًا. وتساءل الوفد عن التدابير التي عرضها أعضاء لشبونة لسد الخلافات وأشار إلى أنه لم يُقدم تدبير واحد. وقال إن وفد سويسرا، الذي هو ليس عضوًا في اتفاق لشبونة، قدم اقتراحين. أولهما جعل ما يسمى بمنهجية التخصيص أمرًا دائمًا. وتساءل الوفد عن تجميد نظام يعامل الاتحادات بشكل غير عادل. واقترح وفد سويسرا أيضا إنشاء ميزانية موحدة لكنه لم يقترح جمعية موحدة مقابل ذلك تدير تلك الميزانية. وقال الوفد إنه لم يفهم المنطق في هذا الاقتراح، وبالتالي، فإن الوفد يخرج عن توافق الآراء بشأن الفقرة (ط) حذف المساهمة الإسمية بنسبة واحد في المائة.
42. وذكر وفد الاتحاد الروسي أنه بينما هو يدعم الميزانية المقترحة، إلا أنه يعارض إدراج التكاليف المرتبطة بقرار المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية رقم 4138 في الميزانية. ومع ذلك، وفي سبيل البحث عن حلول مقبولة للجميع، فإنه لم يصر على موقفه الأولي وانضم إلى توافق الآراء بشأن اقتراح الميزانية، على أساس الفهم الواضح بأن قرار المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية لن يؤدي إلى مزيد من الآثار المترتبة في الميزانية. وأكد الوفد من جديد التزامه بالنظام الموحد للأمم المتحدة باعتباره حجر الزاوية في تحديد أحكام العمل في الوكالات الدولية وشروطه، بما في ذلك الويبو. وقال إن لجنة الخدمة المدنية الدولية ينبغي أن تؤدي دورًا محوريًا في هذه العملية، كما يؤكد عليه العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومضى يقول إنه لا يزال يساوره القلق إزاء القرار الصادر عن المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية. وأعرب عن اتفاقه مع أعضاء لجنة الخدمة المدنية الدولية الذين عارضوا الاعتبارات المنصوص عليها في القرار المذكور أعلاه، لأن القرار غير منطقي وقد يكون له تأثير ضار على الوضع داخل منظومة الأمم المتحدة، وسيخلق معايير مزدوجة في معدلات الأجور في مختلف وكالات النظام الموحد، نتيجة لسوء فهم كامل لدور لجنة الخدمة المدنية الدولية، وخاصة فيما يخص تحديد مضاعفات تسوية مقر العمل. وأعرب الوفد عن أمله في أن تبذل أمانة الويبو قصارى جهدها لتنفيذ القرارات اللاحقة للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن النظام الموحد للأمم المتحدة.
43. وشكر الرئيس مرة أخرى الميسر على تيسيره الناجح خلال المشاورات غير الرسمية.

البند 14 من جدول الأعمال الموحّد

محاضر اجتماعات الويبو

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة A/59/9.
2. وقدم المدير العام الوثيقة عبر عرض سمعي بصري يبين الاقتراح الوارد فيها. وأفاد بأن ذلك الاقتراح طُرح للمناقشة طوال الأشهر الأخيرة وخلال جلسته الإعلامية الموجهة إلى جميع السفراء وأن الردود كانت إيجابية للغاية. وقال إن إعداد سجلات الاجتماعات بند رئيسي من بنود التكاليف وعملية مكلفة تتطلب العمل المكثف وخص بالذكر المحاضر الحرفية للاجتماعات. واستدرك قائلاً إن إعداد تلك السجلات وظيفة مهمة تتيح سجلاً أصلياً لاجتماعات الدول الأعضاء وإن الأمانة طوّرت بالتالي نظاماً ترى أنه سيخفض تخفيضاً شديداً تكاليف إعداد السجلات إضافة إلى تعزيز جودة السجلات وسهولة استخدامها لفائدة جميع الوفود في جنيف وفي العواصم. ولفت انتباه المندوبين إلى تنظيم حدث جانبي عن الموضوع في فترة الغداء في ذلك اليوم يشمل تقديم عرض مباشر. ومضى يقول إن غرض الاقتراح هو تزويد الدول الأعضاء بسجلات أصلية متعددة اللغات وقابلة للبحث تكون متكاملة (كسجلات نصية ومعتمدة على الوسائل السمعية البصرية) وتتاح بسرعة وتحل محل النظام الراهن للمحاضر الحرفية، مما يحقق وفورات كبيرة في التكاليف ويدعم سياسة لغات الأمم المتحدة الست فيما يخص سجلات الاجتماعات ويضيف القيمة. وعرض بإيجاز الأنواع الرئيسية الثلاثة لسجلات الاجتماعات التي تصدر في الوقت الحالي عن الأمانة مشيراً في المقام الأول إلى تسجيلات "الفيديو حسب الطلب" السمعية البصرية التي تُتاح باللغة الأصلية المتحدث بها إضافة إلى ترجمتها الفورية الإنكليزية في اليوم التالي للاجتماع في شكل مقاطع مدتها ثلاث ساعات دون وظيفة البحث أو أي وظائف أخرى، وفي المقام الثاني إلى ملخص الرئيس للقرارات الذي يُتاح بجميع لغات الأمم المتحدة ويُعتمد في اليوم الأخير من الاجتماع، وفي المقام الثالث إلى التقرير الحرفي الذي يُتاح بجميع لغات الأمم المتحدة لكنه لا يُنشر إلا بعد الاجتماع بعدة أشهر لأن إعداده عملية تتطلب الكثير من العمل. وأوضح قائلاً إن تكاليف إعداد التقرير الحرفي وترجمته تبلغ 2.6 مليون فرنك سويسري في الثنائية حسب التقديرات. وعرض توزيع تلك التكاليف التي تشمل ما مجموعه حوالي 400,000 فرنك سويسري في الثنائية لإعداد التقارير الحرفية للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (لجنة التنمية) وما مجموعه 260,000 فرنك سويسري لإعداد التقارير الحرفية للجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات (لجنة البراءات). ووصف التغييرات المقترحة قائلاً إن نسخة محسّنة لنظام الفيديو حسب الطلب ستحل محل النظام الحالي للبث الشبكي والفيديو حسب الطلب مع إدراج إمكانية الفهرسة الرقمية لجميع تسجيلات الفيديو تسهيلاً للتصفح والبحث حسب بند جدول الأعمال والمتحدث وتسمح أيضاً بإدراج إمكانية النفاذ إلى الوثائق المعنية قيد المناقشة وتتاح في اليوم نفسه. ولفت النظر إلى عدم اقتراح أي تغيير في نظام اللغات الحالي أي في اللغة الأصلية التي يتحدث بها الوفد في الاجتماع والترجمة الفورية الإنكليزية من جهة وفي ملخص الرئيس الحالي للقرارات من جهة أخرى. واستدرك قائلاً إن التقرير الحرفي سيُستعاض عنه بنسخة نصية كاملة منقولة من الكلام باستخدام نظام قائم على الذكاء الاصطناعي. وذكر أن نظام الويبو *لإعداد نسخ نصية* منقولة من الكلام *استُنبط داخليا*ً *ومُرّن باستخدام تسجيلات الفيديو والتسجيلات النصية لاجتماعات الويبو السابقة* مما أدى إلى امتياز *التعرّف على اللهجات وأن النسخ النصية* قابلة للبحث بالكامل *ومن المزمع نشرها* إلكترونياً في اليوم *الذي يُعقد فيه الاجتماع. وأشار إلى اقتراح إدراج أداة*WIPO Translate *(المعتمدة أيضاً على الذكاء* الاصطناعي*) مما يسمح في نهاية المطاف بتوسيع نطاق تغطية اللغات. وشرح قائلاً إنه يُقترح اعتماد نهج ينطوي على مرحلتين وإن المرحلة الأولى ستشمل بناء على قرار إيجابي يُتخَذ خلال الاجتماعات الحالية للجمعيات تجريب النظام لمدة اثني عشر شهراً في إطار لجنتين هما* لجنة التنمية ولجنة البراءات *اللتين وقع الاختيار عليهما على أساس طول* تقريريهما الحرفيين *في المتوسط.* واسترسل قائلاً إنوفورات التكاليف *المقدر تحقيقها* في الثنائية *تناهز* قيمتها 660,000 فرنك سويسري. وأكّد مجدداً على أن تسجيلات الفيديو حسب الطلب المفهرسة والكاملة والقابلة للبحث لكل بيان يُدلى به والنسخ النصية المنقولة من الكلام باستخدام نظام قائم على الذكاء الاصطناعي ستحل محل التقارير الحرفية. وأحاط علماً بإمكانية التحقق بسهولة من دقة كلمة أو مقطع ضمن النسخ النصية في حال الشك بمقارنة الكلمة أو المقطع بالتسجيل السمعي البصري من أجل ضمان أن يكون السجل أصلياً. وأردف قائلاً إن الأمانة ستتناول مجدداً البند الحالي أثناء اجتماعات الجمعيات في عام 2020 حتى يتسنى للدول الأعضاء أن تتخذ قراراً بناء على تقييمها للنظام خلال مرحلة التجريب بشأن إمكانية أو عدم إمكانية توسيع النظام ليشمل لجان الويبو الأخرى في المرحلة الثانية وإن الوفورات الإضافية المحتمل تحقيقها في تلك الحالة في عام 2021 تبلغ قيمتها حوالي 740,000 فرنك سويسري حسب التقديرات. وأحاط علماً بأن الدول الأعضاء قد ترغب في تلك المرحلة في استبعاد تطبيق النظام الجديد على جمعيات الويبو على الرغم من إبداء عدد من الوفود اهتمامه خلال المشاورات بأن يشمل ذلك النظام الجمعيات نظراً إلى مزاياه. وأفاد بأنه سبق لوكالات للأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى التعبير على نطاق واسع عن الاهتمام بنظام الويبو *لإعداد نسخ نصية* منقولة من الكلام نظراً إلى وفورات التكاليف المحتمل تحقيقها. وأضاف قائلاً إن توسيع نطاق استخدام النظام ليشمل منظمات أخرى سيساعد أيضاً على تعزيز الدقة من خلال توسيع مجموعة البيانات التي يستند إليها تمرين الذكاء الاصطناعي ولا سيما فيما يخص لغات أخرى. وعرض على الشاشة عرضاً مصوراً قصيراً يبيّن بعض السمات الرئيسية لنظام الويبو *لإعداد نسخ نصية* منقولة من الكلام والنظام الجديد المفهرس رقمياً للبث الشبكي والفيديو حسب الطلب. وذكر أن تلك المبادرات تعد جزءاً من التحول الرقمي العام الذي تخضع له المنظمة ولا يؤثر في أنظمة المنظمة للإدارة الداخلية فحسب بل في توفير جميع خدماتها أيضاً وأن الحل الجديد للبث الشبكي والفيديو حسب الطلب هو نتيجة من النتائج المبكّرة لمشروع منصة الخدمات المتكاملة للمؤتمرات. وأشار أيضاً إلى مشكلة ضعف الوصل الشبكي في بعض البلدان التي أثيرت خلال المشاورات ولفت النظر إلى العمل الجاري المتصل بالفرص المحتملة لإتاحة المحتويات باستخدام وسائل غير معتمدة على الوصل الشبكي أيضاً. واختتم بيانه مشيراً إلى احتمال إتاحة نظام الويبو *لإعداد نسخ نصية* منقولة من الكلام أيضاً للدول الأعضاء لاستخدامه لأغراضها الخاصة وحث المندوبين على المضي قدماً بنظام ترى الأمانة أنه نظام محسّن بشكل ملحوظ.
3. وهنّأ وفد البرتغال الأمانة على الفيديو والعرض الواضح للأداة وأعرب عن اقتناعه بأن تلك الأداة ستيسر عمل المنظمة وتعزز الشفافية وتحسن النفاذ إلى المعلومات الخاصة بجميع لجان الويبو. ورأى أن استخدام مختلف الوسائل التكنولوجية سيسمح بتحقيق مكاسب لا يُستهان بها من حيث الكفاءة وأيد الاقتراح بشأن المشروع التجريبي. وشدد على أهمية ضمان تعدد اللغات وجودة النسخ النصية المؤتمتة.
4. وتحدث وفد سنغافورة باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ وشكر المدير العام على العرض الشامل المقدم وأعرب عن تقديره للأمانة لإتاحة سجلاتها الشاملة لاجتماعات الويبو في الوقت المناسب وهي سجلات فائقة الأهمية لعمل المنظمة والدول الأعضاء فيها. وقال إن المجموعة ترحب باقتراح الأمانة المتعلق بنظام جديد يلبي احتياجات الدول الأعضاء بفعالية أكبر ويوفر سجلات رقمية بوتيرة أسرع وفعالية أكبر وخدمات أكثر فعالية من حيث التكلفة ويواصل دعم سياسة لغات الأمم المتحدة الست ويزيد قيمة تسجيلات المؤتمرات السمعية البصرية وفائدتها. وعبر عن تقدير المجموعة لالتزام الأمانة بتضييق الفجوات الرقمية والتكنولوجية في تمكين النفاذ إلى سجلات اجتماعات الويبو وتقاسمها والحفاظ على أمن البيانات وسلامتها وعن تطلع المجموعة إلى مواصلة المناقشات بشأن تلك الاقتراحات.
5. وشكر وفد الصين المدير العام على الشرح والعرض المفصلين. وأيد عمل الأمانة المتعلق بوضع النظام الجديد لتسجيلات المؤتمرات الذي سيؤدي في رأيه إلى تعزيز فعالية المشاركة وزيادة المرافق السمعية البصرية وتحقيق وفورات في التكاليف. وأعرب عن أمله أن يحسن النظام الجديد باستمرار تغطية اللغات بما فيها اللغات الصينية والعربية والروسية ولغات أخرى ويعزز الدقة. وأنهى كلمته مؤيداً أن يشمل المشروع التجريبي لجنة التنمية ولجنة البراءات وعاقداً الأمل على تحقيق نتائج جيدة.
6. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء وشكر الأمانة على الاقتراح الذي يمكن أن يحسن دعم الدول الأعضاء ويواصل تعزيز الدرجة العالية من الشفافية التي تتسم بها المناقشات التي تجري في الويبو. وقال إن المجموعة ستتابع عن كثب جودة الترجمة الآلية وإمكانية استخدامها خلال المرحلة التجريبية وتسعى أيضاً إلى ضمان الاتساق مع سياسة الويبو بشأن اللغات إذ تستخدم الدول الأعضاء في المجموعة لغتين من لغات الأمم المتحدة الرسمية غير الإنكليزية. وأضاف قائلاً إن المجموعة تقدر الحصول على معلومات من الأمانة عن ذلك الموضوع تشمل نماذج للترجمة الآلية. ومضى يقول إن المجموعة تؤيد عموماً الجهود المبذولة في ذلك الاتجاه وتمدح الأمانة على ذلك العمل.
7. وعبر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن امتنانه للمدير العام والأمانة لإعداد الاقتراح المثير للاهتمام وتقديمه وعرض الفيديو الشيق المتصل به. ورأى أن ذلك الاقتراح سيساهم مساهمة إيجابية في ضمان الفعالية والجودة وأنه اقتراح ممتاز له أهداف شديدة الوجاهة. وأعرب عن تأييده التام لتنفيذ الاقتراح.
8. وأيد وفد إندونيسيا البيان الذي أدلى به وفد سنغافورة باسم مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ وهنأ المدير العام والويبو على العمل الممتاز المتصل بتلك المبادرة في إطار التحول الرقمي العام الذي تخضع له المنظمة. وقال إن بلده يرحب بالاقتراح. ورأى أن النظام الجديد يلبي احتياجات الدول الأعضاء ويوفر سجلات رقمية بوتيرة أسرع وكفاءة أكبر ويؤدي إلى زيادة فعالية الخدمات من حيث التكلفة. وأبدى تأييده لذلك الاقتراح بشأن سجلات اجتماعات الويبو التي تكمّلها سجلات نصية مستحدثة آلياً بواسطة أدوات الويبو المعتمدة على الذكاء الاصطناعي. كما أعرب عن تأييده لمبادرة الختم الزمني الرقمي. واستطرد قائلاً إن بلده يقدر التزام الأمانة بتضييق الفجوات الرقمية والتكنولوجية في تمكين النفاذ إلى سجلات اجتماعات الويبو وتقاسمها والحفاظ على أمن البيانات وسلامتها. وعبر عن أمله أن تجد الجمعيات قريباً حلاً للمسائل المعلقة في البرنامج والميزانية حتى يتسنى الموافقة على مشروع البرنامج والميزانية للثنائية 2020/2021 إذ يعد ذلك الاقتراح جزءاً من البرنامج والميزانية.
9. وشكر وفد جمهورية كوريا الويبو على جهودها الابتكارية المبذولة لتعزيز فوائد الدول الأعضاء وقال إنه يتوقع أن تمثل تلك الجهود سابقة نموذجية للمنظمات الدولية الأخرى. وأعرب عن أمله أن يتكلل إعداد الأنواع الجديدة من السجلات بالنجاح وألا تقتصر الخدمات على إمكانية تغطية لغات الأمم المتحدة الرسمية فحسب بل أن تتمكن أيضاً من تغطية لغات أخرى مثل اللغة الكورية.
10. وشكر وفد السلفادور المدير العام والأمانة على عرض تلك الأداة الشديدة الأهمية التي ستيسر للمندوبين البحث عن المعلومات وتعزز أيضاً تحقيق الوفورات والكفاءة لفائدة المنظمة. واتفق على تحقيق التحول الرقمي على أرفع المستويات وأعرب بالتالي عن تأييده للمبادرة.
11. وساند وفد تونس تلك الجهود الرامية إلى استخدام التكنولوجيات الجديدة لتحسين جودة الخدمات المتاحة للمشاركين. وشجع على بذل جميع الجهود الرامية إلى تطوير الخدمات المتاحة وعبر عن خالص شكره.
12. وأشاد وفد الجمهورية الدومينيكية بالعمل الممتاز الذي عرضه المدير العام. وقال إن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحقيق تحسن ملحوظ في المرونة وفي النسخ المصورة للاجتماعات أمر مثير للإعجاب. وأبدى مجدداً إعجابه الشديد بما شهده وسمعه ورأى أن ذلك الأمر سيسهم إسهاماً ممتازاً في كفاءة عمل المندوبين. وأوحى بإمكانية أن تتاح الأدوات بعد إتقانها للدول الأعضاء التي ستجدها مفيدة للعديد من الأغراض ولا سيما للاجتماعات الدولية والإقليمية.
13. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن تقديره للنظام الرائع. وقال إن الابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسائل تكتسي أهمية كبيرة من حيث التواصل على الصعيد العالمي. وساند الويبو وهنأها بالتالي على تلك المبادرة.
14. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء وعبر عن تقديره لمبادرات الويبو الرامية إلى تمكين النفاذ إلى سجلات الاجتماعات باستخدام التكنولوجيات التي تشمل الذكاء الاصطناعي.
15. ورحب وفد نيجيريا بالمبادرة باعتبارها دلالة واضحة على التحول الرقمي المتقدم وتسريع عمل الويبو. وهنأ الويبو على ذلك الإنجاز البارز الذي سيسهل عمل الويبو والدول الأعضاء فيها وأيدها في ذلك. وقال إنه تتبّع المبادرة في هيبة وإعجاب وأعرب عن أمله أن تُستخدم تلك المبادرة لتحقيق كامل فوائد العولمة والتقدم الفريد.
16. وعبر وفد غواتيمالا عن ثقته بأن الأداة ستكون مفيدة للغاية للدول الأعضاء وتساعد على إعادة تقارير الاجتماعات إلى العواصم بوتيرة أسرع ومرونة أكبر.
17. وأعرب وفد الجمهورية العربية السورية عن تأييده للجهود المبذولة لاستخدام التكنولوجيات الجديدة من أجل تلك المبادرة.
18. وشكر المدير العام جميع الوفود على ردودها الإيجابية جداً. وأكد للوفود أن الأمانة تضع في اعتبارها التام بعد التعدد اللغوي وأنها ستعتمد على التعاون مع الدول الأعضاء لتوسيع مجموعات البيانات تحقيقاً لذلك الغرض. وأنهى كلمته قائلاً إن تقاسم أداة الويبو *لإعداد نسخ نصية* منقولة من الكلام موضوع أيضاً في الاعتبار التام ومن شأنه أن يساعد على نحو مماثل على توسيع مجموعة البيانات.
19. إن جمعيات الويبو، كل فيما يعنيه، اعتمدت الاقتراح الوارد شرحه في الفقرة 11 من الوثيقة A/59/9.

البند 15 من جدول الأعمال الموحّد

تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة

1. انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/51/18).

البند 16 من جدول الأعمال الموحّد

تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات

1. انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/51/18).

البند 17 من جدول الأعمال الموحّد

تقرير عن اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية

1. انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/51/18).

البند 18 من جدول الأعمال الموحّد

مسائل تتعلق بالدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن قانون التصاميم

1. انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/51/18).

البند 19 من جدول الأعمال الموحّد

تقرير عن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية واستعراض تنفيذ توصيات أجندة التنمية

1. انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/51/18).

البند 20 من جدول الأعمال الموحّد

تقرير عن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور

1. انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/51/18).

البند 21 من جدول الأعمال الموحّد

تقرير عن اللجنة المعنية بمعايير الويبو

1. انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/51/18).

البند 22 من جدول الأعمال الموحّد

تقرير عن اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

1. انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/51/18).

البند 23 من جدول الأعمال الموحّد

نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات

1. انظر تقرير دورة جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات (الوثيقة PCT/A/51/4).

البند 24 من جدول الأعمال الموحّد

نظام مدريد

1. انظر تقرير دورة جمعية اتحاد مدريد (الوثيقة MM/A/53/3).

البند 25 من جدول الأعمال الموحّد

نظام لشبونة

1. انظر تقرير دورة جمعية اتحاد لشبونة (الوثيقة LI/A/36/2).

البند 26 من جدول الأعمال الموحّد

مركز الويبو للتحكيم والوساطة، بما في ذلك أسماء الحقول على الإنترنت

1. انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/51/18).

البند 27 من جدول الأعمال الموحّد

معاهدة قانون البراءات

1. انظر تقرير دورة الجمعية العامة للويبو (الوثيقة WO/GA/51/18).

البند 28 من جدول الأعمال الموحّد

معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات التجارية

1. انظر تقرير دورة جمعية معاهدة سنغافورة (الوثيقة STLT/A/12/2).

البند 29 من جدول الأعمال الموحّد

معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات

1. انظر تقرير دورة جمعية معاهدة مراكش (الوثيقة MVT/A/4/2).

البند 30 من جدول الأعمال الموحّد

تقارير عن شؤون الموظفين

1. انظر تقرير دورة لجنة الويبو للتنسيق (الوثيقة WO/CC/76/4).

البند 31 من جدول الأعمال الموحّد

تعديلات على نظام الموظفين ولائحته

1. انظر تقرير دورة لجنة الويبو للتنسيق (الوثيقة WO/CC/76/4).

البند 32 من جدول الأعمال الموحّد

اعتماد التقرير الموجز

1. استندت المناقشات إلى الوثيقة A/59/13.
2. إن جمعيات الويبو، كل فيما يعنيه،
	1. اعتمدت التقرير الموجز (الوثيقة A/59/13 والإضافات)؛
	2. والتمست من الأمانة استكمال التقارير الشاملة ونشرها على موقع الويبو الإلكتروني وتبليغها للدول الأعضاء في موعد أقصاه 31 أكتوبر 2019. وينبغي تقديم التعليقات إلى الأمانة في موعد أقصاه 29 نوفمبر 2019، وبعد ذلك ستُعتبر التقارير النهائية مُعتمدة بحلول 13 ديسمبر 2019.

البند 33 من جدول الأعمال الموحّد

اختتام الدورات

1. تحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأعرب عن امتنانه للرئيس ونائبيه على جهودهم الحثيثة وعملهم المتفاني في توجيه أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجمعيات. وأشاد كذلك، باسم المجموعة، بالمدير العام وفريق الإدارة العليا والأمانة على ما بذلوه من جهود، وما أبدو عنه من فعالية خلال الجمعيات الحالية، وطوال السنة المنقضية. وتوجه أيضاً، نيابة عن المجموعة، بالشكر والتقدير إلى خدمات المؤتمرات والمترجمين الفوريين الذين كفلوا ظروف عمل ممتازة للجميع. وعلاوة على ذلك، شكر كافة المنسقين الإقليميين، لا سيما أولئك الذين ستنتهي ولايتهم بانتهاء الدورة، على تعاونهم خلال السنة، وأثناء الدورة التاسعة والخمسين للجمعيات. وأعرب عن سرور المجموعة لاعتماد البرنامج والميزانية، مما سيضمن حسن سير المنظمة. وقال إن مجموعته أحاطت علماً مع الرضا بموافقة الجمعية العامة للويبو على إجراء تقييم لشبكة المكاتب الخارجية برمّتها في عام 2021، والنظر في فتح أربعة مكاتب خارجية جديدة على الأكثر. وأضاف معربا عن سرور المجموعة لأن ذلك يتماشى وموقفها الذي اتخذته منذ أمد طويل، من أجل التوصل إلى قرار بشأن فتح المكاتب الخارجية على أساس الجدارة. ولكنه أعرب من جديد عن أسف المجموعة لعدم التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا العالقة، ومن بينها توزيع مقاعد إضافية في لجنة التنسيق، والبرنامج والميزانية، إضافة إلى معاهدة قانون التصاميم. وقال إن مجموعته تأمل في حلّ تلك القضايا في المستقبل. وختاماً، وجه المتحدث مرّة أخرى، باسم المجموعة، الشكر إلى كافة الوفود وأعضاء المكاتب والأمانة على تفانيهم وعلى ما بذلوه من جهود خلال سلسلة الاجتماعات. ونقل تمني المجموعة لكافة المندوبين الوافدين من العواصم رحلة عودة سعيدة.
2. وتحدث وفد المكسيك باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي مشيداً بالرئيس على العمل الذي اضطلع به خلال آخر أسبوع ونصف. وسُنحت الفرصة أمام الوفد للاستماع إلى آراء أدلى بها مندوبون من عواصم متخصصة في الملكية الفكرية، وارتأى بأنّ ذلك أداة ضرورية لتحقيق التنمية. وقال إن بلدان المجموعة ترى أن الويبو هي محفل فريد من نوعه لتناول مسائل الملكية الفكرية، وأعرب عن تقدير مجموعته لرؤية أطراف أخرى، فضلاً عن بلدان المجموعة، تنادي بتعزيز عمل المنظمة من خلال توسيع نطاق منصّاتها والخدمات التي تقدّمها، لتشمل جميع الدول الأعضاء. وأبدى ارتياح المجموعة للعمل المضني الذي تنجزه الدول الأعضاء بغية التوصل إلى قرار إيجابي بشأن اعتماد الميزانية، الأمر الذي من شأنه أن يتيح للويبو اتخاذ إجراءات حيثما لزم ذلك، وإضفاء مزيد من النجاعة والفعالية على عملها. وأعرب عن أمل المجموعة في أن تُولى الأهمية إلى ضرورة بلوغ الأهداف الاستراتيجية وتنفيذ البرامج المتفق عليها، وكذلك إلى إرساء نظام متوازن وفعّال للملكية الفكرية، تعزيزاً للابتكار والإبداع لفائدة الجميع. ومن ناحية أخرى، سيُسهم ذلك أيضاً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأجندة التنمية. وأعرب عن أسف المجموعة لعدم التوصل إلى قرارات بشأن مسائل مهمة، على غرار عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم. وأشار إلى تخوّف المجموعة إزاء غياب الإرادة السياسية لاعتماد قرار بشأن فتح مكتب خارجي للمنظمة في كولومبيا. كما أعرب عن خيبة أمل المجموعة لتجاهل المحاولات التي تبذلها المنطقة من أجل تعزيز استخدام الملكية الفكرية. واستطرد قائلا إن المجموعة ترى أن فتح مكتب خارجي في كولومبيا من شأنه أن يساهم أيّما مساهمة في تعزيز تطوير الملكية الفكرية في المنطقة. وأكّد أن المجموعة على دراية بمختلف التحديات القائمة، مركّزا على أن الوصول إلى اتفاق في المستقبل بشأن القضايا العالقة لن يتحقق إلاّ من خلال عمل حثيث، فيعود ذلك بالمنفعة على المنظمة والجميع. وشدّد على التزام المجموعة بالتحلي بروح موضوعية للعمل على التوصل إلى قرارات تصب في مصلحة المنظمة والدول الأعضاء كافة. وأعرب عن أمل المجموعة في أن تعزف الدول الأعضاء عن تأجيل بعض القضايا المطروحة، لأنها ستخفق في إيجاد حلّ لها. ووجه، نيابة عن المجموعة، الشكر إلى المدير العام على جهوده الدؤوبة الرامية إلى تحسين عمل المنظمة وتوطيده. وأعرب كذلك عن امتنان المجموعة للأمانة، لا سيما خدمات المؤتمرات والمترجمين الفوريين، على مساهمتهم الكبيرة في تيسير التواصل بين الدول الأعضاء. واختتم بيان المجموعة متمنياً لكافة المندوبين رحلة عودة آمنة إلى عواصمهم.
3. وتحدث وفد سنغافورة باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ معربًا عن بالغ تقديره للرئيس على قيادته الحكيمة خلال الجمعيات. وأشاد، نيابة عن المجموعة، بالمدير العام وفريقه المتميز على الدعم القيّم الموجه للدول الأعضاء. وقال إن المجموعة تنضم إلى كافة الوفود الأخرى التي أعربت عن خالص شكرها إلى مختلف الميسرين على عملهم الجاد وتعاونهم. وهنّأ الرئيس المقبل، السفير عمر زنيبر (المغرب). وأبدى أسف المجموعة لفشل الجمعيات العامة للويبو من جديد في التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا العالقة، لا سيما فيما يتعلق بالاقتراحات التي قدّمتها المجموعة وتشكيل لجنة البرنامج والميزانية، ولجنة التنسيق. وصرّح، بالرغم من ذلك، بأن المجموعة ستمضي قدماً في العمل عن كثب مع الأعضاء من أجل إحراز التقدم في جدول أعمال الويبو. وتمنّى للجميع، باسم المجموعة، صباحاً سعيداً وسفراً ممتعاً.
4. وشكر وفد الصين الرئيس على قيادته المقتدرة خلال الجمعيات. وتوجه الوفد أيضا بالشكر إلى المدير العام وفريق الإدارة العليا على أدائهم المتميز خلال السنوات الماضية. وعلاوة على ذلك، شكر الوفد الميسرين المكلفين بمختلف بنود جدول الأعمال على جهودهم. وأشار إلى أن الاجتماع لم يكن بالسهل، وأن الدول الأعضاء لا تزال منقسمة في وجهات النظر بشأن البنود الهامة من جدول الأعمال. وصرّح الوفد أن الدول الأعضاء انتخبت عدداً من أعضاء لجنة الويبو للتنسيق من خلال تصويت قسري عوض توافق الآراء. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أن ذلك يمثل سابقة ليست بالحميدة في المنظمة، ويدّل على أن بعض القواعد التي تعتمدها المنظمة ليست واضحة بكفاية. وأعرب عن أمله في أن تتحسن الويبو في هذا المجال في المستقبل. وأحاط علما بانتخاب أعضاء جدد في لجنة الويبو للتنسيق، وأعرب عن أمله في العمل مع كافة الدول الأعضاء بانفتاح وشمولية من أجل المضي قدماً بعمل لجنة التنسيق. وبشأن القضايا العالقة، قال الوفد إنه سيواصل الجهود التي يبذلها إلى جانب الوفود الأخرى على نحو بنّاء، بهدف تسريع عملية التفاوض، والتوصل إلى توافق في الآراء. وختاماً، شكر الوفد الأمانة والمترجمين الفوريين على تفانيهم وروحهم المهنية.
5. وأعرب وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية عن تقديره للرئيس والمدير العام والأمانة على التحضير المحكم للجمعيات، وعلى الدعم المقدّم للدول الأعضاء، والذي لا يمكن الاستغناء عنه كي تكلل الجمعيات بالنجاح. وأعرب أيضا عن تقدير المجموعة للمترجمين الفوريين، وقسم إدارة المراسم والفعاليات، وخدمات المؤتمرات على عملهم الدؤوب، وفعاليتهم، والتزامهم البنّاء ومشاركتهم النشطة في نجاح الجمعيات. وأضاف أن مجموعته ترحّب بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض القضايا العالقة في جدول الأعمال. كما أبدى أسف المجموعة لعدم بلوغ توافق في الآراء بشأن عدد من القضايا العالقة، ولكنه أعرب عن قناعتها بأن الالتزام الصارم والمتواصل للدول الأعضاء سيضمن تحقيق النجاح في الدورات المقبلة. وأبدى، نيابة عن المجموعة، تمنّيه لكافة المندوبين الوافدين من العواصم رحلة عودة ممتعة، وأسبوعا مريحاً لأولئك المقيمين في سويسرا.
6. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء وشكر الرئيس وأعضاء المكاتب، إضافة إلى رئيس مؤتمر الويبو الذي ترأّس دورة غير مألوفة في تلك الليلة. وأعرب عن شكر المجموعة للميسرين، السفيرة فلوريس لييرا، والسفير كاركلينس، والسفير ستينز، إضافة إلى المستشار القانوني وفريقه الذي شارك في عمليات التيسير. وأعرب أيضا عن شكر المجموعة لشعبة شؤون الجمعيات والوثائق، وقسم المؤتمرات، والمترجمين التحريريين والفوريين على تفانيهم ومهنيّتهم، وجدّد شكر المجموعة لمكتب المستشار القانوني على ما قدّمه من دعم قيّم. وصرّح قائلا، نيابة عن المجموعة، بأن أقل ما يمكن قوله عن الدورة هو أنها كانت حافلة بالتحديات، ولذلك قامت كافة المجموعات الإقليمية، بما فيها المجموعة باء، بتنازلات تستحق الذكر فيما يتعلق بالقضايا المؤسسية والجوهرية. وبشأن معاهدة قانون التصاميم، أعرب عن أسف المجموعة لعدم توصل الجمعية العامة للويبو إلى سبيل للمضي قدماً في هذا الصدد، بالرغم من العمل الذي اضطلعت به السفيرة فلوريس لييرا، والذي يستحق الثناء، إذ أتاح عملها التوصل إلى نصّ يتوخى التوازن الدقيق. وأضاف قائلاً إن المجموعة باء كادت أن تستنفذ ما تتحلى به من أوجه مرونة. كما أعرب أن أمل المجموعة في أن تواصل الدول الأعضاء بذل جهود في المستقبل بهدف الانتهاء من صياغة معاهدة في الويبو بشأن الإجراءات الشكلية للتصاميم الصناعية. وبخصوص المكاتب الخارجية، نقل المتحدث رأي المجموعة الذي مفاده أن النتائج أقل من أن تكون مثالية، ليس بالنسبة إلى المودعين فقط، ولكن كافة الأعضاء الآخرين أيضا، إذ أن جُلّ الأعضاء لم يُشاركوا في المناقشات التي أفضت إلى اعتماد القرار. وبالرغم من التحفّظات التي أبدتها المجموعة بشأن العملية والمضمون، فإنها تقبلت هذا القرار لأنه يصب في المصلحة العليا لبلوغ توافق الآراء. ومضى يقول إن المجموعة ترحّب بتجديد ولاية لجنة المعارف، وبمساهمة كل من فنلندا وألمانيا في صندوق التبرعات لدعم مشاركة المجتمعات الأصلية والمحلية في لجنة المعارف. وأعرب عن سرور المجموعة حيال التوصل إلى اتفاق بشأن البرنامج والميزانية للثنائية 2020/2021. وأوضح أن المجموعة كانت، بالرغم من إدراكها لصعوبة التوصل إلى اتفاق في الآراء، سعيدة لتوصل الدول الأعضاء في نهاية المطاف إلى نتيجة إيجابية. واختتم المتحدث بيانه بنبرة شخصية، منتهزاً الفرصة في آخر يوم له كمنسق للمجموعة لتوجيه الشكر إلى المنسقين الإقليميين وكافة نظرائه على تعاونهم ومشاركتهم والتزامهم.
7. وتحدث وفد فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه فشكر الرئيس ونائبيه على جهودهم وقيادتهم، تيسيراً للمناقشات خلال هذه الجمعيات. وتوجه بالشكر أيضا إلى الميسرين، والمدير العام ونوابه، والأمانة، على عملهم الدؤوب ومهنيتهم العالية في الموافقة بين مختلف الآراء خلال هذه الجمعيات. وعلاوة على ذلك، وجد شكر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى الأمانة على إعداد الوثائق والتحضير للاجتماعات، والمترجمين الفوريين على جهدهم الكبير وأدائهم المتميّز. وأشار مع التقدير إلى اعتماد الجمعية العامة للويبو توصية اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة (لجنة حق المؤلف) بشأن معاهدة البث، وقرارها بدعوة لجنة حق المؤلف إلى مواصلة عملها من أجل عقد مؤتمر دبلوماسي خلال الثنائية 2020/2021، شريطة توصل الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الأساسية في الاجتماعات المقبلة للجنة. وأكّد من جديد التزام الاتحاد الأوروبي المتواصل، والأهمية التي يوليها إلى تلك المناقشات، وكلّه أمل أنها ستفضي إلى اعتماد معاهدة سديدة من شأنها أن تستجيب بفعالية إلى الحاجات القائمة والمستقبلية على حدّ سواء لهيئات البث. وفيما يتعلق بالبند 18 من جدول الأعمال، أي معاهدة قانون التصاميم، وجد الوفد شكر الاتحاد الأوروبي إلى الميسرة، السفيرة فلوريس لييرا، على ما بذلته من جهود. وأعرب عن ارتياح الاتحاد الأوروبي للمشاركة في المناقشات غير الرسمية التي اقترحت الميسرة إجراءها، والرامية إلى إيجاد حلول للقضايا العالقة تُرضي جميع الأطراف. ولكنه أشار إلى أسف الاتحاد الأوروبي لعدم التوصل إلى قرار إيجابي هذه السنة أيضا من أجل عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة قانون التصاميم، وأن هذه المسألة ستبقى في جدول أعمال الجمعية العامة للويبو في عام 2020. وبشأن لجنة المعارف، أعرب عن ارتياح الاتحاد الأوروبي لاعتماد جمعية الويبو العامة توصية اللجنة بشأن تجديد ولاية لجنة المعارف لسنتين إضافيتين. وأشار أيضاً إلى أنه تمّ التوصل إلى ولاية عملية وخطة عمل واضحة بالنسبة إلى الثنائية 2020/2021. وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي سيواصل المشاركة على نحو نشط في المناقشات التي تُعنى بهذه المسائل الثلاث في إطار ولاية لجنة المعارف. وذكرّ بأن عضوين من أعضاء الاتحاد الأوروبي، وهما فنلندا وألمانيا، تعهدا بالمساهمة في صندوق الويبو للتبرعات الذي يُيسر مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في عمل لجنة المعارف. وأعرب عن أمل الاتحاد الأوروبي في أن تنضم سائر الدول الأعضاء في الويبو إلى هذه المبادرة الحميدة، للحيلولة دون نضوب موارد الصندوق في السنوات المقبلة. وفي الختام، شدّد على التزام الاتحاد الأوروبي المتواصل من أجل حسن سير عمل الويبو وتحقيق أهدافها. وأكّد رأي الاتحاد الأوروبي بأن الويبو، بصفتها المنظمة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي تُعنى بالمفاوضات في مجال الملكية الفكرية، بحاجة إلى المشاركة الإيجابية لجميع الوفود لأداء المهام الموكلة إليها. واستطرد قائلاً إن الأمل يحدو الاتحاد الأوروبي، بالرغم من الطبيعة المُسيّسة للغاية للمواضيع المتناولة، بأن تعمّ روح التعاون التي تجلّت في كافة هيئات الويبو، وأن يساعد ذلك على إيجاد حلول عملية بشأن المواضيع التي لم يُفرغ من النظر فيها خلال هذه الجمعيات.
8. وشكر وفد الاتحاد الروسي كل الوفود والميسرين والأمانة والرئيس على المناقشات البنّاءة والعمل المثمر خلال هذه الجمعيات. وصرّح الوفد بأن الدول الأعضاء حقّقت نتائج إيجابية. وأشار الوفد أيضاً إلى أن الدول الأعضاء أفلحت في حل جملة من القضايا التي تكتسي أهمية كبيرة في حسن سير المنظمة وعملها في المستقبل، والتي من شأنها أن تساعد على توطيد التعاون الدولي أكثر في مجال الملكية الفكرية. وأضاف أن الدول الأعضاء قد قرّرت، استناداً إلى نهج استراتيجي، تكييف عمل المنظمة وتُعديله، لمواكبة انتقال التكنولوجيات الرقمية إلى مجال الملكية الفكرية. واستطرد قائلاً إن الوفود قد بلّغت رسالة بمنتهى الأهمية عقب اعتمادها للبرنامج والميزانية للثنائية المقبلة، وكذلك احترامها لسياسة تعدّد اللغات. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن توسيع نطاق استخدام اللغات الرسمية للويبو أمر منطقي نظراً للاستخدام المتزايد لنظام التسجيل الدولي، والحاجة إلى تعزيز النفاذ إلى الخدمات المتعلقة بالملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. وأعرب عن أمله في بذل جهود مثمرة في المستقبل لتحسين نظام اللغات في نظام التسجيل الذي تديره الويبو، وحمايته، والمضي قدما في تطوير سياسة تعدّد اللغات داخل المنظمة. وأعرب عن تأييده لمشروع البرنامج والميزانية الذي قُدّم في البداية، باستثناء مسألة النفقات المرتبطة بالامتثال إلى القرار الذي اتّخذته المحكمةُ الإدارية لمنظمة العمل الدولية. ولم يُصرّ الوفد على اقتراحه الأصلي تمشياً مع الروح الرامية إلى التوصل إلى اتفاق يحظى بقبول الجميع، وأيّد التوافق الذي تمّ التوصل إليه في الآراء بشأن اعتمادات الميزانية، والذي يستند إلى أساس واضح هو أن القرار الذي اتّخذته المحكمةُ الإدارية لمنظمة العمل الدولية لن تترتب عنه أية تبعات إضافية على الميزانية. وانتهز الوفد الفرصة ليؤكد من جديد على تشبّثه القوي بنظام الأمم المتحدة الموحد. وأيّد الرأي الذي أدلت به لجنة الخدمة المدنية الدولية، التي عارضت الحُكم الصادر عن المحكمةُ الإدارية لمنظمة العمل الدولية، لأن ذلك القرار سيفضي إلى إقامة نظام ذي مسارين فيما يتعلق بدفع الرواتب والمكافآت داخل منظومة الأمم المتحدة نفسها. وقد كان ذلك نتيجة سوء فهم تام للدور الذي تضطلع به لجنة الخدمة المدنية الدولية، لا سيما ما يتعلق بتسوية مقر العمل. وأعرب الوفد عن أمله في أن تبذل أمانة الويبو قصارى جهدها لضمان الامتثال في المستقبل إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تؤثر في نظام الأمم المتحدة الموحد. وأكد الوفد من جديد على شكره للمدير العام وفريقه، وللأمانة، على العمل المثمر والنجاح المحقق. وأعرب عن تقديره لمستوى التعاون مع الويبو بشأن طائفة واسعة من القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية. وأبدى سروره لمواصلة العمل على نحو إيجابي وفعّال مع الوفود في المستقبل. وفي الختام، ردّد الوفد عبارات الشكر التي وجّهها إلى قسم إدارة المراسم والفعاليات، وخدمات المؤتمرات، والمترجمين الفوريين.
9. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء. وشكر الوفد الرئيس على قيادته المستنيرة خلال الجمعيات. وأعرب عن تقديره لخدمات المؤتمرات، والمترجمين الفوريين، وكافة موظفي الويبو الذين ساهموا في حسن سير الاجتماعات. وقال إنه بالرغم من إحراز شيء من التقدم، لا يزال هناك الكثير مما يتعيّن القيام به في عدة مجالات. وفيما يتعلق بميزانية المنظمة، لم يكف الوفد عن حثّ جميع الأعضاء في الاتحادات الممولة من الرسوم على مواصلة البحث عن حلول من أجل تحقيق استدامتها المالية، كما شجّع الاتحادات على العمل صوب المساهمة في النفقات المشتركة للمنظمة. وأعرب عن خيبة أمله لعدم قبول الدول الأعضاء تخصيص دخل اسمي بنسبة واحد في المائة للنفقات المشتركة للمنظمة. وأضاف أن الاتحادات الممولة من الرسوم ساهمت، على النحو المقرّر، بأكثر من مليون فرنك سويسري لتغطية نفقات لجنة العلامات، في حين أن اتحاد لشبونة لم يساهم بأي مبلغ. وبالمثل، فلن يساهم اتحاد لشبونة بأي مبلغ في أكاديمية الويبو، وفي أنشطة إذكاء الاحترام للملكية الفكرية، ولا أية برامج أخرى استفاد منها. وأشار إلى التوضيحات التي قدمها بشأن موقفه من اعتماد الميزانية يوم الثلاثاء 8 أكتوبر، وقال إنه لم يؤيد الفقرة 30(ط) من التقرير الموجز المتعلق بالقرارات التي اعتمدتها لجنة البرنامج والميزانية، ولكنه قرّر ألاّ يعترض سبيل التوافق في الآراء الذي تم التوصل إليه لاعتماد الميزانية. وإذ اعتبر أن الاكتفاء الذاتي المالي هو هدف بالنسبة إلى جميع الاتحادات الممولة من الرسوم، فقد أولى الوفد اهتماماً كبيراً أيضا لضرورة مواصلة اتخاذ قرارات تستند إلى توافق في الآراء، وهو قوام المنظمة، وقرّر ألاّ يُخلّ بتلك القاعدة. ولكن بالرغم من ذلك، حثّ الوفد أعضاء اتحاد لشبونة على مواصلة العمل من أجل إيجاد حلّ بشأن استدامته على المدى الطويل. وصرّح أنه بالرغم من اعتماد الميزانية، فإن موقفه القانوني إزاء إدارة الويبو لوثيقة جنيف لاتفاق لشبونة يبقى ثابتاً؛ أي أنه لن يبدي موافقته على هذه المسألة باعتماد الميزانية. كما أعرب أيضا عن أسفه لأنه بالرغم من أن عدداً من الأعضاء أبدوا اهتمامهم بالانضمام إلى لجنة البرنامج والميزانية، ولجنة الويبو للتنسيق، لم يكن هناك إقبال كبير للمشاركة في المناقشات بتمعنّ. وأعرب الوفد عن تقديره لتحلي الدول الأعضاء بالإرادة اللازمة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تكوين لجنة الويبو للتنسيق قبل نهاية الجمعيات. واقترح أنه في المستقبل، إن لم تكن كافة المجموعات الإقليمية قادرة على تقديم قوائم مرشحيها في الوقت المناسب لإعداد وثائق الاجتماعات، ينبغي أن تُدرج قائمة المرشحين عن المجموعة الإقليمية التي تمّ تلقيها في الآجال المحددة في وثيقة الاجتماع المنشورة، مع الإشارة إلى أن القائمة لم تكتمل بعد. وقال الوفد إنه من خلال عملية من هذا القبيل، ستكون وثائق الاجتماع شاملة قدر الإمكان قبل انطلاق الجمعيات. ورأى أيضاً أن العملية المعتمدة في تكوين لجنة البرنامج والميزانية هي عملية قيّمة. كما أعرب عن أسفه لعدم تمكن الجمعية العامة للويبو مرّة أخرى من عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة بشأن قانون التصاميم، بالرغم من الجهود الجبارة التي بذلتها الدول الأعضاء والميسّرة. وبالرغم من هذه العقبات، أقرّ الوفد بالنتائج التي تحققت خلال هذه السنة. إذ أيّد قرار اعتماد الولاية الجديدة للجنة المعارف، وسيواصل المشاركة على نحو بنّاء في تلك اللجنة. ورحبّ كذلك بالتحضيرات لتقييم شبكة المكاتب الخارجية في عام 2021؛ ورأى أن ذلك الاستعراض يُعتبر عنصراً ضرورياً في إطار واجبات الرقابة التي تقع على عاتق الدول الأعضاء في المنظمة. وقال إنه بالنظر إلى الصعوبة البالغة التي اتّسمت بها المناقشات بين الدول الأعضاء بشأن المكاتب الخارجية منذ عام 2015، فإنه يرى أنه من الضروري أن يتكفل خبير خارجي مستقل بإجراء التقييم لضمان تقييم حيادي وموضوعي وغير مُسيَّس. وأشاد الوفد بالجهود الدؤوبة التي بذلها السفير كاركلينس في مختلف الجمعيات من أجل تيسير المناقشات في هذا الصدد، وهو ما اقتضى منه التوفيق بين العديد من الآراء. وفيما يتعلق بالرقابة، انتهز الوفد الفرصة ليعرب عن شكره إلى لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على الدور القيّم الذي اضطلعت به في مساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بمسؤولياتها الرقابية، إضافة إلى الأمانة على جاهزيتها والتزامها بمعالجة جميع المسائل والشواغل فيما يخص الإدارة العامة وقضايا الموظفين. وأخيراً، وبما أن ولاية منسق المجموعة شارفت على الانتهاء، انتهز الفرصة ليتوجه بعميق الشكر إلى المنسق على عمله الشاق وتفانيه وجهوده الحثيثة وقيادته الحكيمة وروحه الإيجابية طوال السنة المنقضية. وختاماً، أعرب الوفد عن امتنانه للرئيس على ما بذله من جهود لإحراز التقدم والمضي قدماً بالعمل المنجز بشأن مختلف القضايا. وشكر الوفد كافة الوفود الأخرى على تحلّيها بالمرونة واستعدادها للمشاركة في الجهود الجماعية للمضي قدماً بعمل المنظمة.
10. وشكر المدير العام الرئيس على قيادته الحكيمة والتوجيه الذي قدّمه طوال الأيام العشرة الماضية. ووصّل عبارات الشكر إلى رئيسي لجنة الويبو للتنسيق ومؤتمر الويبو على وجه الخصوص، إضافة إلى الميسرين، على عملهم الجبار. وشكر أيضا الدول الأعضاء، وأعرب عن فائق تقديره للدعم الذي قدّمته الدول الأعضاء للويبو، وعلى التزامها بالمضي قدما في برنامج عمل المنظمة. وقال المدير العام إن نتائج الجمعيات كانت متفاوتة، وهو أمر استشفّته الدول الأعضاء. ولكنّه أضاف أنه مقتنع بأنه لا ينبغي أن ينتاب الدول الأعضاء شعور بالإحباط الشديد، فقد اعتُمد برنامج العمل الكامل فيما يتعلق بالبرنامج والميزانية، وهو برنامج نظرت الدول الأعضاء فيه بتأنٍّ كبير خلال الأشهر الماضية، مما يتيح السبيل للمضي قدماً بعمل المنظمة. وذكر المدير العام القرارات الإيجابية التي تمّ التوصل إليها بشأن عدد من القضايا في مجال وضع المعايير، ولكنه أشار أيضا إلى النتائج المخيبة للآمال. واستطرد قائلاً إنه من البديهي أنّ هناك قضايا عديدة يجب أن تعالجها المنظمة من خلال الحوار الجيّد، وهو مكتسب تزخر به المنظمة على حدّ تعبيره، وقد تجلّى ذلك خلال مختلف الاجتماعات المعقودة. وتوجه بالشكر أيضا إلى فريق الإدارة العليا، ولا سيما أمين الجمعيات، السيد ناريش براساد، وكافة الزملاء الذين لم يدّخروا جهداً لضمان حسن سير هذا الاجتماع، وكذلك المترجمين الفوريين. وتمنّى المدير العام رحلة عودة مريحة لجميع المندوبين.
11. وشكر الرئيس المدير العام على ملاحظاته. وتوجه بالشكر أيضا إلى الميسرين، السفيرة فلوريس لييرا، والسفير كاركلينس، والسفير ستينز، إضافة إلى المنسقين الإقليميين وجميع الوفود، على مشاركتهم النشطة وتعاونهم المثمر طيلة الجمعيات. وأشار إلى أن المناقشات كانت صعبة في بعض الأحيان، ولكنها نجحت في عدم الحياد عن البيئة الملائمة والودية، مما يسّر العمل إلى درجة كبيرة. وقال الرئيس إن الأغلبية الساحقة من البنود اختُتمت بنجاح، سواء تعلق الأمر بالإدارة والرقابة في المنظمة برمتها، أو بالقضايا الجوهرية للملكية الفكرية. وأعلن أن الرئيس الجديد للجمعية العامة للويبو، السيد عمر زنيبر، سيُشرف على المشاورات بشأن القضايا العالقة، بعد التحاقه بمنصبه الجديد في ذلك اليوم. وتمنّى الرئيس المنتهية ولايته للرئيس الجديد التوفيق في مساعيه. وفي الختام، شكر الرئيس المدير العام، وأمين الجمعيات، والأمانة على ما قدّموه من دعم له كرئيس، فضلاً عن الترتيبات التنظيمية الناجعة للغاية التي تمّ اتخاذها خلال تلك الجمعيات. وشكر الرئيس أيضا المترجمين الفوريين على عملهم. وتمنّى لكافة المندوبين، لا سيما أولئك الوافدين من العواصم، رحلة عودة آمنة.
12. اختتم رئيس الجمعية العامة للويبو سلسلة الاجتماعات التاسعة والخمسين لجمعيات الويبو.

[يلي ذلك المرفق]

1. عضو من 10 يناير إلى 9 أبريل 2020، ومن 10 يوليو إلى 9 أكتوبر 2020، ومن 10 أبريل إلى 9 يوليو 2021. [↑](#footnote-ref-1)
2. عضو من 10 يناير إلى 9 أبريل 2020، ومن 10 أكتوبر 2020 إلى 9 يناير 2021، ومن 10 أبريل إلى 9 يوليو 2021. [↑](#footnote-ref-2)
3. عضو من 10 أبريل إلى 9 يوليو 2020، ومن 10 أكتوبر 2020 إلى 9 يناير 2021، ومن 10 يوليو إلى 9 أكتوبر 2021. [↑](#footnote-ref-3)
4. عضو من 10 أكتوبر 2019 إلى 9 يناير 2020، ومن 10 يوليو إلى 9 أكتوبر 2020، ومن 10 يناير إلى 9 أبريل 2021. [↑](#footnote-ref-4)
5. عضو من 10 أكتوبر 2019 إلى 9 يناير 2020، ومن 10 أبريل إلى 9 يوليو 2020، ومن 10 يناير إلى 9 أبريل 2021، ومن 10 يوليو إلى 9 أكتوبر 2021. [↑](#footnote-ref-5)